

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9451

الثلاثاء، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد موريتي/السيد فييرا/السيد فرانسوا دانيز (البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا
	إكوادور السيدة سانشيس إسكييردو
	البنانيا السيدة بريريني
	الإمارات العربية المتحدة السيدة نسيبة
	سويسرا السيدة شاندا
	الصين السيد غنغ شوانغ
	غابون السيد نانغا
	غانا السيدة بارنور
	فرنسا السيدة باوليني
	مالطة السيد دي بونو سانت كاسيا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي
	موزامبيق السيد كومانغا
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد باين
	اليابان السيد كيتادا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-31767 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة 15/05.

الحائط؛ وتبني المستوطنات في خرق واضح للقانون الدولي من دون رد؛ وتصادر أراضي فلسطين من دون مساءلة؛ وتطرد المقدسيين من بيوتهم من دون حساب؛ وتقتل حق شعوب المنطقة في السلام من دون اكتراث. ولم يطلب مجلس الأمن حتى وقفا لإطلاق النار في حربها الحالية على غزة التي تقتل 14 مدنيا فلسطينيا كل ساعة وتسلب حياة امرأة فلسطينية كل 20 دقيقة وتقطر قلب أم أو أب على طفل غيبته قذيفة دمرت بيته أو مدرسته كل 15 دقيقة. ماذا تقول أم فلسطينية لطفلها إذ يطلب شربة ماء فلا تقدر أن تلبيه؟ هل سينسى يوما، هذا وإن عاش، إن آنت في أذنه وسط هدير الموت: إن حرمانك من الغذاء والماء والدواء جريمة حرب، لكنك فلسطيني، حقك مهضوم والقانون الدولي لم يوجد لمثلك وليس لحياتك قيمة حياة غيرك.

فكفى موتا. وكفى عنفا. وكفى حروبا. وكفى بؤسا. وكفى قهرا. وكفى ازدواجية في تطبيق معايير القانون الدولي. ولأصدقائنا الذين يعتقدون أنهم يخدمون إسرائيل بدعم حربها على غزة والذين يظنون أن مسؤوليتهم الإنسانية والقانونية نحو الفلسطينيين تؤدي عبر دعوات تأخرت لإيصال المساعدات للغزيين، نقول بصراحة: لا الموقف الداعم لإسرائيل هذا ينفعها ولا الموقف إزاء كارثة الفلسطينيين يقنعهم، أو يقنعنا. فمن يريد أن يدعم إسرائيل عليه أن يدعم وقف الحرب والسلام العادل والشامل. ومن يريد أن يتحمل مسؤوليته نحو الفلسطينيين عليه أن يدعم وقف قتلهم والسلام العادل والشامل لتعيش الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس المحتلة على خطوط 4 حزيران/يونيه 1967 بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل ولنقرح كل أم فلسطينية وكل أم إسرائيلية بالابتسامات على وجوه أبنائها وليحضن الأطفال الفلسطينيين والإسرائيليون آباءهم فرحا لا خوفا.

إن إدانة قتل المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين، والمطالبة بإطلاق مسلوبي الحرية منهم، موقف إنساني قيمي مبدئي. إدانة العنف والحرب موقف إن لم نتخذ اليوم تناقضا مع إنسانيتنا، وبتنا أسارى تعري سياسيات التمييز، في مقاربة صراعات أخرى. العنف إن تجذر اقتناعا ولد من موت الأمل، أو من أي دافع آخر، لا ينيهه إلا واقع يسوده العدل، ويتيح فرص الحياة بحرية وكرامة. أي محاولة لتهدئة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بالآلا تتجاوز مدة بياناتهم أربع دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستتبعه الأضواء الواضحة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين ليختتموا ملاحظاتهم بعد أربع دقائق.

وقبل أن أعطي الكلمة للراغبين في التكلم، أود أن أبلغ أعضاء المجلس وزملائي الوزراء بأن وزير خارجية بلدي سيستأنف رئاسة المجلس. غير أنه مع الأسف لم يتمكن من الحضور هنا في تمام الساعة 3 مساء، لكنه سيعود، وهو يعرب عن أسفه وأطيب تمنياته لزملائه الوزراء.

أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية.

السيد الصفدي (الأردن) (تكلم بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول العربية بأكملها. ولذلك أرجو منكم، سيدي الرئيس، أن تمنحوني الوقت اللازم للتكلم باسم 22 بلدا.

(تكلم بالعربية)

اليوم تمتحن إنسانيتنا المشتركة؛ وتمتحن قيمنا الأخلاقية؛ وتمتحن المبادئ التي قامت عليها، ومن أجلها، هذه الأمم المتحدة. إننا أمام دوامة عنف جديدة وحرب تفجرتا في بؤس تكرر عبر عقود من الاحتلال والظلم والقهر. والأبرياء قُتلوا، ويقتلون. وأطفال يمزقون إربا. وحيوات نساء وشيوخ بريئة ترهق. وبيوت تحيلها القنابل خرابا. ومستشفيات لا دواء فيها. وحرب مستعرة تجعل غزة أرضا يبابا. ولمثل هذه اللحظة وجد مجلس الأمن: ليطبق القانون الدولي؛ ليحفظ السلم؛ ليووقف العنف والحرب؛ ليمنع الظلم؛ ليقول إن لا فرق بين إنسان وإنسان وإن لا دولة فوق القانون مهما بلغت من قوة ومهما استطاعت من بطش.

ومع ذلك، يبدو أن إسرائيل فوق القانون الدولي. إنها تخرق القانون الدولي بلا رادع؛ وتضرب بقرارات مجلس الأمن عرض

حقيقية، إلى مفاوضات جادة، تستند إلى قرارات الشرعية الدولية، إلى قرارات هذا المجلس، التي ما تزال حبرا على ورق، لينتهي الاحتلال، وليتحقق السلام العادل، الشامل والدائم على أساس حل الدولتين، وفق جدول زمني محدد، وبضمانات دولية.

السلام للفلسطينيين والسلام للإسرائيليين والسلام لكل المنطقة. بغير ذلك، سنجد أنفسنا، كما هي حالنا منذ سنين، عاما بعد عام، نتحدث بلا فعل ينهي الصراع ونتجادل بلا عمل يحقق السلام، بينما يقتل الأبرياء ويموت الأمل، ويتوطد اليأس، وتتعمق الكراهية. وتستمر صدقية هذه الأمم المتحدة تتآكل، وقيمة القانون الدولي تتضاءل.

إما أن ينتصر هذا المجلس للعدل والقانون والإنسانية. وإما أن يقول يحق لإسرائيل ما لا يحق لأي دولة أخرى، ولا يحق للشعب الفلسطيني ما يحق لأي شعب آخر، فتستعر هذه الحرب أكثر، ويظل الصراع مستقبل منطقتنا. الخيار لكم. وبأيديكم. يحصد العالم كله خيره إن انتصرتم للحق والسلام؛ أو يتحمل المجلس وزر السماح باستمرار الحرب والقتل والدمار، وحرمان شعب كامل، من حقه في العيش، مثل كل شعوب العالم، بأمن، وكرامة، وحرية، واستقلال على ترابه الوطني، على أرض فلسطين، على أرض آبائه وأجداده، على أرض أبنائه وأحفاده.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية مصر.

السيد سليم (مصر): تشهد الأرض الفلسطينية في هذه اللحظة أحداثا مروعة؛ حيث زاد عدد ضحايا الأعمال العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة عن خمسة آلاف ضحية من المدنيين الأبرياء، ضمنهم أكثر من ألفي طفل، في فترة زمنية لا تتجاوز ثلاثة أسابيع؛ ولا تزال آلة الحرب مستمرة - بصورة عشوائية - في حصد الأرواح بدون تفرقة أو تمييز. ورغم هذه الصدمة الإنسانية، وما نشهده على مدار الساعة من ضحايا، فإنه لمن المؤسف - بل والمخزي - أن البعض ما زال مستمرا في تبرير ما يحدث، تحت شعار حق الدفاع عن النفس ومقاومة الإرهاب.

الفلسطينيين، داخل أرضهم المحتلة أو إلى خارجها، هي جريمة حرب وفق اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، وملحقها للعام 1977. وأي محاولة لترحيل الأزمة، التي أوجدها الاحتلال، ورافقها الاحتلال، ولن تنتهي إلا بانتهاء الاحتلال، إلى دول الجوار، هي تهديد لأمننا الوطني، سنتصدى له بكل طاقاتنا.

قتل ستة آلاف مدني فلسطيني، وهؤلاء أيضا لهم أسماء ولهم وجوه ولهم ذكريات ولهم أحباء يكونهم، وتدمير حوالي مئتي ألف منزل، وجعل أكثر من مئتي مدرسة في غزة ركاما، وقصف المستشفيات والمدارس والمساجد والكنائس على رؤوس من احتسى فيها من المدنيين، ليس دفاعا عن النفس. يجب ألا نسمح للغضب مهما هاج، وللالم مهما أوجع، أن يقررا مصير منطقتنا، أن يأخذانا حيث لن نواجه إلا المزيد من الغضب والمزيد من الألم. ينعم الإسرائيليون بالأمن حين ينعم به الفلسطينيون. كم حربا عانت منطقتنا؟ كم مدنيا بريئا دفع حياته ثمنا لها؟ وأين نحن اليوم؟ في جحيم حرب جديدة، تنذر بجر كل منطقتنا إلى أتونها.

وحده السلام العادل يضمن أمن إسرائيل وأمن فلسطين. وخداع هو الترويج لإمكانية تحقيق السلام الإقليمي بالفقر فوق الشعب الفلسطيني. تعمق الصراع، واضمحلت آفاق حله، لأن هناك احتلالا لا آفاق لانتهاؤه، لأن في القيادات الإسرائيلية من يدمر فرص حل الدولتين، ووضع مصير الشعب الفلسطيني كله، في يد من ينكر إنسانيته، ويدعو، علنا وجهارا، إلى مسحه عن وجه هذه الأرض.

ليتخذ المجلس اليوم قرارا يفرض وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب. ليتخذ قرارا يؤكد إدانة قتل المدنيين من الجانبين واستهدافهم، ويمنع تجويع الفلسطينيين وتعذيبهم بعقوبات جماعية. ليأخذ موقفا واضحا، يطمئن حوالي ملياري عربي ومسلم، أن القانون الدولي يطبق من دون تمييز، ومن دون انتقائية. لنعمل معا على أن تكون هذه آخر الحروب على غزة، وآخر العنف في فلسطين وإسرائيل، وآخر مساحات شيطنة الفلسطينيين والإسرائيليين، وآخر دموع كل الأمهات على موت عبثي في غياهب الصراع. لنعمل على العودة الفورية إلى عملية سلام

الفلسطينية بناء على حل الدولتين وقرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية.

كما حذرت، في أكثر من موضع، من استمرار وتكثيف الممارسات الإسرائيلية خلال الفترة الماضية، لا سيما الإمعان في إضعاف السلطة الفلسطينية وإشعارها بأن خيار السلام غير مجد، وسياسات الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وحصار القطاع، والاختناقات العسكرية الإسرائيلية لمدن الضفة، والاعتداء على المقدسات، والتراجع المستمر من قبل إسرائيل عن أي تقاضيات يتم التوصل إليها لتهدئة الأوضاع على الأرض. كل ما تقدم وصل بنا إلى هذه اللحظة البائسة التي نعيشها.

لقد عكست قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة عبر تاريخ الأزمة إجماعاً واضحاً وقاطعاً على تسوية القضية الفلسطينية، وليس على تصفيتها سواء من خلال الأعمال العسكرية أو الاستيطان، أو ما نشهده الآن من محاولات التهجير القسري. وأكد مجدداً على ما ذكرته مصر خلال قمة القاهرة للسلام بأن "حل القضية الفلسطينية ليس التهجير، وليس إزاحة شعب بأكمله إلى مناطق أخرى، بل إن حلها الوحيد هو العدل بحصول الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة في تقرير المصير والعيش بكرامة وأمان في دولة مستقلة علي أرضهم، مثلهم مثل باقي شعوب الأرض". فالشعب الفلسطيني لن ينزح عن أرضه، بل متشبث بها. ولن تقبل مصر أن يهجر أو أي محاولات لتصفية القضية الفلسطينية على حسابها والدول بالمنطقة.

إن النظر عبر التاريخ يخبرنا بوضوح أن الشعب الفلسطيني، رغم التحديات، ظل صامداً على أرضه. وأن القضية الفلسطينية عبر كل مراحلها، لم تمت، بل بقيت أيضاً صامدة بقدر ما لها ولشعبها من مطالب مشروعة وحقوق لا جدال حولها. وأن كل ما حصده العالم من تأجيل للحل وتغييب آفاقه، كان المزيد من الاضطراب والالام داخل فلسطين المحتلة وإسرائيل والمنطقة بأسرها.

تابعنا بأسف عجز المجلس مرتين، عن إصدار قرار (انظر S/PV.9439 و S/PV.9442) أو حتى نداء بوقف إطلاق النار

وأساءل اليوم، أي حق هذا الذي يسمح لصاحبه عدم التفرد بين عدو يستهدفه ومدنيين عزل، فرض عليهم القدر أن يعيشوا لقرون على هذه البقعة من وطنهم، وأن يفرض عليهم حصاراً على مليونين ونصف من المدنيين، يتعرضون للقتل والتجوع والتهجير قسراً. فالمشاهد التي فرضها علينا هذا الصراع منذ بدايته إنما تدمي قلوبنا لقسوتها؛ فالأطفال الذين فقدوا أرواحهم، أو أمهاتهم أو أخوتهم أو آبائهم لا يستحقون ما تعرضوا له، وليسوا مسؤولين عما ألم بهم، ولا تتحمل ضمائرنا معاناتهم.

إن الصمت في هذا التوقيت مباركة. وعدم تسمية الأشياء بأسمائها، والاكتفاء بإطلاق النداءات الجوفاء بتوقع احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، بدون توصيف ما يحدث بأنه خرق فعلي لهذا القانون وحقوق الإنسان التي يتشدقون بها، إنما يعد مشاركة لما يقترف. كما أن محاولة اختزال معاناة شعب بأكمله لمدة تزيد عن سبعة عقود في ملابسات فصل أخير من تلك المعاناة، هي محاولة يائسة لتبرير انتهاكات صارخة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وترقى لأن تكون ضوء أخضر لاستمرار المعاناة غير المسبوقة التي يتعرض لها أهل قطاع غزة. لقد بادرت مصر بإدانة استهداف المدنيين - أي مدنيين. وإنني أكرر وأكد مرة أخرى بأن مصر لا تقبل أي استهداف للمدنيين العزل من أي طرف، أو احتجازهم ليصبحوا أداة للمقايضة؛ ولا تقبل بأي مبرر يساق في هذا الصدد؛ وتطالب بالإفراج عنهم، فالإنسانية لا تتجزأ وليس بها انتقائية.

ولكن إذا كان البعض منشغلاً بلعبة إلقاء اللوم، بينما يستمر القتل والتدمير بدون توقف، فلعله من المهم أن يدرك هؤلاء أن اللحظة التي نعيشها حالياً لم تأت من فراغ، بل هي نتاج لتراكم ممارسات وسياسات هدفها الوحيد تكريس احتلال غير شرعي، وسلب الأرض من أصحابها، وفرض واقع ديموغرافي جديد.

لقد سبق أن حذرت مصر، مراراً وتكراراً، من الاكتفاء بالدعوة على استحياء لتفعيل عملية السلام، ومن تقاعس المجتمع الدولي عن استخدام الأدوات المتاحة لديه لإنفاذ التوافق الدولي على تسوية القضية

المجلس أعلى هيئة سياسية معنية بحفظ الأمن والسلم الدوليين، بالعمل على الآتي.

أولاً، الوقف الفوري والمستدام لإطلاق النار في قطاع غزة بلا قيد أو شرط.

ثانياً، وقف كافة الممارسات التي تهدف إلى التهجير القسري لأبناء الشعب الفلسطيني إلى أي مكان خارج أرضه، وبما يمثل خرقاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني ويرقى إلى جرائم الحرب.

ثالثاً، توفير حماية دولية فورية للشعب الفلسطيني الأعزل .

رابعاً، ضمان النفاذ الآمن والسريع والمستدام للمساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة وتحمل إسرائيل مسؤوليتها الدولية كقوة قائمة بالاحتلال.

خامساً، التوصل إلى صيغة ملزمة لإنفاذ تسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وفق المحددات المتفق عليها بناء على قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية، والتي تقضي بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية على خطوط 4 حزيران/يونيه لعام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

سادساً، تحمل المجلس مسؤوليته في العمل على إطلاق تحقيق مستقل حول الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني .

إن ما سبق هو أبسط ما ننتظره من مجلس الأمن، المسئول الأول عن حماية السلم والأمن الدوليين، قبل أن تتفاقم الأزمة الحالية، وتتأثر شظاياها بدول المنطقة، ونضطر إلى العودة مجدداً إلى المجلس لمناقشة أزمة أعمق وأكبر مما نواجهه اليوم، وبعد فوات الأوان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتجارة في هنغاريا.

السيد سيارتو (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): للأسف، أعتقد أنه ليس من قبيل المبالغة القول إن الأمن العالمي لم يكن أبداً في وضع أسوأ مما هو عليه الآن منذ انتهاء الحرب الباردة. فهناك نزاعان

لإنهاء هذه الحرب. كما نستغرب أيضاً، في ظل هذا الوضع المتأزم، من أية محاولات جديدة لإصدار قرارات لا تتضمن مطالبات بوقف إطلاق النار للحيلولة دون انزلاق الأوضاع إلى مزيد من التدهور الذي قد يقود المنطقة إلى منعطف خطير يحمل تبعات جسيمة. بل إن بعض ما يطرح الآن في المجلس يرقى لأن يكون محاولة جديدة لتبرير استمرار الحرب. وهو ما يتنافى مع ميثاق المنظمة المنشئ لهذا المجلس، والذي حدد ولايته واختصاصه .

ومن جانبها، قامت مصر بتوفير منصة لقادة الدول والحكومات من خلال قمة القاهرة للسلام التي عقدت في 21 تشرين الأول/أكتوبر الجاري، لمحاولة احتواء الموقف، وإيجاد إطار سياسي للتعامل مع الأزمة بدلا من ترك العنان لدعوات القتل والعنف والتدمير. وقد عمدت القمة إلى اتباع نهج غير ميسر يستند إلى مراعاة البعد الإنساني الملح لهذه الكارثة. ولقد تطلعنا من ذلك إلى التوصل إلى توافق، ولو مبدئي، حول تخفيض حدة النزاع، وبما يقود إلى وقف إطلاق النار وحماية المدنيين، ونفاذ المساعدات الإنسانية، وإعادة إحياء عملية السلام. سنواصل جهودنا في هذا السياق، ولن نغض لنا عين حتى تنتهي هذه الحرب.

إلا أننا، وفي إطار المصارحة، نأسف لما تم تكريسه منذ بداية التصعيد الحالي، من ازدواجية في التعاطي مع الأزمات الدولية، بما في ذلك الشق الإنساني منها. فبينما يهرول البعض ويتنافس لإظهار التعاطف مع الضحايا المدنيين في مكان وإدائته بأشد العبارات الواضحة غير القابلة للبس لمن يراه المتسبب، فإنه يكتفي بغض البصر، بل ويسارع في تبرير قتل واستهداف المدنيين ومنشأتهم وحياتهم في مكان آخر - وكما لو كانت أرواح الفلسطينيين أدنى مرتبة من باقي البشر أو لا تستحق جهداً في حمايتها والدفاع عنها.

جئتم اليوم ممثلاً لمصر، التي فتحت باب السلام في المنطقة، لأحذر من العواقب الوخيمة للعجز الدولي عن التعامل مع الأزمة الحالية وتأثيرها على آفاق السلام في المنطقة وتطلعات شعوبها في الأمان والتعايش والاستقرار. وأطالبكم اليوم قبل فوات الأوان، وباعتبار

أن نشيد بالرئيس ترامب، الذي تمكن من وضع الاتفاق الإبراهيمي، وكذلك بالإمارات العربية المتحدة والبحرين، اللتين شاركتا في توقيع الاتفاق الأول. وللأسف، نشهد خطرا كبيرا تشكله سلسلة الهجمات الإرهابية على إسرائيل - يتمثل في إهدار كافة الإنجازات التي تحققت منذ التوقيع على الاتفاق الإبراهيمي في عام 2020، ومن إمكانية أن تعيدنا تلك الهجمات الإرهابية إلى الحالة الميؤوس منها التي عشناها لعقود. لذلك نعوّل كثيرا على بلدان الخليج والبلدان العربية في المنطقة التي تحلت بالمسؤولية حتى لا تذهب كل الإنجازات التي حققتها الاتفاق الإبراهيمي سدى.

والشاغل الثاني الذي أود أن أثيره هو أنه بالنسبة لنا في هنغاريا، بكل صراحة، من المروع أن نرى بعض المشاهد من شوارع وساحات بعض البلدان الأوروبية وهنا في أمريكا الشمالية. نرى تمجيدا للمنظمات الإرهابية في الشوارع. ونرى مسيرات تنظم للإشادة بأعمال الإرهاب، ونرى تصاعدا لمعاداة السامية في العصر الحديث في بعض البلدان الأوروبية. ويجب أن أقول إننا نجد ذلك غير مقبول ومخيف في خضم هذه الأوقات. نعلم جميعا أن ذلك من العواقب الوخيمة الناجمة عن تدفقات الهجرة غير النظامية الهائلة التي ضربت أوروبا في السنوات الأخيرة وأنشأت مجتمعات موازية في العديد من البلدان الأوروبية. ونعلم جميعا أنه إن تصاعدت حدة النزاع في الشرق الأوسط، فسيُتبعين علينا، نحن الأوروبيين، مواجهة موجات إضافية هائلة وخطيرة جدا من الهجرة غير النظامية.

ولذلك، أود أن أوضح تماما هنا، في الختام، أنه من غير المتصور على الإطلاق أن توافق أي سلطة في هنغاريا على أي تجمع وتسمح بتنظيمه بهدف الإشادة بهجوم إرهابي أو منظمة إرهابية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزارة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا.

السيدة باندور (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر جمهورية البرازيل الاتحادية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت. لقد وجدنا الإحاطات التي قدمت هذا الصباح مفيدة جدا. لقد

مسلحان لهما الآن أكبر أثر سلبي على الأمن العالمي. وأحدهما حدث في أوروبا، في الجوار المباشر لبلدي. وتواجه أوروبا تحديا كبيرا نتيجة لتلك الظاهرة.

وبمناسبة جلسة مجلس الأمن اليوم، يجب أن نتكلم بوضوح شديد ويجب ألا يكون هناك شيء نسبي. ولذلك، نشعر بأننا مضطرون لأن نقول بوضوح شديد إنه ما من عذر - ولا يمكن أن يكون هناك عذر - لإطلاق آلاف الصواريخ على أراضي بلد ذي سيادة. لا يمكن أن يكون هناك عذر لقتل عدد كبير من الأبرياء بهجوم كهذا. ولذلك، نرى أن أي محاولات ترمي إلى تفسير تلك الظاهرة، أو وضعها في أي نوع من السياقات، أو إيجاد أي عذر لمثل هذا الهجوم الهجمي أمر غير المقبول. وعلى هذا الأساس، نريد أيضا أن نقول بوضوح شديد إن لإسرائيل بالتأكيد الحق في حماية نفسها. وإنه ليس من مصلحة إسرائيل فحسب، بل ومن مصلحة المجتمع الدولي بأسره أيضا ألا يتكرر مثل هذا الهجوم أبدا.

وفي هذه المناسبة، علينا أن نسمي كل شيء باسمه. لقد ارتكب هجوم إرهابي ضد إسرائيل. لقد كان هجوما إرهابيا ارتكبه منظمة إرهابية. وبالتالي، فإن ما يجب أن يحدث الآن هو مكافحة الإرهاب والمنظمة الإرهابية. وأعتقد أنه بوسعي أن أقول إن من مصلحتنا جميعا أن نتجح تلك الحرب ضد الإرهاب. وفي غضون ذلك، يتعين علينا أيضا أن نكون واضحين جدا بشأن حقيقة أو نية أن يبذل المجتمع الدولي في تلك الأثناء كل جهد ممكن لضمان تجنب التصعيد. وعندما أقول إنه يجب تجنب التصعيد، أعني أن هذه المعركة ضد المنظمة الإرهابية يجب ألا تتحول إلى حرب بين الدول والبلدان.

وفي ذلك الصدد، أود أن أتناطّر معكم شاغلين.

الشاغل الأول هو، أنه بعد سلسلة من الإخفاقات على مدى عقود طويلة وعقب معاناة هائلة لشعوب المنطقة، بزغ أمل جديد في إمكانية إحلال سلام طويل الأمد في عام 2020، عندما وقع على الاتفاق الإبراهيمي للسلام في حديقة البيت الأبيض. وكان ذلك أول محاولة ناجحة لتحقيق سلام دائم ومستدام. وفي ذلك الصدد، علينا

وكما تستحق إسرائيل السلام والأمن، فإن الفلسطينيين يستحقون السيادة والسلام والأمن. ونرى أنه لكي يتمتع القانون الدولي بالمصداقية، يجب أن يطبق على قدم المساواة وألا يكون انتقائياً.

ونرى أن النزاع أظهر مرة أخرى قصور منظمتنا العالمية، الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، الذي أنيطت به ولاية صون السلم والأمن الدوليين. ومن الواضح أن المجلس لم يستطع، في أوقات، أن يحول دون تحول النزاعات إلى عنف شديد وإلحاق الأذى بالمدنيين العاديين. ويتعين علينا جميعاً أن نعمل بجهد أكبر لإصلاح منظمتنا حتى تكون أكثر قدرة على الاستجابة بغية حماية المدنيين. وننتذكر جميعاً أنه في عام 1994 وقعت إبادة جماعية في رواندا، حيث شاهد العالم بأسره ذبح الأبرياء. ولا يمكن للتاريخ أن يستمر في تكرار هذه القسوة على مرآي منا. وينبغي لنا أن ننشئ نظاماً للحكم العالمي يكون عادلاً ومنصفاً وقادراً على الاستجابة لاحتياجات جميع الأشخاص في حالات التهديد والضرر - نظام لا يصبح مجرد أداة لدى أقوى بلدان العالم، بل يوفر الحماية لأشد الفئات ضعفاً.

وأخيراً، نشعر جنوب أفريقيا بالفزع إزاء فشل مجلس الأمن في الاتفاق على قرار موحد يؤكد على التزام كامل بوضع حد للقتل والمعاناة. ولا يمكن السعي إلى إيجاد حلول توفيقية عندما يواجه المجلس أزمة بهذا الحجم. ويجب أن نحث المجلس على القيام بعمله وضمن الأمن والسلام لسكان إسرائيل وغزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية المملكة العربية السعودية.

الأمير آل سعود (المملكة العربية السعودية): تتعقد هذه الجلسة في ظل ظروف حرجية ومؤلمة، وإثر تطورات خطيرة في قطاع غزة، تسببت في سقوط آلاف الضحايا من المدنيين. وتندر بكارثة إنسانية وشبكة وعواقب وخيمة على أمن المنطقة والعالم.

لقد أدانت المملكة العربية السعودية بشكل واضح استهداف المدنيين أياً كانوا ومن أي طرف كان. ودعت لضرورة وقف تصعيد العمليات العسكرية، وحقن الدماء، وإطلاق سراح الرهائن، والالتزام

بقدمت معطيات مخيفة عن محنة المدنيين الأبرياء في غزة والضفة الغربية، وأكدت على الحاجة الملحة إلى ضمان إطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين في أقرب وقت ممكن.

وتتفق جنوب أفريقيا مع العديد من المتكلمين اليوم على أن الحل النهائي للنزاع هو تنفيذ الحل القائم على وجود دولتين. ويجب علينا أن نعمل بجد من خلال الأمم المتحدة لإقامة دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. ويجب أن يكون ذلك وفقاً لقرارات الأمم المتحدة الراسخة بشأن الحل القائم على وجود دولتين. ويجب إقامة الدولة الفلسطينية داخل حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

وتضم جنوب أفريقيا أيضاً صوتها إلى النداءات العاجلة التي تطالب بوقف فوري شامل لإطلاق النار وفتح ممرات إنسانية حتى تصل المعونة والخدمات الأساسية الأخرى إلى جميع المحتاجين. والأهم من ذلك، ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والكف عن تأجيج هذه الحرب الجائرة بشكل واضح ومعاناة الأبرياء.

ونعرب أيضاً عن تعازينا لشعبي فلسطين وإسرائيل على الأرواح التي أزهقت خلال الأسبوعين الماضيين. ونشعر بالعرب إزاء الاستهداف الصارخ للمدنيين، وهو انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية. لقد ارتكبت كل من حماس ودولة إسرائيل تلك الانتهاكات.

إن قتل القوات الإسرائيلية المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية في غزة يتعارض مع مبادئ القانون الدولي، الذي يحظر استهداف غير المقاتلين، وخاصة النساء والمسنين والأطفال. وهناك التزام إضافي على السلطة القائمة بالاحتلال تجاه الشعب والأرض تحت الاحتلال، وفقاً لاتفاقيات جنيف، بما في ذلك حظر العقاب الجماعي. وهذا، بطبيعة الحال، لا ينتقص من قلق جنوب أفريقيا حيال أعمال حماس، التي استهدفت أيضاً غير المقاتلين.

وبينما نعرب عن قلقنا إزاء العنف والوفيات الحاليين، لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن استمرار الاحتلال قد ولد الكراهية والمعاناة والألم.

لقد حذرنا مرارا من أن استمرار التصعيد، في ظل الغياب التام لآليات المحاسبة الدولية، سيؤدي إلى المزيد من العنف والقتل والدمار، وسيولد المزيد من التطرف، وسيقضي على صوت المنطق والاعتدال. يظهر لنا تعاقب دورات العنف الآثار الوخيمة لعدم تحقيق الالتزام بالقرارات الأممية ذات الصلة. إن تجاهل أسباب الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لن يؤدي إلى حل عادل، ولا لتحقيق الأمن والسلام في المنطقة، وهو الأمر الذي يتطلب التحرك الجاد لدعم جهود إحياء عملية سلام ذات مصداقية. إننا نعمل من أجل مستقبل أفضل لمنطقتنا، وننتطلع لأن تنعم بالسلام، الذي نؤمن بأنه سيسهم في تحقيق الازدهار للجميع، ويضمن مستقبلاً أفضل لشعوب المنطقة وأجيالها القادمة. إن السلام الذي نطمح لتحقيقه، هو السلام المستدام، الذي يكفل الوصول إلى حل الدولتين العادل، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وفق حدود 1967، بما يحقق الأمن والاستقرار والازدهار للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والشؤون الأوروبية في لكسمبرغ.

السيد أسلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لمخاطبة مناقشة اليوم المفتوحة.

لا يوجد شيء يمكن أن يبرر الفظائع التي ارتكبتها إرهابيو حماس والجهاد الإسلامي ضد المدنيين الإسرائيليين في 7 تشرين الأول/أكتوبر. إنها تشكل أعمالاً وحشية هزت العالم، وندينها بأشد العبارات الممكنة. وبينما تؤكد لكسمبرغ من جديد بشكل لا لبس فيه حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها في إطار القانون الدولي، أود في الوقت نفسه أن أستشهد بالرئيس بايدن، الذي حث إسرائيل على ألا تسمح لنفسها بأن تُقاد بالغضب، مذكراً بأن الولايات المتحدة ارتكبت أخطاء في رد فعلها على الهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 أيلول/سبتمبر 2001. وبعبارة أخرى، يجب على إسرائيل أن تتصرف في امتثال تام للقانون الدولي الإنساني وأن تكفل حماية المدنيين. إن سكان غزة ليسوا حماس. ولا يمكن تحميلهم المسؤولية أو معاقبتهم جماعياً على الجرائم التي ارتكبتها الإرهابيون.

بما تقتضيه المواثيق والقوانين الدولية. كما بذلت القيادة في المملكة جهوداً مكثفة في التواصل مع الدول الشقيقة والصديقة لإيجاد حل عاجل وعملي يوقف النزيف، ويضع حداً للتصعيد، ونهاية لدورات العنف المستمرة. إن الشعب الفلسطيني يعاني تحت الحصار والتصعيد المستمر لآلة الحرب الإسرائيلية، والاستهداف المتواصل لمنشآته المدنية ومرافق حياته اليومية، من مدارس ومستشفيات وبنى تحتية، الذي أودى بحياة الآلاف من الأبرياء بما في ذلك النساء والأطفال والشيوخ، وتسبب في جرح الآلاف من المدنيين. إن ما نشهده من تخاذل المجتمع الدولي حتى الآن في إيقاف ما تقوم به القوات الإسرائيلية من عقاب جماعي بحق سكان غزة، ومحاولات تهجير قسري، لن يقربنا من الأمن والاستقرار الذي ننشده جميعاً. وبقاء مجلس الأمن صامتا ومكتوف الأيدي أمام هذه الأزمات المتوالية والمتكررة منذ عقود، هو أمر غير مقبول. إن هذا المجلس يتحمل مسؤولية تراخيه المستمر، وثن إطالة هذه الأزمة، من خسائر في الأرواح والممتلكات، وتهديد لأمن واستقرار المنطقة.

إن حفظ السلم والأمن الدوليين يأتي في مقدمة مهام هذا المجلس، واليوم نراه عاجزاً عن القيام بالدور المناط به، وتأخره في التوصل إلى قرار يعالج هذه الأزمة، في ظل الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للمواثيق الدولية بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ليشكك في موثوقية آليات الشرعية الدولية ومصداقية المدافعين عنها. لقد آن الأوان لأن يضطلع مجلس الأمن بالمسؤوليات التي أنشئ من أجلها، وأن يتخذ المجتمع الدولي موقفاً حازماً وجاداً لإيقاف العمليات العسكرية، بما يضمن حماية المدنيين، وإنهاء الحصار، ويكفل سرعة دخول المساعدات الإنسانية والإغاثية، من غذاء وماء ودواء، للحيلولة دون حدوث كارثة إنسانية، ويمنع توسيع دائرة الصراع وتعريض الأمن الإقليمي والدولي للخطر.

كما أن سياسة الكيل بمكيالين، وازدواجية المعايير، والانتقائية في الالتزام بالقوانين والقرارات الأممية، لها تبعات خطيرة تتعدى هذه الأزمة، وتمس شرعية قواعد القانون والنظام الدولي برمته، مما سينعكس سلباً على قدرتنا جميعاً على حفظ السلم والأمن الدوليين.

على الضفة الغربية، حيث، كما نعلم، بلغ العنف المتزايد للمستوطنين والنقل القسري للمجتمعات الفلسطينية مستويات تتذر بالخطر. ويجب تجنب أي امتداد للنزاع بأي ثمن. ويجب أن نعمل بشكل متضافر داخل المجتمع الدولي ومع الجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة لتجنب أي تصعيد. وتقع على عاتق مجلس الأمن، وكذلك الجمعية العامة، هنا في نيويورك، مسؤولية رئيسية في ذلك الصدد. ويجب على المجتمع الدولي أن يعيد إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط على وجه السرعة وأن يوليها كل الاهتمام الذي تستحقه. وكانت مبادرة جهود يوم السلام من أجل الشرق الأوسط، التي عقدت هنا في نيويورك في أيلول/سبتمبر، خطوة أولى في ذلك الاتجاه.

ولا تزال لكسمبرغ ملتزمة بالتوصل إلى حل سلمي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني يكفل حق إسرائيل في الأمن مع احترام حق الفلسطينيين في تقرير المصير والكرامة. إن السلام الشامل والعادل والدائم على أساس حل الدولتين داخل حدود عام 1967، مع وجود دولتين ديمقراطيتين تعيشان جنباً إلى جنب وتحافظان على الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس، هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق لإنهاء دورة العنف. وقد أوضح القرار 2334 (2016)، المتخذ في كانون الأول/ديسمبر 2016، ذلك. فلنلتزم بحزم بذلك الطريق باسم إنسانيتنا المشتركة - الإنسانية التي نتشاطرها مع الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية إندونيسيا.

السيدة مارسودي (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): سافرت 21 ساعة من جاكارتا لحضور جلسة اليوم. وأود أن أذكر مجلس الأمن بأنه يتحمل مسؤولية كبيرة عن صون السلام والأمن - وليس عن إطالة أمد الحرب أو دعم أي جانب في الحرب المستمرة.

وتدين إندونيسيا العدوان الإسرائيلي المستمر وغير المسبوق على المدنيين في غزة. إننا نشهد كارثة إنسانية وجرائم ضد الإنسانية تحدث في الوقت الذي نتكلم فيه. هل سنقف مكتوفي الأيدي؟ إن الهجمات

لقد دعا الأمين العام إلى وقف التصعيد ووقف إطلاق النار لأسباب إنسانية. وكخطوة أولى، ينبغي التوصل إلى هدنة إنسانية، يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى وقف إطلاق النار. ومن شأن ذلك أن يسمح بإيصال المساعدة الإنسانية الطارئة، ويسر الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن، وقبل كل شيء يتيح إمكانية نقل السكان المدنيين في غزة إلى بر الأمان. ويجب إعادة دون تأخير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل سريع ودون عوائق. ونرحب بأول شحنات المساعدة الإنسانية إلى أولئك الذين يعيشون في قطاع غزة في الأيام الأخيرة، ونشكر الأمين العام ومصر والولايات المتحدة على تيسير المرور الآمن لتلك الشحنة. ومع ذلك، وكما أكدت الأمم المتحدة، يحتاج سكان غزة إلى مساعدة إنسانية مستدامة تغطي جميع المحتاجين. وكما سمعنا هذا الصباح، لم تتضمن أولى شحنات المساعدة الطارئة الوقود، الذي لا يزال ضروريا لعمل المستشفيات وتحلية المياه.

ويجب ألا تستهدف أطراف النزاع أبداً مباني الأمم المتحدة وجميع المستشفيات والعيادات والمدارس. ويجب أن تتلقى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تؤوي حالياً أكثر من 600 000 شخص في قطاع غزة، والوكالات الإنسانية الأخرى في الميدان، الدعم الذي تحتاج إليه بأسرع ما يمكن إذا أريد لها أن تقي بولايته. ومن جانبها، قررت لكسمبرغ المساهمة بمبلغ إضافي قدره 2,5 مليون يورو للجهود الإنسانية في غزة والمنطقة دعماً للأونروا وبرنامج الأغذية العالمي واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وترفع هذه المساعدة الطارئة دعماً إلى ما يقرب من 12 مليون يورو لعام 2023.

لقد زرت غزة عدة مرات خلال فترة عملي بصفتي وزير الخارجية. لقد كان سجنًا مفتوحاً لسنوات، والظروف المعيشية هناك قاسية. ويعاني المدنيون في غزة على جبهتين - الحصار والقصف الإسرائيلي، وحقيقة أن حماس تستخدمهم كدروع بشرية. وهناك خطر جدي من أن يتحول هذا النزاع إلى حريق إقليمي. وينطبق الشيء نفسه

ويجب على مجلس الأمن أن يحث فوراً على المرور الآمن ودون عوائق لوصول المساعدات الإنسانية واحترام القانون الإنساني.

ثالثاً، يجب على المجلس أن يتجاوز الاعتبارات السياسية وأن يعيد النزعة الإنسانية إلى مجلس الأمن. وأطلب إلى المجلس أن يستخدم قوته الكبرى ليكون أكثر إنسانية. يستحق الفلسطينيون حقوقاً ومعاملة متساوية. فجميعنا بشر. وكلنا نستحق أن يكون لنا منزل. ويجب أن نرفض تشريد الفلسطينيين. ويجب ألا ندع مأساة عام 1948 تتكرر. إن لمجلس الأمن سلطة كبيرة، ومع السلطة الكبيرة تأتي مسؤولية كبيرة لمعالجة الحالة الراهنة في غزة وأسبابها الجذرية وكفالة إيجاد مسار نحو حل الدولتين. إن إندونيسيا تقف إلى جانب شعب فلسطين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير خارجية البرتغال.

السيد أندري (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ، سيدي الرئيس، بالإشادة برؤاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر. فقد أبدت البرازيل قيادة مسؤولة وبناءة عندما كانت هناك حاجة ماسة إليها، في أعقاب هجمات حماس الإرهابية الوحشية والتمييزية ضد إسرائيل ووسط الكارثة الإنسانية المستمرة في قطاع غزة.

واسمحوا لي أيضاً أن أؤكد من جديد إدانة البرتغال القاطعة للهجمات الإرهابية التي تشنها حماس، وتضامنها مع إسرائيل واعترافها بحق إسرائيل وواجبها تجاه مواطنيها في القضاء على التهديد الذي تشكله قدرات حماس الفتاكة. وينبغي إدانة الإرهاب بجميع أشكاله، وسأكون واضحاً جداً: يجب إطلاق سراح الرهائن فوراً وبدون شروط مسبقة. وفي الوقت نفسه، يجب أن تحترم أعمال إسرائيل القانون الدولي الإنساني احتراماً صارماً، بغض النظر عن مدى صحة أهدافها الحربية.

ولا يمكننا أن نبقي غير مباليين بمعاملة الضحايا الأبرياء، الإسرائيليين والفلسطينيين والجنسيات الأخرى، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة. فعدد القتلى على كلا الجانبين مذهل. وفي هذه المرحلة، ينبغي أن تكون أولويتنا الجماعية حماية المدنيين ومعالجة الحالة الإنسانية على أرض الواقع. إن تزايد معاناة المدنيين الفلسطينيين أمر

على المستشفيات والأماكن الدينية، ومنع الإمداد بالكهرباء والمياه والوقود وتشريد سكان قطاع غزة، تجري كعقاب جماعي.

وفي الوقت نفسه، يحتجز رهائن مدنيون وتتعرض حياتهم لخطر شديد. ولذلك، جئت إلى هنا لأسأل المجلس عن الكيفية التي سيمارس بها مسؤوليته. ومتى سيوقف الحرب في غزة، ويحقق وقفاً لإطلاق النار، ويفتح باب إمكانية وصول المساعدات الإنسانية، ويدعو إلى الإفراج الفوري عن المدنيين وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني؟ ولا بد لي من أن أكرر: متى سيوقف المجلس الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني؟ فكل ثانية تضيق بسبب الخلاف السياسي والفشل في التوصل إلى توافق في الآراء تمثل هزيمة إنسانية للفلسطينيين وتخلق المزيد من عدم الاستقرار للعالم. كم عدد الأشخاص الذين يجب أن يلقوا حتفهم قبل أن يتحرك المجلس؟ وبوسعي أن أؤكد للمجلس شيئاً واحداً: إن إندونيسيا لن تضيق ثانية واحدة في حشد الدعم العالمي لاتخاذ إجراءات فورية. ومن خلال اجتماعات منظمة التعاون الإسلامي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والرابطة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنظمة البلدان النامية الثمانية للتعاون الاقتصادي، ضغطت إندونيسيا من أجل إيجاد صوت موحد للحث على وقف العنف والتركيز على معالجة الكارثة الإنسانية الملحة. وتدعو إندونيسيا المجلس إلى البت في ثلاث نقاط.

أولاً، يجب على المجلس أن يوجه نداءً موحداً من أجل وقف فوري لإطلاق النار. فالصمت مروع مقابل صوت الرصاص والصواريخ الذي يصم الأذان. لقد أدى الدعم الشامل الذي قُدم لأحد الجانبين حتى الآن إلى مزيد من الاستخدام غير المتناسب للقوة، وانتهاك القانون الدولي الإنساني، والإفلات من العقاب. ومن واجبنا الجماعي إنهاء دورة العنف قبل أن تتصاعد إلى كارثة إقليمية وعالمية.

ثانياً، يجب على المجلس أن يعطي الأولوية لإمكانية وصول المساعدات الإنسانية. ويكافح أكثر من مليوني شخص في غزة من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. ومعظم قوافل إيواء المعونة متوقفة وتتعرض لخطر دائم من جراء تبادل إطلاق النار.

علينا أيضا أن نتطلع إلى المستقبل. وبمجرد انتهاء هذه الحرب، لا يمكننا العودة إلى الوضع السابق. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نعالج الدوافع الهيكلية لهذا النزاع. هناك حاجة إلى قيادة سياسية رصينة ولكن شجاعة على جميع المستويات، قيادة يمكن أن تبين الطريق نحو الحوار السياسي والدبلوماسي. وسيطلب ذلك مشاركة متجددة من جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة وبذل جهد حازم لتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة ورسم طريق واضح ومتين لدولة فلسطينية تحقق حل الدولتين. وهذا هو السبيل الوحيد نحو تحقيق سلام دائم ومستدام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والجالية الوطنية بالخارج في الجزائر.

السيد عطاف (الجزائر): سيدي الرئيس، إن هذا الوفد كله امتنان وعرفان لكم على مبادرتكم بتنظيم هذه الجلسة الخاصة لمجلس الأمن في ظرف استثنائي نتج عنه طمس وتشويه المعطيات الأساسية للقضية الفلسطينية، موضوع مداولتنا في هذا اليوم. وما كان لهذا أن يحدث، لولا تلاقي ظاهرتين اثنتين، ساهمت كل واحدة منهما في تفاقم مفعول الأخرى. ويتعلق الأمر بالتهميش شبه الكلي لهذه القضية وتنامي التقليل من شأنها على الصعيد الدولي؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى التسامح غير المبرر مع الاحتلال الإسرائيلي، ومنحه حصانة مطلقة غير مقيدة وغير مشروطة بدون وجه حق.

فحديثنا عن تهमيش القضية الفلسطينية يعني أن هذه القضية قد اختفت كليا من على سلم أولويات المجموعة الدولية التي تنكرت لمسؤولياتها، وتتصلت من قراراتها ووعودها بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشريف. ويعني أن هذه القضية لم تحظ بأي مبادرة جدية للسلام منذ تسعينيات القرن الماضي التي شكلت نقطة انطلاق مرحلة عقم الجهود الدبلوماسية الدولية لقراءة ثلاثة عقود من الزمن، ويعني أن هذه القضية أضحت مؤخرا رهينة وهم في غاية الخطورة، وهو وهم البحث عن السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط على أنقاض الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وحطام دولته الوطنية.

غير مقبول. لذلك، ندعو إلى حماية جميع المرافق الطبية والمدارس وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية والمدنية. إن قطع الكهرباء والغذاء والماء والوقود عن غزة لا يتوافق مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني. إن منع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح يشكل أولوية ملحة. ويتعارض العقاب الجماعي للسكان المدنيين مع القانون الدولي الإنساني.

إننا نواجه كارثة إنسانية تشد كل يوم. ويجب أن نتصرف بسرعة. وتؤيد البرتغال دعوة الأمين العام غوتيريش إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية. ونشيد بعمل الأمم المتحدة في الميدان، ونعرب عن احترامنا للذين لقوا حتفهم في خدمة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ونؤيد دعوة الأمين العام غوتيريش الدؤوبة للوصول المعونة إلى سكان غزة. ويجب أن تكون شاحنات الإسعافات الأولية مجرد بداية لجهد أكبر وإمكانية وصول آمن ومستدام للمساعدات الإنسانية.

هذه لحظة مأساة وأزمة، ويجب أن نحولها إلى لحظة أمل وفرصة. ولكي نفعل ذلك، يجب أن نعترف بطابع المسائل المطروحة وتعقيدها. على الرغم من التوقعات الكبيرة من اتفاقات أوسلو التي أنقذ عليها قبل ثلاثة عقود، فإن الشعب الفلسطيني لم يُمنح صفة الدولة، في حين أن الملايين منهم قد شردوا لأجيال ولا يزالون يقتلعون من ديارهم في الأزمنة المعاصرة. ولا بد من إثبات أن المسار السياسي غير العنيف هو المسار الجدير بالمتابعة. يجب أن نعود إلى المسار الدبلوماسي. إنه السبيل الوحيد لكسر حلقة العنف والتطرف هذه، ويجب علينا جميعا أن نعمل لتحقيق تلك الغاية، بقيادة المعنيين مباشرة مثل البلدان المجاورة. لقد كان مؤتمر قمة السلام الذي عقد مؤخرا في القاهرة مبادرة مهمة تسمح بالحوار والتنسيق الضروريين.

والآن يجب أن نتجنب على وجه السرعة مخاطر انتشار هذا النزاع على نطاق أوسع، وهو ما ينبغي منعه بأي ثمن. ومع تصاعد التوترات، يمكن لشرارة واحدة أن تشعل حريقا إقليميا. ونرحب بمواصلة الجهود الإقليمية والدولية، في المجالين المتعدد الأطراف والثنائي، لمنع امتداد نطاق النزاع، ونشجع على الاستمرار في تلك الجهود. ويجب

في هذا الإطار، وعلى المدى القريب العاجل، يُنتظر من مجلس الأمن القيام بما يلي.

أولاً، فك الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة، حيث أنه يشكل لوحده جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية مكتملة الأركان.

ثانياً، وقف القصف العشوائي الذي راح ضحيته آلاف الأرواح البريئة والذي يشكل بدوره جرائم حرب وجرائم إبادة.

ثالثاً، وقف تهجير السكان الذي يرقى إلى جريمة أخرى، وهي جريمة التصفية العرقية.

رابعاً، السماح بإغاثة أهل غزة دون قيد أو شرط، وهو أقل ما يمكن المطالبة به والاستجابة له من طرف المجلس.

أما على أمد آخر، وهو أمد الحل السياسي المستقبلي، فإننا ندعو مجلس الأمن إلى إدراك حقيقة دامغة لا يمكن اللف والدوران حولها، وهي: ما من أمن مستدام يُبنى على الإجرام والظلم والقهر، وما من أمن مستدام يُبنى على التهميش والإقصاء والتمييز، وما من أمن مستدام يُبنى في الشرق الأوسط دون حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية وفق مراجع الشرعية الدولية، الشرعية الدولية التي وضعت أركانها وحَدَّ فحواها تحت قبة بيت الإنسانية هذا وفي هذا المكان بالذات. أيرضى مجلس الأمن بالتراجع عن 87 قراراً تم اعتمادها منذ بداية هذا الصراع لمجرد أن القوة القائمة بالاحتلال اختارت عدم الالتزام بها؟ أيرضى المجلس بأن تظل قراراته حبيسة هذه القاعة، لا لشيء إلا لأن المحتل نصَّب نفسه فوق أي محاسبة أو مساءلة؟ أيرضى المجلس بأن تنتهك جميع قراراته حول قضية فلسطين، لا لشيء إلا لأن المحتل يريد شرعية على المقاس تُطبَّق عليه دون سواه؟ لا شك أننا في ظرف تاريخي يؤكد على المسؤولية الخاصة الملقاة على عاتق مجلس الأمن، وإليه يعود تحمل أعباء هذه المسؤولية كاملة غير مبنورة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد يلدرز (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): تتضم تركيا إلى الوفود الأخرى في توجيه الشكر إلى الرئاسة البرازيلية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

وحيث ننتقد الحصانة المطلقة الممنوحة للاحتلال الإسرائيلي، فإننا نذكر بأن هذه الحصانة لم تُخلَفْ إلا مزيداً من احتلال وضم الأراضي الفلسطينية بالقوة والسيطرة على أزيد من 78 في المائة من مساحة الضفة الغربية وحدها، موجهة بهذا ضربة غير محسوبة العواقب لمشروع الدولتين كإطار لحل سلمي عادل ودائم للصراع العربي - الإسرائيلي. وإننا نذكر بأن هذه الحصانة لم تنتج إلا مزيداً من السياسات العنصرية المفروضة والمرفوضة في مدينة القدس المحتلة التي يراد تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم بها عبر المشروع الكبير لتوحيدها غصبا وعنوة. وإننا نذكر بأن هذه الحصانة لم تولد إلا مزيداً من تقتيل وتهجير لعشرات الآلاف من الفلسطينيين وتدمير بناهم التحتية ومجمعاتهم السكنية ومنشآتهم الحيوية خلال العقدين الماضيين.

وإننا نذكر أخيراً بأن هذه الحصانة ساهمت في ظهور حوكمات إسرائيلية فريدة من نوعها، تتسابق الأطراف فيها على التطرف والتجبر وتتنافس في إطارها على التمادي في التوسع الاستيطاني وهضم حقوق الشعب الفلسطيني ونسف مشروع الدولة الوطنية الفلسطينية. وما نحن اليوم أمام حلقة إضافية فظيعة من مسلسل الاحتلال الإسرائيلي، حلقة لم يشهد لها تاريخ المنطقة مثيلاً في الدموية والخراب والدمار نظير ما خلفته من حصيلة مفجعة في حق شعب أعزل، في حق شعب مظلوم، وفي حق شعب مغدور ومحروم من أبسط سبل العيش والبقاء، شعب سُدت الآفاق في وجهه وأطفئ فيه آخر بصائص الأمل. إننا اليوم أمام موقف واضح وجلي لا يقبل اللبس أو التأويل: فالشعب الفلسطيني يتم تخييره بين الخضوع والركوع للأمر الواقع والتنازل عن أرضه وعن حقوقه الوطنية المشروعة، وبين الإبادة الجماعية والتصفية العرقية على درب التصفية النهائية للمشروع الوطني الفلسطيني.

إن هذه التطورات تضع منظومة الأمم المتحدة، بما تقوم عليه من قيم ومبادئ، أمام امتحان مفصلي لتغليب منطق القانون على منطق القوة ولإعلاء منطق المساواة على منطق الكيل بمكيالين ولتكريس أولية الاحتكام للضوابط القانونية الملزمة على منطق اللامحاسبة واللامساءلة واللامعاقبة، لما يتعلق الأمر بالاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي.

فلسطين. وصحيح أن هذه الرؤية للتسوية ظلت بعيدة المنال على الرغم من عدة محاولات جادة.

والمطلوب الآن هو آلية مضمونة لرصد التزامات الأطراف والتحقق منها، وإنفاذها عند الاقتضاء. وإلا فإن ما يكتب على الورق ينطوي على خطر البقاء على الورق، كما حدث حتى الآن. وتركيا مستعدة للاضطلاع بدورها في تولي زمام الأمور على الصعيد الإقليمي، جنباً إلى جنب مع البلدان الأخرى في المنطقة.

إن المسؤولية عن وقف إراقة الدماء وبدء عملية مجدية للسلام تقع، أولاً وقبل كل شيء، على عاتق مجلس الأمن. وكانت آخر مرة تحدثت فيها هذه الهيئة بصوت واحد ووافقت على قرار بشأن غزة في كانون الثاني/يناير 2009. وقد اتخذ القرار 1860 (2009) في ذلك الوقت بمساهمات تركيا بوصفها عضواً في مجلس الأمن. ونحث المجلس على وضع حد لعدم اكترائه بالمذابح الجارية، التي لا يمكن أن يكون لها مكان في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية ألمانيا.

السيدة بيربوك (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): يمكن سماع صرخة العذاب في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ويمكنكم سماع تلك الصرخة في إسرائيل، حيث تنعي العائلات أحبائها - الذين قتلوا وعذبوا واختطفوا بوحشية من قبل إرهابيي حماس. ويمكنكم سماعها في غزة، حيث يخشى الآباء على حياة أطفالهم. ويمكنكم سماعها في البلدان المجاورة، حيث تشعر العائلات بالقلق من امتداد العنف إليها. وهنا في القاعة، نسمع تلك الصرخة. إذا أردنا أن يتوقف العذاب، يجب أن نصغي إلى كل تلك الصرخات، مع العلم أنه لن يتوقف إلا إذا توقف بالنسبة للجميع.

إن هذا النزاع يختبرنا، نحن المجتمع الدولي. وكل واحد منا ينظر إلى هذا النزاع من منظوره وتاريخه. وينبغي أن نحترم ذلك. ولكن إذا أردنا إيجاد مخرج من هذه الأزمة، فلا يمكننا التوقف عند هذا الحد. ويجب أن نسعى لفهم آلام بعضنا البعض. وتخيّلوا كيف سيكون

تتعدّد هذه الجلسة في وقتها، فيما تتكشف أمام أعيننا واحدة من أعظم المآسي في التاريخ الحديث. وبينما نتحدث هنا، يتعرض الفلسطينيون الأبرياء في غزة، وعددهم 2.5 مليون نسمة، والمحاصرون في حيز من الأرض صغير للغاية، لقصف متواصل وعشوائي. وأصبحت المزيد من المستشفيات والمدارس ودور العبادة ملاجئ لهم، فيما تستمر الصواريخ الإسرائيلية في استهدافهم بغض النظر عن مكان تواجدهم أو ما إذا كانوا مرضى أو جرحى. ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر وحتى اليوم، قتل الجيش الإسرائيلي عدداً من الأطفال الفلسطينيين يفوق عدد من قتلهم منهم في جميع الهجمات العسكرية الإسرائيلية الأخرى على غزة منذ عام 2006 مجتمعة. ويقترب عدد الأطفال الذين قُتلوا بسرعة من 2 000 طفل. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر للعقاب الجماعي للمدنيين في غزة.

ويفضل البعض غض الطرف في مواجهة هذه الفظائع. وهم يفضلون عدم الحديث عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ويفضلون التظاهر بأن الشعب الفلسطيني مجرد أرقام وليست لهم أرواح ولا حقوق. هذا غير مقبول على الإطلاق. وهذا مجرد نفاق وتجسيد لمعايير مزدوجة تشكل السبب الرئيسي للمشكلة التي نواجهها اليوم. وإذا واصلنا السير على نفس المسار، فإن مشاكل اليوم بين إسرائيل وفلسطين ستزداد حجماً. ونحث على اتخاذ إجراءات فورية لمنع النزاع من الامتداد إلى المنطقة الأوسع نطاقاً وما وراءها. لذلك، بالنسبة لنا، ما يجب القيام به واضح وضوح الشمس.

أولاً، يجب تحقيق وقف الأعمال القتالية من خلال وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار.

ثانياً، يجب ضمان تدفق المساعدة الإنسانية إلى غزة دون عوائق. وتحقيقاً لتلك الغاية، أمل أن يفرض المجلس إبقاء معبر رفح مفتوحاً أمام التدفق المستمر للمساعدة الإنسانية.

ثالثاً، يجب أن يجتمع الطرفان، إسرائيل وفلسطين، للاتفاق على الحل القائم على وجود دولتين، تعيشان جنباً إلى جنب، في حدود آمنة تعود إلى ما قبل عام 1967، وتكون القدس الشرقية عاصمة لدولة

المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ولهذا السبب نحتاج إلى نوافذ إنسانية حتى يتمكن أولئك الذين يعانون من الحصول على المساعدة في غزة.

وبقيامنا بذلك، يجب ألا ننخدع بقواعد اللعبة التي تمارسها حماس. وتتلاعب حماس بالمعاناة الإنسانية، وتستخدم النساء والأطفال في غزة كدروع بشرية، وتخفي أسلحتها تحت محلات السوبر ماركت والمجمعات السكنية وحتى المستشفيات، بنية واضحة. وتتمثل خطتها في تأجيج نيران الكراهية والعنف، وإشعال شرارة التصعيد الإقليمي وتمزيقنا إربا كمجتمع عالمي. ويمكننا أن نختر أن نرى النزاع من خلال أعيننا فقط، وأن نستسلم للحزن والغضب، أو يمكننا أن نمضي قدما معا، مهما كانت خطواتنا صغيرة، حتى لا تتمكن حماس من ارتكاب مثل هذه الأعمال الإرهابية مرة أخرى.

وينبغي أن توجه قواعد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني عملنا من أجل غد جديد نحو عملية سلام مجدية، تسمح للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء بالعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن، في دولتين مستقلتين، مدركين أن السلام لن ينجح إلا إذا نجح لصالح الجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية مملكة هولندا.

السيدة برونز سلوت (مملكة هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته.

في 7 تشرين الأول/أكتوبر، شهد العالم هجوما إرهابيا مروعا على إسرائيل. إن العنف المروع الذي قامت به حماس لم يكن موجها إلى أهداف عسكرية. بل كانت محاولة لتدمير أرواح الناس بأخذ الرهائن وقتل المدنيين، وهذا التهديد من حماس لم ينته بعد. وفي ذلك السياق، ينبغي لنا جميعا أن نقف متحدين بدعم إسرائيل وحققها في الدفاع عن النفس ضد التهديد الإرهابي الذي تمثله حماس. وكما قلنا من قبل، يجب أن يكون استخدام القوة دفاعا عن النفس ضروريا ومتناسبا، ويجب على جميع الأطراف أن تحترم القانون الدولي الإنساني. وذلك يعني أنه يجب

شعوركم لو اختطفت أختكم، إذا أصيب طفلكم بقتلة. ويجب أن نسمع بعضنا البعض. ثم نحتاج إلى أن نرى كيف يمكننا اتخاذ خطوات صغيرة ولكن شجاعة لإنهاء المعاناة معا.

إنني أتكلم أمام المجلس بصفتي وزيرة خارجية بلد يتحمل مسؤولية تاريخية عن أسوأ جريمة يمكن تخيلها - الجريمة التي ارتكبتها ألمانيا النازية - محرقة اليهود، القتل المنهجي لـ 6 ملايين يهودي، بهدف استئصال الحياة اليهودية من أوروبا. وتعني عبارة "لن يتكرر ذلك أبدا"، بالنسبة لي كألمانية، أننا لن نرتاح ونحن نعلم أن أحفاد الناجين من المحرقة محتجزون الآن كرهائن لدى الإرهابيين في غزة.

بالنسبة لألمانيا، أمن إسرائيل غير قابل للتفاوض. ولإسرائيل، شأنها شأن أي دولة أخرى في العالم، الحق في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب في إطار القانون الدولي. إن معالجة محنة الفلسطينيين لا تتناقض بأي حال من الأحوال مع هذا الموقف الواضح الذي لا يتزعزع. فذلك جزء أساسي منه.

وفي إسرائيل، عرضت علي مقاطع فيديو لأبشع الأعمال الوحشية ضد البشر التي يمكن للمرء أن يتخيلها - لفتيات صغيرات يلقي بهن في الشاحنات كرهائن. فتخيلوا لو كانوا أطفالا أو أطفالكم. ويجب إطلاق سراح جميع الرهائن فورا. وأشكر جميع الشركاء الذين يعملون على ذلك دون توقف.

وفي الأردن، التقيت بعائلات فلسطينية لاجئة، تلميذات أخبروني أن 53 شخصا من عائلاتهن وأصدقائهن قد قتلوا في غزة خلال الأيام القليلة الماضية. وأكرر، 53 - كل واحد منهم هو ابن أو ابنة شخص ما. وتخيلوا لو كان واحد منهم ابنك أو ابنتك. وجميع أرواح المدنيين لها نفس الأهمية. فالإنسانية عالمية، وكذلك يجب أن يكون تعاطفنا.

إن المعركة معركة ضد حماس، وليس ضد المدنيين. ولهذا السبب من الأهمية بمكان بالنسبة لنا أن تجري هذه المعركة وفقا للقانون الإنساني، مع إيلاء أكبر قدر ممكن من الاعتبار للمدنيين في غزة. ولهذا السبب فإن بلدي، ألمانيا، يزيد مساعداته الإنسانية لغزة بمقدار 50 مليون يورو، منها 19 مليون يورو ستذهب إلى وكالة الأمم

عاجل. واليوم، وبعد مرور أكثر من 75 عاما، أصبحت الحاجة إلى إيجاد حل لهذا الصراع أكثر إلحاحا وأهمية من أي وقت مضى. وتدعو هولندا المجلس إلى توفير القيادة اللازمة لإدارة الأزمة واحتوائها وتوفير آفاق السلام والأمن المستدامين للإسرائيليين والفلسطينيين باعتبار ذلك السبيل الوحيد للمضي قدما. وفي ذلك السياق، أود أن أشكر الأمم المتحدة على جهودها وأن أعرب عن امتناني لموظفيها الذين يعملون في الميدان. ولا يمكننا العودة إلى الوضع الراهن. وهناك حاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى إلى حل الدولتين لأن كلا الجانبين بحاجة إليه، وكلاهما يستحق ذلك وكلاهما أهل له.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون الدولي بالنيابة في ليبيا.

السيد الباعور (ليبيا): إن بلدي حكومة وشعبا يدين بأشد العبارات العدوان الهجمي الذي تقوم به قوات الاحتلال الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة الذي راح ضحيته حتى الآن أكثر من خمسة آلاف شهيد وآلاف الجرحى، بالإضافة إلى مئات العالقين تحت الركام الذين لم تستطع فرق الدفاع المدني الوصول إليهم حتى الآن من شدة القصف المروع، وهو ما تهدف إليه قوات الاحتلال الإسرائيلي للإبادة الجماعية لسكان غزة.

إن صفحات التاريخ الإنساني مليئة بتفاصيل آلام الضحايا من مختلف الأعراق والأديان، التي وثقت فظاعات الحروب في صفحات غير قابلة للتعديل والتزوير. ولا يمكن إخفاء هوية مرتكبي هذه الفظاعات وداعميهم ومموليهم، ف جرائم الاستعمار وممارسة العنصرية والقتل المتعمد للأطفال والنساء واحتقار الذات البشرية والإرهاب الممنهج، جرائم في حق الإنسانية والتعايش السلمي. ولا يمكن لأي قوة إعلامية في هذا العالم أن تزور ما يجري في مدينة غزة وأن ترفض سرديات ومعلومات ملفقة مثل ما حدث في مجزرة قصف المستشفى المعمداني التي راح ضحيتها أكثر من 500 شهيد من المدنيين. لقد بين هذا العدوان السافر زيف شعارات حقوق الإنسان. فأين هي المواظ والحرص على حقوق الإنسان والقانون الدولي، وبالأخص

اتخاذ كل التدابير الممكنة لحماية المدنيين ويجب أن يكون العاملون في المجال الإنساني قادرين على القيام بعملهم بأمان وبدون عوائق ويجب أن تظل مبادئ الأمم المتحدة وموظفوها في مأمن من الأذى. وكل ذلك يتطلب من إسرائيل ضبط النفس في استخدام القوة.

وتتشاطر مملكة هولندا الشواغل التي أعرب عنها الكثيرون اليوم. فوضع المدنيين في غزة كارثي. إنهم في حاجة ماسة إلى المعونة، ولا يمكننا أن نضيع المزيد من الوقت. فحتى الآن، إذ دخلت القوافل الأولى غزة، نحتاج إلى تدفق مستمر للمعونة الإنسانية لتغطية جميع الاحتياجات الأساسية، وهناك حاجة إلى أكثر من ذلك بكثير، بما في ذلك الوقود. فيجب استعادة إمدادات المياه على الفور. إن الهدنة الإنسانية ضرورية لتمكين المساعدات التي تشتد الحاجة إليها من المرور، والممر الإنساني الدائم هو السبيل الوحيد لمنع الحالة من المزيد من التفاقم. وستعزز هولندا استجابتها الإنسانية. وقد التزمنا بتقديم مبلغ إضافي قدره 10 ملايين يورو للإغاثة الإنسانية الفورية، منها 8 ملايين يورو مخصصة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ويهدف ذلك التمويل إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين الفلسطينيين، بما في ذلك من خلال الصحة النفسية والدعم النفسي - الاجتماعي.

ويساورنا قلق بالغ إزاء امتداد النزاع إلى ما وراء حدود إسرائيل وغزة، وندعو جميع المعنيين إلى منع حدوث ذلك. كما نحث جميع الأطراف على بذل قصارى جهدها لمنع المزيد من التصعيد في الضفة الغربية. وسنواصل، في ذلك السياق، تقديم معونتنا الإنمائية من أجل الاستقرار. وللسلطة الفلسطينية دور هام تؤديه، وفي مقدورها منع المزيد من التدهور. وهي جديرة بدعمنا الكامل. كما إن عنف المستوطنين يزيد من سوء الحالة المتوترة أصلا، وذلك يجب أن يتوقف.

وأود أن أختتم بياني بالقول أن أفكارنا وصلواتنا مع جميع الضحايا والرهائن، الذين ينبغي إطلاق سراحهم فورا وبدون شروط. عندما أنشئت الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني من أولى الأزمات الكبرى التي كانت بحاجة إلى اهتمام

غزة والأراضي الفلسطينية. كما إن بلدي يطالب المجتمع الدولي بموقف واضح إزاء حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، بدلا من خلق واقع جغرافي وديمقراطي جديد يقود إلى تصفية القضية الفلسطينية ويجعلنا نتحدث عن حدود 2023 وحق لاجئي قطاع غزة في العودة إلي ديارهم.

ختاماً، يرفض بلدي حكومة وشعباً أن يُسأَمَ الفلسطينيون على حقهم ووصول إمدادات الغذاء والماء والكهرباء والوقود بشكل طبيعي، وأن يصبح دخول 20 أو 30 سيارة تنقل الأدوية والأغذية على دفعات لأكثر من مليوني إنسان إنجازاً للدبلوماسية الدولية وانتصاراً للإنسانية. سبحان الله، ما هذا؟ إنَّ الأولوية اليوم هي إيجاد بيئة آمنة لكل سكان المنطقة، وفرصة لإرساء سلام عادل، وأن تُحاسب سلطات الاحتلال الصهيوني الغاشم على تجاهلها الالتزام بتقييد استخدامها للقوة وقت الحروب وفقاً للقانون الإنساني الدولي ومعاهدة جنيف، ومسؤوليتها على قطع إمدادات الوقود والماء والكهرباء والغذاء عن المناطق المحتلة والمحاصرة. وإذا كان المجتمع الدولي عاجزاً عن وقف هذه الانتهاكات، فأخبروا العالم بهذا العجز ولا تتخذوا حجة وجود المقاومة الفلسطينية مبرراً للسماح لها بمحاولة مسح غزة من على الخارطة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائبة وزير خارجية سلوفينيا.

السيدة ستيفليتش (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات على بياناتهم الاستهلاكية.

إننا نتابع بقلق بالغ الحالة الراهنة في الشرق الأوسط. وقد تسببت حلقة العنف هذه في مزيد من المآسي والمعاناة للمدنيين الأبرياء بشكل خاص.

ولا تزال سلوفينيا ملتزمة بشكل ثابت بمبدأ أن حياة كل إنسان مهمة. وينبغي أن نسترشد بذلك المبدأ في إجراءاتنا التي نتخذها في أوقات السلم والرخاء، والأهم من ذلك، في أوقات النزاع والأزمات.

من أصغر زوار المكتب السلوفيني في رام الله فتاة تبلغ من العمر ست سنوات تدعى سارة، وقعت في حب النشيد السلوفيني الذي يتحدث

التي نسمعها من ما تسمي نفسها بلدانا متحضرة؟ وما هي الرسالة التي ترسلونها اليوم للعالم؟ إن شعوب العالم علي دراية كاملة بما يجري في أرض فلسطين المحتلة، فكفى ازدواجية في المعايير وتزييفا للواقع. إن الأحداث المؤلمة الجارية ما هي إلا نتيجة طبيعية لاستمرار سياسات الفصل العنصري، التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي الغاشم ضد الشعب الفلسطيني منذ سبعة عقود والتي أوصلتنا إلى مانحن عليه الآن من حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة التي نصت عليها القرارات والمواثيق الدولية والإنسانية. لا يمكن القبول بالحجج الواهية التي تزعم بأن الأزمة الحالية بدأت يوم السابع من تشرين الأول/أكتوبر الجاري وأن ما قبلها من انتهاكات القوات الصهيونية ضد الفلسطينيين وإهانة مقدسات المسلمين والمسيحيين بالقدس الشريف قد قيُدت ضد مجهول. لذلك لا نسمح أن يُطلب منا إدانة مقاومة الشعب الفلسطيني أو نصمت وندعم استمرار العدوان ضد المدنيين. بل، في هذا الوقت العصيب، تريد بعض الدول الداعمة للعدوان الغاشم أن نقبل بالتهجير القسري للفلسطينيين. من أين؟ من ديارهم لدول الجوار العربي في جريمة حرب يراد لها أن تحظى بدعم العالم.

إذا كانت مقررات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقوانين ذات الصلة التي تحمي المدنيين، وثنائق ذات إلزام وقوة قانونية وأخلاقية لنا جميعاً فعلياً الحكم على أفعال قوات الاحتلال الصهيوني والمقاومة الفلسطينية وفقاً لها. أما ازدواجية المعايير في تحديد من هم المدنيون الذين يتوجب حمايتهم دولياً ويُقدم الدعم العسكري لتأمين سلامتهم، فهذا موقف مخز يحتقر أرواح المدنيين.

إن بلدي يطلب الوقف الفوري لهذا العدوان والإفراط في استخدام القوة التي تهدف للإبادة والتدمير الشامل من طرف قوات الاحتلال الإسرائيلي بحجة حماية مواطنيها، والتي نشاهدها عبر شاشات الإعلام وما يصرح به قادة جيش الاحتلال لإبادة شعب غزة واحتلال المدينة وتحويلها إلي مستوطنة إسرائيلية. ليدون التاريخ أن موقف بلدي يطالب المجتمع الدولي بالعمل الفوري والعاجل لإيقاف هذا العدوان وقطع الطريق أمامه لتحقيق هدفه ومطمعه للإبادة والتدمير الشامل لمدينة

الأدنى في عملها الذي لا غنى عنه. وقد قمنا مؤخراً بزيادة تمويلنا للوكالة بشكل كبير.

وتؤكد سلوفينيا من جديد دعمها الكامل لعمل منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الإنساني الأوسع، بدءاً بالمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام ووصولاً إلى جهود كل عامل طبي وإنساني في الميدان. فكثير منهم يعملون بلا كلل، وقد دفع عدد كبير جداً منهم أرواحهم ثمناً لكي تسود الإنسانية.

إن سلوفينيا تقدر وتدعم الجهود التي تبذلها عدة دول وقادة لنفاذي الأزمة والكارثة الإنسانية. وندعو جميع البلدان في المنطقة وخارجها إلى التصرف بمسؤولية والتعاون والمشاركة في حوار بناء لتخفيف حدة ذلك النزاع. وفي هذا السياق، نرحب بمؤتمر قمة القاهرة للسلام.

أخيراً، لقد عانت شعوب المنطقة معاناة هائلة على مدى عقود. ولذلك، يجب علينا أن نعمل بسرعة لكي نجدد التزامنا باستئناف عملية سلام هادفة، تقضي إلى حل قائم على وجود دولتين يحمل معه السلام والأمن لكلا الجانبين. وقد دعمت سلوفينيا المبادرات الرامية إلى تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط وتنشيطها، بما في ذلك جهود يوم السلام التي بدأت مؤخراً، وستواصل تقديم هذا الدعم. ولا يمكن تحقيق السلام والأمن للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء إلا من خلال عملية سياسية ذات مصداقية.

وبينما نجلس في هذه القاعة، ينبغي أن نفكر في من نريد أن نوجد له عالماً أفضل. الإجابة في رأيي واضحة: لجميع شعوب المنطقة، للنساء والأطفال والرجال الذين احتجزوا كرهائن، لأولئك الذين يركضون إلى الملاجئ عندما تتطلق صفارات الإنذار، ولمن فرّ من دياره أو يعيش في مخيمات للاجئين حيث يعاني الخوف المستمر والعنف والحرمان.

اليوم، نحتفل بيوم الأمم المتحدة. عندما أنشئت المنظمة، كانت تمثل الأمل في السلام والوحدة العالميين. ومن كانوا أطفالاً عندما بدأت الأمم المتحدة تعالج القضية الفلسطينية أصبحوا اليوم أجداداً. ونحن، كمجتمع دولي، قد خذلناهم. ولكن أطفال أطفالهم يستحقون

عن الأمم التي تعيش معاً في سلام وتعايش، حتى أنها حفظت كلماته باللغة العربية. على الجانب الآخر، أخبروني عن أطفال من كيبوتس كفار عزة وعن الطائرات الورقية التي صنعوها مع ذويهم في عيد فرحة التوراة لإرسالها إلى غزة، تعبيراً عن رغبتهم في السلام.

وإذ نضع في اعتبارنا سارة وأطفال كيبوتس كفار عزة وأطفال غزة بل وجميع أطفال المنطقة، فإن الرسائل التي نريد أن نوجهها اليوم بسيطة.

أولاً، تدين سلوفينيا بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس على إسرائيل. فلا يمكن تبرير الوحشية وقتل المدنيين الأبرياء أبداً. وندعو حماس إلى وقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل وإطلاق سراح جميع الرهائن فوراً ومن دون قيد أو شرط. وتؤيد سلوفينيا حق إسرائيل في الدفاع عن النفس، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك مبدأ التناسب.

وثانياً، ندعو سلوفينيا جميع الأطراف إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية. ويشمل ذلك وصول المساعدات الإنسانية الكاملة والفوري ودون عوائق إلى غزة وداخلها. فينبغي ألا يتحمل السكان المدنيون هناك، ومعظمهم من النساء والأطفال الأبرياء، عواقب الرد على هجمات حماس التي ليسوا بمسؤولين عنها، وينبغي ألا يتم استخدامهم كدروع بشرية.

وفي ظل تعذر الوصول إلى المياه والغذاء والإمدادات الطبية والوقود والغاز والكهرباء، بالإضافة إلى الهجمات المستمرة على الأهداف المدنية والمدارس والمستشفيات والملاجئ المحمية، يتحول الوضع في غزة إلى كارثة إنسانية. وفي هذا السياق، ننضم إلى النداءات الداعية إلى إجراء تحقيق مستقل في الهجوم على المستشفى الأهلي.

وثالثاً، هناك حاجة ملحة إلى وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية أو إلى إيقاف مؤقت ريثما يتم إيصال المساعدات وتوزيعها على المحتاجين بطريقة سريعة ومستدامة وآمنة. فأول شحنات تم تسليمها بالكاد لبّت الاحتياجات الكبيرة في الميدان. وستواصل سلوفينيا دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق

ومن المخزي أن مجلس الأمن قد عجز مرةً أخرى عن الوفاء بولايته. وحكومة الولايات المتحدة متواطئة ومسؤولة عن إفلات إسرائيل من العقاب على جرائمها السابقة عن طريق عرقلة عمل هذه الهيئة بشأن القضية الفلسطينية، مقوّضةً بذلك السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. فمن المخزي أن تكون الولايات المتحدة قد استخدمت حق النقض في مجلس الأمن ضد 46 مشروع قرار متعلق بالحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وآخرها (مشروع القرار S/2023/773) قد تمّ نقضه قبل بضعة أيام فقط.

والجريمة أشدّ فظاعةً في هذه الحالة، كونها جعلت وضع حد للكارثة الإنسانية ذات الأبعاد الهائلة في الأرض الفلسطينية المحتلة في قطاع غزة، وإلى حدّ ما في الضفة الغربية أيضاً، ضرباً من المستحيل. ونتيجة لذلك، لم يتسن وقف نمط العنف الحالي، الذي لن يسهم إلا في تفاقم التوترات والأثر الإنساني على المدنيين. ونطالب حكومة الولايات المتحدة بالامتناع عن الاستمرار في عرقلة عمل مجلس الأمن باستخدام حق النقض غير الديمقراطي الذي عفا عليه الزمن لحماية تجاوزات الحكومة الإسرائيلية. وندعو إلى السعي إلى التوصل إلى حل في الوقت المناسب من خلال المفاوضات بغية منع المزيد من تصعيد العنف وما يترتب عنه من عواقب إنسانية خطيرة.

ونؤكد على الحاجة الملحة إلى إيجاد حل شامل وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني يقوم على حل الدولتين ويمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة ضمن حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، مع ضمان حق العودة للاجئين. ونؤكد من جديد رفضنا القاطع للاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، إلى جانب سياسة الضم غير القانونية التي تنتهجها إسرائيل فضلاً عن جميع ممارساتها الاستعمارية. وندين الخطط المستترة الرامية إلى ضم الأراضي الفلسطينية في غور الأردن وأجزاء أخرى من الضفة الغربية والقدس الشرقية.

ونطالب بالتعبئة العاجلة، بتنسيق من الأمم المتحدة، للمساعدات الإنسانية الطارئة لمعالجة الحالة الكارثية في غزة. وندعو جميع

مستقبلاً أكثر إشراقاً. ولذا يجب أن نتأكد من تحقيق آمالهم وأحلامهم وتطلعاتهم بالفرص والسلام والأمن. ويقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية خاصة في ذلك الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للنائب الأول لوزير خارجية كوبا.

السيد بينيالفور بورتال (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نؤيد البيان الذي سيذلي به ممثل السنغال بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

ونكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء تصعيد العنف بين إسرائيل وفلسطين الذي يشكّل نتيجةً لعقود من الممارسات الإسرائيلية من الاحتلال والاستعمار غير المشروعين، في انتهاك صارخ لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف على أرضه، فضلاً عن عدم احترام المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لفترة طويلة، بما في ذلك عدم احترام العديد من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وترفض كوبا، كما لطالما رفضت، موت المدنيين والأبرياء من جميع الأطراف المشاركة في هذا النزاع، بغض النظر عن عرقهم أو أصلهم أو جنسيتهم أو دينهم. وندين، بأشدّ العبارات، قتل المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال والعاملين في المجال الإنساني التابعين لمنظومة الأمم المتحدة، والقصف العشوائي للسكان في غزة وتدمير المنازل والمستشفيات والبنية التحتية المدنية، فضلاً عن قطع المياه وخدمات الكهرباء والغذاء والوقود عن هؤلاء السكان، مما يؤدي إلى تدهور الحالة الإنسانية غير المستقرة الناجمة عن الحصار المفروض على قطاع غزة. فما من شيء يمكن أن يبرر تلك الأفعال التي تشكل عقاباً جماعياً وانتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ونطالب بوقف فوري لإطلاق النار وإيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة، كما يجب وقف الخطاب المحرض على الحرب.

معاونة الأبرياء. ولذلك نحن مقتنعون بأن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها وعن مواطنيها، امتثالاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ونضم صوتنا إلى جميع من يدعون إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حركة حماس.

وتؤيد بولندا جميع الجهود الدولية التي تهدف إلى استعادة السلام. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعمل مع الجهات الفاعلة الإقليمية لتشجيع جميع الأطراف وإقناعها بالتراجع. ويكتسي ذلك أهمية حاسمة للحيلولة دون التصعيد الإقليمي. وبولندا على استعداد لدعم أي عملية من شأنها أن تساعد في التوصل إلى حل دبلوماسي للنزاع الدائر.

ومن واجبنا المشترك أن نكفل توفير المساعدات الإنسانية للمدنيين الأبرياء في قطاع غزة. وندعو إلى إتاحة وصول وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وشركائها في التنفيذ. ونرحب بالنقل المبدئي للمساعدات الإنسانية إلى غزة عبر معبر رفح. ونشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومصر والأردن وغيرهم من الأطراف في ذلك الصدد. ونأمل أن تتبع ذلك عمليات تسليم أخرى. ونعرب عن امتناننا لموظفي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، فضلاً عن موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، الذين يساعدون المحتاجين بشجاعة. وكما نرى، فقد أثبتوا أنهم على استعداد للتضحية بحياتهم أثناء مساعدة الآخرين. وينبغي أن يذكّرنا ذلك بأن أمن جميع القائمين على تقديم المساعدات الإنسانية يكتسي أهمية بالغة.

وبالنظر إلى الحالة المأساوية الرهانة، لا سيما في هذه اللحظة، ينبغي ألا نترك الفلسطينيين في غزة دون دعم. وما فتئت بولندا على مدى عقود تشارك في تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية في الشرق الأوسط، مع التركيز بشكل خاص على فلسطين ولبنان. وفي مواجهة الأزمة الرهانة، من الأهمية بمكان أن نواصل أنشطة المساعدة، وسنعمل ذلك من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف. وتشكّل مشاركة بولندا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان دليلاً واضحاً على التزامنا السياسي الأوسع نطاقاً بتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط. ونحن عازمون على مواصلة مشاركتنا في تلك البعثة.

الأطراف المعنية إلى تيسير دخول تلك المساعدات الإنسانية التي لا غنى عنها وتوزيعها. وسنظل نؤيد بقوة انضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة بوصفها دولة كاملة العضوية. ونؤيد أيضاً الدعوة التي أطلقها رئيسها إلى عقد مؤتمر دولي للسلام.

ونكرر مطالبتنا بانسحاب إسرائيل انسحاباً كاملاً وغير مشروط من الجولان السوري وجميع الأراضي العربية المحتلة. ونطالب بوقف التدخلات الخارجية في سورية والاحترام الكامل لسيادتها وسلامتها الإقليمية، مع دعم السعي إلى إيجاد حل سلمي وتفاوضي للحالة المفروضة على الدولة العربية الشقيقة.

وندعو إلى الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران، التي سادت فيها أدوات الدبلوماسية المتعددة الأطراف. ومن المؤسف أن الولايات المتحدة قد انسحبت من جانب واحد من الاتفاق النووي في أيار/مايو 2018، مما يشكّل نكسة كبيرة يجب تصحيحها في أقرب وقت ممكن. ونؤيد حق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية.

ونطالب بإنهاء الفوري وغير المشروط للتدابير القسرية الانفرادية التعسفية وغير القانونية التي تفرضها الولايات المتحدة على دول ذات سيادة في الشرق الأوسط. ونكرر دعوتنا إلى وضع حد لازدواجية المعايير والانتقائية والتلاعب السياسي، التي تنتهك قضية السلم والأمن الدوليين على حساب ولاية مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوكيل وزارة الخارجية في بولندا.

السيد غيرويل (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر البرازيل على عقد هذه المناقشة.

تتابع بولندا بقلق بالغ الأزمة المدمرة الرهانة في الشرق الأوسط. وقد أدنا من البداية الهجمات الوحشية التي شنتها حركة حماس على المدنيين. فلا يمكن التسامح مع الإرهاب الذي يستهدف السكان المدنيين تحت أي ظرف من الظروف. ولا يمكن لشيء أن يبرر التسبب في

أصوات المظاهرات الحاشدة العديدة التي نُظمت في جميع أنحاء العالم لإدانة الحالة.

إن العالم يصرخ مناديا بكفالة ضمانات باحترام الحياة والسماح بدخول المساعدات الإنسانية التي تهدف إلى التخفيف من معاناة السكان المدنيين. ومما يؤسف له أن الأطفال والنساء والمسنين والمرضى هم الضحايا الرئيسيون لهذا النزاع.

وتدعو كولومبيا المجلس على وجه الاستعجال إلى اتخاذ تدابير للتصدي للحصار الذي يمنع حاليا دخول المعونة الإنسانية والوقود ولوازم المستشفيات والأدوية والموارد إلى غزة، وهي أشياء لا غنى عنها لإنجاز مهام الصحة العامة الأساسية مثل استخدام مولدات الطاقة في المستشفيات واستخدام محطات تقطير المياه. ويجب أن تصل الموارد والإمدادات إلى جميع المناطق المتضررة من النزاع، بما في ذلك شمال غزة. ويجب حماية العمليات الإنسانية وتيسيرها، على النحو المنصوص عليه في نظام روما الأساسي. وعدم القيام بذلك يعني التراجع إلى أحلك فصول الهجمة البشرية، وسمتها غياب القواعد الأساسية لخوض الحروب. إننا نشهد اليوم تجاهلا تاما للقانون الدولي الإنساني، وهو ما يرفضه بلدي رفضا قاطعا، إيماننا بموقفه التاريخي.

إن العنف لا يؤدي إلا إلى مزيد من المعاناة وإلى تعقيد العقبات التي تحول دون التوصل إلى حل سلمي ومستدام. ويكرر بلدي دعوته إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية بين طرفي النزاع واستئناف مفاوضات السلام التي من شأنها أن تسمح بتحقيق استقرار الحالة، مع التسليم بأنه يجب تسوية النزاع عن طريق الحوار وأنه يجب إيجاد حل على أساس تعددية الأطراف. ومن الأهمية بمكان، على وجه الخصوص، أن يستند الحل إلى الامتثال الكامل لقرارات الأمم المتحدة العديدة بتحقيق حل الدولتين، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 181 (د-2) لعام 1947، والذي أكد المجلس رؤيته في قرارات لاحقة.

ويجب الحفاظ على النظام القانوني الدولي، وهو أساس السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، ووفقا لما قاله رئيس كولومبيا في خطابه أمام

إن بولندا تترك جيда عواقب الحرب والغزو والإرهاب التي تستمر آثارها على مدى أجيال. ولذلك نؤكد مجددا أن تصعيد النزاع وانتشاره ستكون له عواقب مدمرة وطويلة الأمد. ولذلك أيضا ندعو جميع الأطراف إلى عدم الاستسلام لمنطق العنف.

ونعلم جميعا أن عملية السلام في الشرق الأوسط كانت دائما هشة وأنه ما من عمل من أعمال العنف سيقربنا من التوصل إلى حل إيجابي. وينبغي أن نبذل قصارى جهدنا للتوصل إلى وقف للأعمال العدائية والعودة إلى المسار الدبلوماسي من أجل حل النزاع. ونظل ملتزمين بالتوصل عن طريق التفاوض إلى حل قابل للتطبيق يقوم على وجود دولتين على أساس المعايير المتفق عليها دوليا. ويمكن هدفنا الرئيسي في الحفاظ على مبادئ القانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنانبة وزير خارجية كولومبيا للشؤون المتعددة الأطراف.

السيدة تايلور (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): لا شك أن النزاع بين إسرائيل وفلسطين يشكّل مصدر قلق كبير لكولومبيا والمجتمع الدولي بأسره. ويتطلب العنف المتصاعد منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، الذي يؤثر بشكل رئيسي على السكان المدنيين، عملا حاسما ومنسقا من الأمم المتحدة، لا سيما من مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين.

وترفض كولومبيا رفضا قاطعا، تمشيا مع موقفها التاريخي والتقليدي المتمثل في تشجيع التوصل إلى حل سلمي للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي وبوصفها بلدا ملتزما بالسلام والقانون الدولي الإنساني، أن يلحق أي ضرر بالسكان المدنيين، بما في ذلك ما شهدناه من فقدان لآلاف الأرواح في الأيام الأخيرة وتدهور في الأوضاع الإنسانية.

وفي ذلك الصدد، تذكّر كولومبيا بأهمية احترام مبادئ التمييز والتناسب وحماية السلع الأساسية وإمكانية الوصول إلى الموارد الحيوية بغية كفالة بقاء السكان المدنيين. ولذلك تضم كولومبيا صوتها إلى الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة والعديد من الآخرين، بما في ذلك

السكان المدنيين في غزة بشكل فوري هو السبيل الوحيد للحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية كبرى ومذبحة لن يسمح العالم نفسه إن وقف متفرجا وهي تجري تحت بصره.

هذه حرب مسعورة تُسقط كل يوم مئات القتلى من المدنيين الأبرياء. ووقفها هو مسؤولية هذا المجلس، كضامن للأمن والسلام الدوليين. فهي حرب نراها بلا استراتيجية حقيقية سوى الانتقام الأعمى، وبلا أفق زمني معلوم. والحقيقة أننا نستغرب ممن يتمسكون بما يسمونه حق الدفاع عن النفس كمسوغ لارتكاب أبشع الجرائم. ونستغرب أكثر ممن يقبلون أن تُخاض حرب خارج نطاق القانون الدولي الإنساني، أي قانون الحرب، وبلا أي خطوط حمراء. إننا نرى أمامنا مخططا يجري تنفيذه كل يوم لعقاب أهل غزة بالجملة ومن دون تمييز عبر قصف بيوتهم وتجويعهم وحرمانهم من أبسط سبل البقاء على قيد الحياة من غذاء وماء وعلاج ووقود.

ونتابع جميعا، وبقلق كبير، مواصلة قوات الاحتلال دفع أهالي القطاع إلى ترك بيوتهم وتهجيرهم قسريا من شمال غزة إلى جنوبها، وكأن الهدف هو صناعة كارثة إنسانية، سواء داخل القطاع أو على حدوده مع مصر، بما يفتح الباب أمام سيناريو التهجير الثاني لأهل غزة، وجميعهم من اللاجئين أصلا. فليحذر العالم من هذا الإجراء. إن الجامعة العربية ترفض التهجير القسري، ليس فقط باعتباره جريمة منصوصا عليها في المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة، وإنما بوصفه استراتيجية ممنهجة تسعى إسرائيل إلى تطبيقها لتصفية القضية الفلسطينية. ومع ثقتي الكاملة في تنبه الشعب الفلسطيني إلى هذا الخطر المحدق بقضيته وفي تنبه الدول العربية المحيطة لخطورة الأمر، فإنه من المعيب على العالم أن يسمح لمسؤولي أي دولة بتريد مثل هذه الترهات التي لن تتحقق على أرض الواقع، وإنما ستزيد الجميع غضبا ومرارة وعنفا. لن يعيش الفلسطينيون والعرب نكبة ثانية. ونرجو أن يفهم العالم عبر هذا المجلس مغزى هذا التأكيد.

إن الأولوية العاجلة اليوم هي لخلق آلية مستمرة لإدخال المساعدات من مصر إلى غزة عبر معبر رفح، وخلق خط إمداد

الجمعية في أيلول/سبتمبر، تشدد كولومبيا على الحاجة الملحة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في أقرب وقت ممكن لتفادي إطالة أمد النزاع الحالي أو امتداده إلى مناطق أخرى (انظر A/78/PV.4).

يجب أن نتخلى عن الهمجية، ولكي نفعل ذلك يجب أن نفتح المجال لكفالة تحقيق السلام فورا باعتباره السبيل الوحيد للخروج من هذا النزاع المستمر منذ عقود. فلنضع حدا للحرب من أجل حماية الحياة وإنقاذ الكوكب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أبو الغيط.

السيد أبو الغيط: أود أن أعبر عن عميق الشكر للبرازيل للدعوة لهذه الجلسة الطارئة لمناقشة الوضع الخطير في غزة.

الحقيقة أننا نعتبر أن مصداقية المجلس على المحك. فما يجري اليوم في غزة من حرب انتقامية لا هدف لها سوى إنزال العقاب الجماعي بملايين البشر دون جريمة واضحة، اقترفوها سوى أنهم يسكنون قطاع غزة، هو انتهاك للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني اللذين يشكلان عماد التنظيم الدولي وركيزته الأساسية التي يشرف مجلس الأمن على شق الأمن والسلام فيه.

اعتمدت الجامعة العربية في 11 تشرين الأول/أكتوبر الحالي موقفا واضحا إزاء ما جرى من أحداث في إسرائيل وقطاع غزة. وأدانت بشكل لا يقبل اللبس استهداف وقتل المدنيين من الجانبين، وهو الموقف الذي رحب به كافة أعضاء الأسرة الدولية. ونأمل أن يتذكر الجميع أن ذلك الموقف إنما اعتمد عن قناعة بضرورة احترام القانون الدولي الإنساني من جميع الأطراف.

وفي المقابل، فإن أحد مبادئ القانون الدولي الإنساني يتعلق بالتمييز بين المقاتل، حامل السلاح، والمدني. هذا المبدأ يُنتهك كل ساعة وكل دقيقة من جانب إسرائيل في قطاع غزة خلال الأسبوعين الماضيين، مع أنه المبدأ الضامن لكي لا تنزل البشرية مجددا إلى درك البربرية والتوحش الذي شهدته الحروب السابقة لاعتماد اتفاقيات جنيف. لذلك، فإنني أشدد على أن وقف الحرب الإسرائيلية على

ونقر ونقدر العمل الإنساني الذي تضطلع به الأمم المتحدة، بقيادة الأمين العام، ونأسف أسفا شديدا لوفاة 35 من موظفي الأمم المتحدة. تؤكد المكسيك من جديد إدانتها القوية والقاطعة للإرهاب والتطرف العنيف بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبه وأينما ارتكب وأيا كانت أغراضه. وكما أكد المجلس، فإن أي عمل إرهابي يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

ويكرر بلدي أيضا إدانته القوية للهجمات الإرهابية التي شنتها حماس وغيرها من المنظمات المتطرفة في غزة على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والتي أودت بحياة أكثر من 1400 شخص. وتكرر المكسيك ما قاله الأمين العام في مطالبته بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن المحتجزين لدى حماس، بمن فيهم مواطنان مكسيكيان.

من ناحية أخرى، أسفر الرد الإسرائيلي عن مقتل قرابة 500 شخص وإصابة أكثر من 200 14 آخرين بجروح وإلحاق أضرار لا حصر لها بالبنية التحتية المدنية. وتعترف المكسيك بحق إسرائيل في حماية مواطنيها وأراضيها، فضلا عن ضمان أمنها، ولكن يجب أن يكون ذلك في امتثال كامل للقانون الدولي ومبدأي الضرورة والتناسب اللذين يحكمان أي استخدام للقوة.

وندعو إلى وقف فوري ومستدام للأعمال القتالية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الهجمات العشوائية والعنف ضد المدنيين من جانب جميع أطراف الصراع، وإلى رفع حالة الحصار المفروضة حاليا على السكان الفلسطينيين في غزة، وفقا للقرار 1860 (2009).

ووفقا للقانون الدولي الإنساني، فإن أي هجمات عشوائية أو موجهة ضد السكان المدنيين تحت أي ظرف من الظروف، وكذلك ضد العاملين في المجالين الطبي والإنساني أو ضد الأعيان المدنية والبنية التحتية الأساسية، تتعارض مع مبدأ التمييز الذي ينطبق على جميع حالات النزاع المسلح في جميع الأوقات وفي جميع الأماكن. ويمكن

متصل لنقل الاحتياجات الإنسانية إلى داخل القطاع إلى حين استعادة الهدوء. إن الشاحنات التي تم إدخالها في الأيام الأخيرة تمثل، في الحقيقة، قطرة في بحر، بحر احتياجات السكان الذين كانوا يعيشون على 100 شاحنة، محملة بالاحتياجات الضرورية - من غذاء ودواء ووقود - يوميا، وأكرر، يوميا.

وأذكر مجلس الأمن بأن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي لم يبدأ يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر. والقضية الفلسطينية ليست ولن تكون إحدى تفريعات الحرب على الإرهاب. لقد حذرنا وحذر غيرنا كثيرا من أن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كافة الأراضي المحتلة، سواء في غزة أو الضفة الغربية أو القدس الشرقية، حيث يعيش الفلسطينيون تحت نظام احتلال عسكري يقوم على التفرقة العنصرية، هو وضع غير قابل للاستقرار، وأن عمليات العنف لن تولد سوى المزيد من العنف والرغبة في الانتقام. لقد آن الأوان لمعالجة السبب الجذري لموجات العنف المتبادلة. إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 1967 كفيل بتحقيق الأمن للجميع.

إن الوقوف إلى جوار الجانب الصحيح من التاريخ يتمثل في الحقيقة المؤكدة، في الوقوف إلى جوار الحق الفلسطيني والشعب الفلسطيني، وليس الوقوف إلى جانب قوة الاحتلال، وأكرر قوة الاحتلال. وليست هناك صيغة أخرى تحفظ الكرامة والحرية للشعب الفلسطيني والأمن للإسرائيليين سوى حل الدولتين. أرجو أن تدفعنا الأحداث الحالية فعلا للتفكير في المستقبل وفي الأجيال القادمة من دون أن نكرر أخطاء الماضي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة المكسيك.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): تحضر المكسيك هذه الجلسة نظرا للتصعيد الخطير للأعمال القتالية بين إسرائيل وحماس والحالة السائدة في قطاع غزة، وهو جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة. إن لم يتوقف هذا الصراع على الفور، فإنه في طريقه إلى التسبب في كارثة إنسانية ذات أبعاد لا حد لها وغير مسبوقة.

الدولي مسؤولية جماعية عن تشجيع عملية سياسية تهدف إلى تعزيز سلام دائم. كما ننوه بعقد مصر لمؤتمر قمة من أجل السلام في نهاية الأسبوع الماضي وندعو الجهات الفاعلة الإقليمية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والحيلولة دون تصعيد الصراع.

لا يوجد احتلال قانوني. إنه دائما نتيجة لخرق النظام الدولي، بما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. كما أنه لا وجود لحق الاحتلال لأجل غير مسمى، والذي غير بالفعل - لصالح السلطة القائمة بالاحتلال - الحقائق الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للأرض المحتلة وواقع سكانها، مما تسبب في تغييرات على أرض الواقع ربما تكون غير قابلة للزوال.

وبموجب القانون الدولي، يعتبر أي استيلاء على الأراضي بالقوة لاغيا وباطلا ويقع على عاتق المجتمع الدولي التزام بمطالبة السلطة القائمة بالاحتلال بوقف احتلالها وجميع الأعمال الأخرى التي تؤثر على السلامة الإقليمية لدولة فلسطين والتقييد بقرارات المجلس ذات الصلة. وإلى أن نعالج الأسباب الهيكلية للصراع، بما في ذلك القمع والانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان، سنظل نشهد المزيد من دورات العنف والدمار.

وتؤيد المكسيك التوصل إلى حل سياسي شامل ونهائي للصراع، على أساس حل الدولتين الذي يعالج الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل ويسمح بتوطيد دعائم دولة فلسطين القابلة للبقاء سياسيا واقتصاديا والتي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومُعترف بها دوليا، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وكما أشارت وزيرة الخارجية المكسيكية في 23 أيلول/سبتمبر في الجمعية العامة، يجب أن "نعترف بحق شعب إسرائيل، ولكن ليس على حساب الشعب الفلسطيني".

إن المكسيك، البلد الذي تستند سياسته الخارجية إلى القانون الدولي، ستناصر دائما التسوية السلمية للمنازعات، وليس التهديد باستعمال القوة أو استخدامها. ولذلك، سنواصل دعم جميع الجهود

أن يشكل هذا السلوك جرائم حرب لأنه ينطوي على انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف لعام 1949. وأي انتقام يتعارض مع القانون الدولي. وتدين المكسيك وتشجب، بأشد العبارات، الأحداث التي وقعت في "المستشفى الأهلي"، الكائن في شمال قطاع غزة، فضلا عن جميع الهجمات الأخرى التي وقعت في الأيام الأخيرة على المرافق والممتلكات المدنية. ولذلك، لا بد من إجراء تحقيق مستقل ومحاييد في تلك الهجمات من أجل التثبت من الوقائع وتحديد المسؤولية وضمان المساءلة.

ونرحب بمرور المساعدات الإنسانية عبر معبر رفح الحدودي الذي يربط مصر بقطاع غزة. غير أن الشحنات التي دخلت غير كافية. ولذلك، ندعو إلى دخول الإمدادات الإنسانية على وجه الاستعجال ومن دون انقطاع، بما في ذلك المياه والوقود. ويجب أيضا السماح للمدنيين بالمرور عبر الممر بين غزة ومصر، وكذلك عبر الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وتعرب المكسيك أيضا عن بالغ قلقها إزاء زيادة شدة وتواتر حوادث العنف وحواجز الطرق العسكرية والهجمات التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون ونشعر بالجزع إزاء احتمال حدوث توغل عسكري إسرائيلي في شمال غزة، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى تفاقم الظروف التي يتعرض لها السكان المدنيون.

وفي هذا السياق، ترى المكسيك أن استخدام الولايات المتحدة لحق النقض في 18 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9442) لمنع مجلس الأمن من التصرف أمر غير مقبول. لقد كان مشروع القرار الذي اقترحه البرازيل (S/2023/773) نصا متوازنا ذا طابع إنساني أساسا.

منذ عام 1945، حافظت المكسيك على موقف ثابت ضد استخدام حق النقض ونكرر ندائنا إلى الذين لم ينضموا بعد إلى المبادرة الفرنسية - المكسيكية بشأن تقييد استخدام حق النقض، التي وقعت عليها بالفعل 106 دول، كي يفعلوا ذلك.

نتع المسؤولة عن استئناف عملية السلام ووقف تصعيد العنف على عاتق أطراف الصراع. ونتع على عاتق مجلس الأمن والمجتمع

22 و 23 تشرين الأول/أكتوبر. ونأمل أن يتسنى إيصال ما يكفي من الإمدادات الإنسانية باستمرار إلى المحتاجين. ونقدر تقديراً عالياً جميع الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة، بما في ذلك مصر والولايات المتحدة، لتيسير الإيصال السريع والأمن ودون عوائق للإغاثة الإنسانية.

مما يؤسف له أن المنطقة بأسرها معرضة للخطر على نحو متزايد، ونحن نواجه الآن خطراً كبيراً يتمثل في التداعيات الخطيرة للنزاع في أجزاء أخرى من المنطقة. ومستوى التوترات في الضفة الغربية يتزايد باطراد، كما أن تبادل إطلاق النار المستمر عبر الخط الأزرق في جنوب لبنان يبعث على القلق الشديد. ويجب على المجتمع الدولي أن يستخدم كل الوسائل الممكنة المتاحة له لمنع زيادة تفاقم الحالة الراهنة.

ويجب أن تكون حماية المدنيين ومنع امتداد النزاع من أولوياتنا التوجيهية في هذه المرحلة الهشة. وفي الوقت نفسه، وبغية كسر حلقة العنف، يتعين علينا أيضاً أن نستأنف جهودنا لإحياء العملية السياسية. ونعتقد أن السلام المستدام في المنطقة لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مفاوضات مخلصّة على أساس حل الدولتين، مع توفير الأمن والكرامة لكل من إسرائيل وفلسطين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينأيفيرز (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ ببيان اليوم بالإعراب عن خالص تعازينا لجميع الضحايا، في إسرائيل وفلسطين على حد سواء. إن الندوب التي لا تمحى التي خلفها ذلك على جميع المتضررين يجب أن تلهمنا لمضاعفة جهودنا سعياً إلى تحقيق السلام.

ونشكركم، السيد الرئيس، ونشكر فريقكم على الجهود الدؤوبة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع قرار لمجلس الأمن في الأسبوع الماضي كان من شأنه أن يدعو إلى فترات هدنة إنسانية من أجل السماح بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق. وقد شعرنا بخيبة الأمل لأن المجلس لم يتمكن في نهاية

الرامية إلى إحلال السلام على أساس الاحترام المتبادل والاحترام الكامل للقانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد كيم سانغجين (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): إن الحالة الراهنة في إسرائيل وغزة، التي بدأت نتيجة للهجمات الإرهابية الشنيعة التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، مقلقة للغاية. وندين بشدة الهجمات الإرهابية البغيضة والعشوائية التي شنتها حماس قبل 17 يوماً. ولا يمكن تبرير هجمات حماس تلك تحت أي ظرف من الظروف. وتحث جمهورية كوريا على الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

إننا نواجه أخطر لحظة في العقود الخمسة الماضية في المنطقة. وحتى الآن، لقي أكثر من 6 000 شخص، معظمهم من المدنيين، حتفهم في إسرائيل وغزة. والخسائر البشرية تتزايد بسرعة. فالمدنيون الأبرياء يفقدون أرواحهم. ويعاني الأحياء من نقص حاد في الضروريات، بما في ذلك المياه والغذاء واللوازم الطبية. وموظفو الأمم المتحدة والعاملون الصحيون والصحفيون ليسوا آمنين في ظل الحالة الراهنة.

إن أرواح جميع المدنيين غالية، ويجب حماية جميع المدنيين بموجب القانون الدولي الإنساني. ولذلك، يجب على جميع الأطراف أن تتقيد بالقواعد المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين هي الركيزة الأساسية في ذلك الصدد. والسماح بالمرور السريع ومن دون عوائق للمساعدة الإنسانية ضروري أيضاً لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة ويجب ضمانه بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب أيضاً حماية العاملين في المجال الإنساني والعاملين في المجال الطبي.

وفي ذلك الصدد، نرحب بإعلان الأمين العام في 21 تشرين الأول/أكتوبر عن العملية الأولية لتزويد المدنيين في قطاع غزة بالإمدادات الإنسانية عبر معبر رفح، مع إيصال إمدادات إضافية في

هذه الحالات الأكثر خطورة، حول الإنسان أيضا. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن كفالة إيصال المساعدات الإنسانية بأمان ومن دون عوائق إلى السكان الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة أمر بالغ الأهمية، جنبا إلى جنب مع الاحترام الكامل لجميع أحكام القانون الدولي الإنساني ذات الصلة من قبل أطراف النزاع. ونشيد بالأمين العام غوتيريش على قيادته ونأمل أن يتمكن المجلس من أن يرقى إلى مستوى مسؤولياته. وفي مواجهة هذا التحدي، يجب أن يركز نهج المجلس على إنسانيتنا المشتركة وأن يسترشد بالقانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب): السيد الرئيس، أود في البداية أن أشكركم على عقد هذا الاجتماع برئاسة معالي السيد ماورو فييرا، وزير خارجية البرازيل. كما أتوجه بالشكر للأمين العام والسيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطتهما القيمتين. ينضم وفد بلدي للبيان الذي ألقاه معالي السيد أيمن الصفدي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في المملكة الأردنية الهاشمية باسم مجموعة الدول العربية.

إننا نجتمع اليوم في ظل ظروف صعبة وعصيبة تجتازها القضية الفلسطينية. إن ما شهدناه في الأسابيع الماضية من أحداث دامية ومروعة، وما وكبها من احتقان خطير يؤشر على أننا أمام وضع غير مسبوق، قد يدخل الصراع إلى مرحلة أشد خطورة، لها تداعيات كبيرة على منطقة الشرق الأوسط برمتها.

ومباشرة بعد اندلاع هذه الأحداث، ترأست المملكة المغربية مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، المنعقد في دورة غير عادية، بتاريخ 11 تشرين الأول/أكتوبر، والذي نتج عنه القرار 8987، الذي دعا جميع الأطراف إلى ضبط النفس وأكد على ضرورة حماية كل المدنيين وأدان كل ما تعرض له الشعب الفلسطيني الشقيق وأكد على دعم ثبات الشعب الفلسطيني على أرضه، التحذير من أي محاولات لتهجيده خارجها.

المطاف من الوفاء بمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة بسبب استخدام حق النقض. ويجب ألا تلتزم الأجهزة السياسية للأمم المتحدة الصمت إزاء هذه الحالة، وهي بمثابة أزمة مأساوية للالتزام الجماعي بحماية السكان المدنيين.

وتدين ليختشتاين الهجمات الإرهابية التي تشنها حماس وغيرها من الجماعات ضد المدنيين الإسرائيليين والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، ولا سيما استهداف المدنيين والقتل الجماعي والاختطاف وأخذ الرهائن والتهديد بقتل الرهائن. وعمليات إطلاق الصواريخ من غزة على أهداف مدنية والاستهداف المتعمد للمدنيين هي انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وتشكل جرائم حرب وربما جرائم ضد الإنسانية.

ونؤكد على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ولا سيما مبدأي التمييز والتناسب. إن حصار غزة، كما أعلنه القادة العسكريون الإسرائيليون، يشكل عقابا جماعيا ينتهك القانون الدولي الإنساني. والأعداد الكبيرة من الضحايا المدنيين الذين سقطوا في غزة حتى الآن - وعدد كبير جدا منهم من الأطفال - غير مقبولة.

وفي المستقبل القريب، يجب أن نضع حماية المدنيين على رأس أولوياتنا. ويجب الحفاظ على القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك المبادئ الأساسية لحماية المدنيين التي ينص عليها، في جميع الأوقات من قبل جميع الجهات الفاعلة ويجب أن تكون هناك مساءلة عن انتهاكه. ونلاحظ في هذا الصدد التحقيق الذي ما زالت المحكمة الجنائية الدولية تجريه منذ قرابة عقد من الزمان ونتطلع إلى الإجراء الملموس الذي ستتخذه المحكمة.

وتقع على عاتق الأمم المتحدة، والمجلس على وجه الخصوص، مسؤولية حاسمة في هذه الحالة. ومنع استمرار تصعيد الحرب في غزة، والتي أدت بالفعل إلى عنف خطير وزيادة عدم الاستقرار في الضفة الغربية وفي المنطقة الأوسع، يشكل أحد الجوانب الرئيسية. ولكن السلام والأمن، اللذين كُلف المجلس بحمايتهما، يتمحوران أساسا، في

وختاماً، أود التذكير بما جاء في الرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس في 12 شباط/فبراير 2023 إلى المشاركين في المؤتمر رفيع المستوى لدعم مدينة القدس

وأقتبس من الرسالة الملكية "وإيماناً منا بأن السلام في منطقة الشرق الأوسط يبقى خياراً استراتيجياً لا محيد عنه، ستواصل المملكة المغربية جهودها، مستثمرة كل إمكانياتها والعلاقات المتميزة التي تجمعها بكل الأطراف والقوى الدولية الفاعلة من أجل المساهمة في أي جهد دولي يهدف إلى إعادة إطلاق مسار الحوار والمفاوضات باعتبار ذلك السبيل الوحيد لوضع حد للنزاع وتحقيق الأمن والاستقرار والرخاء بمنطقة الشرق الأوسط".

ومن هذا المنطلق، تبقى المملكة المغربية مستعدة للتنسيق مع كافة الشركاء للانخراط في أي جهود دولية تقضي إلى إنهاء الوضع الحالي المأساوي والخطير في غزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا.

السيدة شفالغر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر البرازيل على تنظيم مناقشة اليوم. كما أشكر الأمين العام غوتيريش والمنسق الخاص فينسلاند ونائبة المنسق الخاص هاستينغز على إحاطاتهم.

حتى في الوقت الذي ينعقد فيه المجلس، يستمر العنف المميت وسفك الدماء في إسرائيل وفلسطين. وبحلول نهاية اليوم، سيكون المزيد من المدنيين قد فقدوا حياتهم بصورة مأساوية وبلا داع، وبعضهم رضع وأطفال. ومن غير المقبول أن نرى المدنيين يواصلون المعاناة بشكل غير متناسب بوصفهم ضحايا أبرياء لهذا النزاع. وتدين نيوزيلندا هجمات حماس الإرهابية على إسرائيل إدانة مطلقة. ونشعر بالفرح إزاء وحشيتهم واستهدافهم للمدنيين وأخذ الرهائن، وهي انتهاكات واضحة للقانون الدولي وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. ونؤيد حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، في امتثال كامل للقانون الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بالإجراءات المتخذة في غزة. ولكن في نهاية المطاف، لا يوجد حل عسكري من شأنه أن يحقق سلاماً عادلاً ودائماً للإسرائيليين والفلسطينيين.

كما شاركت المملكة المغربية في قمة القاهرة للسلام يوم 21 تشرين الأول/أكتوبر وأكدت على الدعوة إلى خفض التصعيد وحقق الدماء ووقف الاعتداءات العسكرية والحاجة الملحة لحماية كل المدنيين وعدم استهدافهم، وذلك وفق مبادئ القانون الدولي، وكذا ضرورة السماح بإيصال المساعدات الإنسانية لسكان قطاع غزة بشكل عاجل ومتواصل وكاف ورفض تهجير أو ترحيل الفلسطينيين من أراضيهم وتهديد الأمن القومي للدول المجاورة والحاجة إلى إطلاق عملية سلام حقيقية تقضي إلى حل الدولتين، حسب المرجعيات المتفق عليها دولياً. وقد أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رئيس لجنة القدس، تعليماته السامية من أجل إرسال مساعدات إنسانية عاجلة للسكان الفلسطينيين، وتشمل المساعدات كميات مهمة من المواد الغذائية والمستلزمات الطبية والمياه. ويندرج القرار الملكي السامي في إطار التزام صاحب الجلالة الملك محمد السادس الثابت لفائدة القضية الفلسطينية. وتعليمات سامية من صاحب الجلالة، غادرت طائرتان مساء اليوم الثلاثاء المملكة المغربية، في اتجاه مطار العريش بجمهورية مصر، وعلى متنها مساعدات إنسانية عاجلة لفائدة السكان الفلسطينيين في غزة.

تجدد المملكة المغربية التأكيد على تضامنها الكامل والشامل مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، المبنية على الشرعية الدولية والمستندة إلى حل الدولتين المتوافق عليه من طرف المجتمع الدولي والمفضية إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، عاصمتها القدس الشرقية وقابلة للحياة وتعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في جو من الأمن والطمأنينة والسلام. وتؤكد المملكة المغربية على ضرورة وقف كل الإجراءات التي تمس بالوضع القانوني والتاريخي للمدينة المقدسة، خدمة للسلام والاستقرار، وتقاديا لتحول الصراع من صراع سياسي إلى صراع ديني ستكون عواقبه وخيمة على الجميع. فمدينة القدس يجب أن تبقى أرضاً للقاء ورمزا للتعايش السلمي بالنسبة لأتباع الديانات التوحيدية الثلاث ومركزاً لقيم الاحترام المتبادل والحوار كما نص على ذلك نداء القدس الذي وقعه جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رئيس لجنة القدس، بمعية قداسة البابا فرنسيس في الرباط في 30 آذار/مارس 2019.

إقليمية للنزاع في عموم الشرق الأوسط. ونرحب بجميع الفرص المتاحة لوقف تصعيد الأعمال العدائية على وجه السرعة، بما في ذلك مبادرات الأمم المتحدة والبلدان الأخرى في المنطقة وخارجها. فهذا ليس وقت المواقف السياسية أو استخدام النزاع للترويج لأي قضية باستثناء إحلال السلام والأمن في إسرائيل وغزة والمنطقة الأوسع نطاقاً. لقد حان الوقت لوقف التصعيد.

أخيراً، لا تزال نيوزيلندا ملتزمة بحل الدولتين الذي يتوخى قيام دولة فلسطين المستقلة التي تعيش في سلام وأمن إلى جانب دولة إسرائيل. ومن الضروري وجود أفق سياسي جديد. وندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراء عاجل للدفع قدماً بعملية السلام في الشرق الأوسط. ومن دون ذلك، قد يتوقف النزاع المسلح في نهاية المطاف، ولكن لن يكون هناك منتصرون. ولن نتحرر أبداً من العنف وفقدان الأرواح البرينة ومظاهر الكراهية ومعاداة السامية وكراهية الإسلام التي اندلعت في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة وفي أنحاء العالم منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وكما قال الأمين العام، فإن الكثير من الأرواح - ومصير المنطقة بأسرها - في خطر. ولا يسعنا أن نفشل. ويجب أن نتصرف الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد رويدياس بيريس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نقدر الفرصة التي أتاحت لنا للمشاركة في مناقشة اليوم المفتوحة ولنتمكن من التأكيد مجدداً على الأهمية التي نوليها لهذه المسألة الحاسمة. ونشكر أيضاً الأمين العام والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ونائبة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة على إحاطاتهم.

سأقرأ مقتطفاً من بياننا وسأقدم النسخة الكاملة. تناصر شيلي حل الدولتين وحقوق إسرائيل وفلسطين في العيش في وئام، داخل حدود دولية آمنة ومعترف بها، وفي احترام كامل لحقوق الإنسان لجميع سكانها. بيد أن هذا الحل بعيد كل البعد عن الواقع، الذي اتخذ منعطفاً

إن حماية المدنيين وإيصال المساعدة الإنسانية هما أكثر الأولويات إلحاحاً. وتضم نيوزيلندا صوتها إلى النداءات الداعية إلى هدنة إنسانية لإتاحة الفرصة أمام المنظمات الإنسانية المحايدة والمستقلة والنزهاء لمساعدة وحماية سكان غزة الذين هم في أمس الحاجة إليها. وأثناء آخر فترة عضوية لنيوزيلندا في مجلس الأمن، في عامي 2015 و 2016، دافعنا عن القرار 2286 (2016) الذي يطالب بتوفير حماية أكبر للرعاية الصحية في النزاعات المسلحة، بما في ذلك المستشفيات والعاملون في القطاع الطبي. ولا ينبغي أبداً استخدام المرافق الصحية لأغراض عسكرية أو كأهداف للهجوم.

كما يساورنا قلق بالغ إزاء التدفقات الكبيرة للنازحين داخلياً، الذين يجب حماية سلامتهم وأمنهم. وندعو إلى إنشاء مناطق آمنة محددة تكون محظورة تماماً كأهداف أو لأغراض عسكرية، فضلاً عن إنشاء ممرات إنسانية يمكن أن تضمن وصول المساعدة الحيوية إلى الأماكن التي تشتد الحاجة إليها. ونتوقع من إسرائيل وحماس التصرف وفقاً للقانون الدولي الإنساني، الذي يفرض التزامات على جميع الأطراف المشاركة في النزاع المسلح. كما أن إسرائيل ملزمة بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، بتوفير الاحتياجات الأساسية للمدنيين في غزة، بما في ذلك الغذاء والماء والطاقة والمأوى، وتيسير المعونة الإنسانية. ولا يمكن التوصل من تلك الالتزامات القانونية في أوقات النزاع. وتحت نيوزيلندا جميع الأطراف، بما فيها إسرائيل ومصر، على تيسير وصول المساعدات الإنسانية العاجلة في أقرب وقت ممكن، إلى المدنيين في غزة عبر معبر رفح الحدودي. إننا بحاجة إلى أن نرى زيادة كبيرة عن المستويات الأخيرة في حجم المساعدات التي تصل إلى غزة. ونيوزيلندا، بدورها، تدعم النداءات الإنسانية الموجهة من أجل السكان في غزة والضفة الغربية وإسرائيل. ونحن على استعداد لزيادة دعمنا في الأسابيع المقبلة.

ونأسف بشدة لأن مجلس الأمن لم يتمكن من اعتماد مشروع قرار والاضطلاع بواجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وكما قال الأمين العام، يجب أن نكفل دفع جميع الجهود قدماً لتجنب أي تداعيات

2011. ومع ذلك، يجب أن نعترف بأن الحالة الراهنة في غزة سبقتها سلسلة من الإدانات التي أشارت إليها شيلي في مختلف المحافل المتعددة الأطراف. وبالإضافة إلى الأشياء سالفة الذكر، يشمل ذلك عمليات الإخلاء القسري وإلغاء تصاريح الإقامة والاحتجاز التعسفي للفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، وفرض نظام معقد من نقاط التفتيش.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الأحداث الجارية، ومن الواجب الأخلاقي للبشرية، على النحو الوارد في القانون الدولي الإنساني، أن نساعد على ضمان وقف الهجمات العشوائية ضد السكان المدنيين. وفي ذلك الصدد، أعربت شيلي، وستواصل الإعراب، عن موقفها بوضوح وثبات في المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف في السعي إلى إنشاء آليات للتنسيق مع الدول الأخرى لتهيئة الظروف اللازمة للتوصل إلى اتفاق شامل للمساعدة في إيجاد حل سياسي للنزاع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): تشكر باكستان الرئاسة البرازيلية على عقد هذه المناقشة العاجلة الرفيعة المستوى لمجلس الأمن. ونشكر الأمين العام والمنسق الخاص ونائبة المنسق الخاص على إحاطاتهم.

أود أولاً أن أعرب للسيد المالكي، وزير خارجية فلسطين، عن الدعم والتضامن الكاملين لحكومة باكستان وشعبها مع إخواننا وأخواتنا الفلسطينيين في هذه الأوقات المأساوية والصعبة. لقد أدى القصف الإسرائيلي العشوائي الذي لا هوادة فيه على غزة على مدار الأيام الـ 17 الماضية إلى مقتل أكثر من 5 000 طفل وامرأة ورجل فلسطيني، وإصابة 15 000 آخرين بجروح. وأعلن جنرال إسرائيلي أن هجمات إسرائيل هذه المرة ستكون "ضخمة ومدمرة". وتدين باكستان بشدة وبشكل قاطع الغارات الجوية الإسرائيلية والأعمال العسكرية الإسرائيلية في غزة، ولا سيما الهجمات على المدارس والمباني السكنية وحتى المستشفيات، مثل "المستشفى الأهلي المعدادني"، حيث قُتل مئات المدنيين المرضى والجرحى. وتشكل تلك الهجمات الإسرائيلية على المدنيين والأعيان المدنية والبنية التحتية والحصار المفروض على

جديداً منذ الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر والرد العشوائي لدولة إسرائيل الموجه ضد السكان المدنيين الذين يعيشون في قطاع غزة. وقد أدانت شيلي إدانة قاطعة أعمال حماس، وكذلك جميع أعمال الإرهاب والعنف والأعمال القتالية ضد السكان المدنيين. ولذلك، ندعو أيضاً إلى الإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم المنظمة الإرهابية، مع ضمان سلامتهم ومعاملتهم وفقاً للقانون الدولي. وبالمثل، نتظر شيلي بقلق بالغ إلى العملية العسكرية في غزة. ويجب أن يسترشد استخدام القوة في إطار الدفاع المشروع عن الدولة التي تعرضت للهجوم بمبادئ التناسب والتمييز والحيلة.

ومع ذلك، وفي ضوء الحقائق، فإنه لم يتم التقيد بتلك المبادئ. فمنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، قُصفت البنى التحتية العمومية ومنازل المدنيين والمراكز التعليمية والصحية، مما أسفر عن مقتل مئات الأشخاص، ثلثهم من الأطفال. وعلاوة على ذلك، حال الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع دون دخول الأغذية والمياه والإمدادات الطبية والوقود لتوليد الكهرباء، وكلها أمور حيوية للوجود البشري. وتشكل تلك الأعمال، إلى جانب الأمر بإخلاء المنطقة الشمالية من قطاع غزة، الذي يشكل تهجيلاً قسرياً للسكان، انتهاكات بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالشعب الفلسطيني، تتبنى شيلي منذ وقت طويل موقفاً مؤيداً لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة ذات سيادة، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة 181 (د-2) لعام 1947 والقرار 242 (1967). وندعو بإلحاح إلى الامتثال الكامل والفوري للقرار 2334 (2016) المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2016، الذي يؤكد من جديد، من بين أحكام أخرى، أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يفقر إلى أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي. وبالمثل، أحرزنا تقدماً تدريجياً في الاعتراف بفلسطين ككيان سياسي. وفي عام 1998، أنشأنا مكتباً تمثيلاً لبلدنا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله، واعترفنا مع دول أخرى في المنطقة بدولة فلسطين في عام

إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لن يجلب السلام إلى الأرض المقدسة. وسينبتق السلام الدائم من حل الدولتين المتفق عليه دولياً ومن إنشاء دولة فلسطين الآمنة والقابلة للبقاء والمتصلة بالأراضي وذات السيادة على أساس حدود ما قبل حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد تشينداوونغسي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر البرازيل على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة وأشكر جميع مقدمي الإحاطات على ما قدموه من معلومات. لقد أنصتوا باهتمام شديد إلى مناقشة اليوم.

ويساور تايلند قلق بالغ إزاء تصاعد الأعمال القتالية والعنف في الشرق الأوسط بسبب التطورات غير المسبوقة في إسرائيل وغزة. ونأمل أن يواصل مجلس الأمن جهوده لاتخاذ إجراءات لمعالجة هذه الحالة الملحة، التي كانت لها عواقب إنسانية كبيرة، ونحو تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وفي غضون ذلك، نتطلع إلى المزيد من النظر في المسألة واتخاذ إجراء بشأنها في الدورة الاستثنائية الطارئة المستأنفة للجمعية العامة هذا الأسبوع.

لقد أودت الأعمال العدائية المتصاعدة ونطاق العنف بحياة الآلاف من الأبرياء، مع إصابة وتشريد عدد أكبر بكثير، بمن فيهم الأطفال والنساء والمسنين والمرضى. فقد أدى الاستخدام المكثف والمتصاعد للقوة إلى تدمير سبل عيشهم ومجتمعاتهم. وبسبب الأثر الضار على المدنيين، فإننا نعارض منع الحصول على الضروريات الأساسية، مثل الماء والغذاء والكهرباء والوقود، سلاحاً من أسلحة الحرب. كما نعارض استهداف البنية التحتية المدنية الحيوية.

وتقدم تايلند خالص تعازيها على كل الذين فقدوا أرواحهم ونواصي أسرهم المكلومة. ونعرب عن عميق تعاطفنا مع جميع الذين يعانون. ونحن أيضاً ضحايا. فقد قتل أو جرح مواطنون تايلنديون. ويساورنا قلق بالغ إزاء سلامة المواطنين التايلنديين، فضلاً عن أولئك الذين أُلقي القبض عليهم واحتجزوا كرهائن. ونناشد بقوة إطلاق سراحهم

المياه والغذاء والوقود، فضلاً عن النقل القسري للسكان من الأراضي المحتلة، انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني وترقى إلى جرائم حرب. ويجب محاسبة المسؤولين عن تلك الجرائم الفظيعة.

وتدعو باكستان إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار. وسيؤدي استمرار الحملة الإسرائيلية في غزة إلى مزيد من الخسائر الفادحة في صفوف المدنيين ويمكن أن يؤدي إلى نشوب نزاع أوسع نطاقاً وأكثر خطورة. ونأسف لأن مجلس الأمن لم يتمكن من إصدار نداء من أجل وقف إطلاق النار. وتقع مسؤولية ثقيلة على عاتق أولئك الذين يساهمون في إطالة أمد النزاع. ونشيد بالدور الذي تقوم به مصر ووكالات الأمم المتحدة في تيسير إيصال بعض المساعدات الإنسانية عبر معبر رفح الحدودي، بما في ذلك مواد الإغاثة التي قدمتها باكستان. غير أن ذلك ليس بكاف. ونأمل في إنشاء خط مستدام لإيصال المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة، بما في ذلك المياه والغذاء والوقود والأدوية، لأهالي غزة المحاصرين.

يشكل تهجير الشعب الفلسطيني في غزة انتهاكاً آخر للقانون الدولي الإنساني. ويجب على المجلس أن يرفض محاولات إسرائيل تهجير سكان غزة داخل غزة أو خارجها.

إن أي محاولة لإيجاد مساواة زائفة بين إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والفلسطينيين، ضحايا الاحتلال، لا يمكن الدفاع عنها قانونياً ولا أخلاقياً ولا سياسياً. وتدين باكستان الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ومع ذلك، وبموجب القانون الدولي، فإن نضال الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي من أجل تقرير المصير والتحرر الوطني هو نضال مشروع ولا يمكن مساواته بالإرهاب. وقمع هذا النضال هو الأمر غير القانوني. وعلى مر التاريخ، صورت الدول الاستعمارية حركات التحرر الوطني على أنها إرهاب. ويوفر البعض في المجلس الحماية لحلفائهم الذين يضطهدون الشعوب المحتلة في فلسطين وكشمير. وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، للدول الحق في الدفاع عن النفس ضد الهجمات على سيادتها وسلامتها الإقليمية. غير أن الدولة التي تحتل بالقوة أرضاً أجنبية لا يمكنها أن تحتج بحق الدفاع عن النفس ضد من احتلت أراضيهم بصورة غير مشروعة.

تتابع دولة قطر بقلق بالغ التطورات الخطيرة في قطاع غزة، وتجدد دعوته جميع الأطراف إلى خفض التصعيد وصولاً إلى الوقف التام لإطلاق النار على خطوط المواجهة كافة والإفراج الفوري عن جميع الأسرى، خاصة المدنيين، وضمان وصول المساعدات العاجلة إلى قطاع غزة وفتح ممرات آمنة تسمح بإيصال المساعدات الإنسانية.

وتؤكد دولة قطر إدانتها لجميع أشكال استهداف المدنيين، خاصة النساء والأطفال، ورفضها القاطع للحصار الشامل الذي تفرضه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على قطاع غزة، الذي يحرم 2.3 مليون شخص - نصفهم من الأطفال - من احتياجاتهم الأساسية، بما فيها الماء والغذاء والدواء والكهرباء. هذا، في الوقت الذي أسفر فيه القصف الإسرائيلي عن أكثر من 5 000 من الضحايا من سكان غزة، بمن فيهم أكثر من 1 000 من النساء و 2 000 من الأطفال الأبرياء. فمن غير المقبول اتخاذ الصراع الحالي ذريعة لممارسة سياسة العقاب الجماعي من قبل إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني الشقيق، بما في ذلك التهجير القسري وإجبار المدنيين على النزوح أو اللجوء إلى الدول المجاورة، ما يعد انتهاك صارخ للقوانين الدولية.

وتؤكد دولة قطر أن توسع الهجمات الإسرائيلية في قطاع غزة لتشمل الأعيان المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس وتجمعات السكان، يعتبر تصعيد خطير يندرج بعواقب وخيمة على أمن واستقرار المنطقة وانتهاك خطير للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولقد حذرت دولة قطر مراراً، على مدى الأشهر الماضية، من عواقب تزايد السياسات التصعيدية التي تتبناها الحكومة الإسرائيلية، ومنها المحاولات المرفوضة للمساس بالوضع الديني والتاريخي للأماكن المقدسة والاقترحات المتكررة للمسجد الأقصى المبارك واستمرار سياسات الاستيطان وضم الأراضي وهدم ممتلكات الفلسطينيين والتدابير التعسفية ضد السجناء الفلسطينيين. وتشدد دولة قطر على أهمية التعاون من أجل تطويق دائرة العنف وتجنب خطر الانزلاق إلى دائرة عنف أوسع تدفع ثمنها شعوب المنطقة.

فوراً وعودتهم سالمين. وتدين تايلند بأشد العبارات جميع أشكال العنف والهجمات على المدنيين في حالات النزاع، بما في ذلك أسرهم وأخذهم رهائن. وتحت تايلند جميع الأطراف على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والوفاء بها وضمان سلامة المدنيين وكرامتهم في حالات النزاع. ويجب أن تكون حماية الأرواح البرينة والمدنيين أولوية في جميع الأوقات.

فالشغل الأكثر إلحاحاً، مع تصاعد الحالة، هو جميع المدنيين المتضررين. ويجب ضمان وصول المساعدة الإنسانية من دون عوائق. ونناشد المجتمع الدولي أن يواصل حشد المساعدة الإنسانية للمدنيين في غزة لضمان حصولهم على الضروريات الأساسية، بما في ذلك المياه المأمونة والنظيفة والغذاء والرعاية الطبية. وتشارك تايلند في الدعوة الموجهة إلى جميع الأطراف لاتخاذ خطوات فورية لمنع تصعيد العنف وتنفيذ وقف فوري لإطلاق النار. ونناشد جميع الأطراف أن تسعى إلى إيجاد جميع السبل لحل الحالة الراهنة والعمل من أجل تحقيق سلام طويل الأجل من خلال الدبلوماسية.

كما نحث مجلس الأمن على بذل قصارى جهده لاستعادة السلام والأمن في المنطقة، وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وستواصل تايلند دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأي طريقة ممكنة لتهدئة الحالة. ونعيد تأكيد دعمنا لإجراء حوار حقيقي، بغية إيجاد حل سلمي متفق عليه بصورة متبادلة للمسألة، وفقاً لحل الدولتين، تعيش بموجبه دولتا إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن، داخل حدود آمنة ومعتترف بها، بما يتفق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): نشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. ونرحب بحضور معالي وزير خارجية البرازيل صباح اليوم. كما نشكر سعادة الأمين العام للأمم المتحدة والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ونائبة المنسق الخاص، على إحاطاتهم. ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المملكة الأردنية الهاشمية باسم المجموعة العربية.

لا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ونود أن نلفت الانتباه إلى أن دولة قطر حريصة على المشاركة في تقديم المساعدة الطارئة، ابتداء بإرسال عدة طائرات محملة بالمساعدات الإنسانية إلى مطار العريش على مدى الأيام الماضية، تمهيدا لنقلها إلى قطاع غزة. ويضاف هذا إلى المساعدة الإنسانية المستمرة التي قدمتها دولة قطر لتحسين الأوضاع المعيشية المتردية نتيجة للحصار المتواصل على قطاع غزة على مدى أكثر من 16 عاما، وتشمل بناء المساكن والمرافق الصحية والبنى التحتية، كالطرق، وتوفير الوقود اللازم لتوليد الكهرباء، وأيضا الدعم المالي لوكالة الأونروا، وذلك بهدف التخفيف من عوامل فقدان الأمل التي تهدد الاستقرار والأمن والسلام.

نُعبّر عن الأسف لعدم تمكن مجلس الأمن من اعتماد قرار متوافق عليه بوضع حد لهذه الأزمة، ولا زلنا نأمل بأن يضطلع المجلس في هذا الصدد بالمسؤولية المنوطة به وفق الميثاق باتجاه حفظ السلم والأمن الدوليين.

وطوال الفترة الماضية، استمع المجلس إلى أصوات عديدة تشدد على أن الحلول الجزئية وفرض الأمر الواقع تجعل الوضع الراهن غير مستدام ودائرة العنف مستمرة. وها نحن نشهد حلقة جديدة من العنف تؤكد لنا من جديد أن الضمانة الوحيدة لتحقيق سلام مستدام في المنطقة هي الوصول إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وفقا للمبادرة العربية وحل الدولتين الذي يضمن إقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وتمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف، وهذا ما يتطلب إجراءات ملموسة وعمل بشكل جدي لحل هذه القضية المركزية للسلام في الشرق الأوسط.

ختاما تؤمن دولة قطر بأن السلام لا زال ممكنا حتى في ظل أحلك وأخطر الظروف وتدعو الأطراف المعنية والمجتمع الدولي إلى أن تعمل على تحويل المأساة الفادحة التي نشهدها إلى حافز لتجديد العمل الدؤوب من أجل التسوية الشاملة والعادلة والدائمة.

على مدى الأسبوعين الماضيين، بادرت دولة قطر بإجراء اتصالات وجهود دبلوماسية حثيثة على أعلى المستويات مع عدد من كبار القادة والمسؤولين في المنطقة والعواصم المؤثرة والجهات الفاعلة دوليا وإقليميا. وقد بات من المعلوم إيمان دولة قطر بالوساطة والحوار لتسوية المنازعات بالسبل السلمية، وأنها تبقى قنوات الاتصال مفتوحة مع جميع الأطراف، ما يسهم في تحقيق نجاحات متواترة للوساطة القطرية. ويسرني أنه، بجهود وساطة من دولة قطر، أطلق سراح عدد من الرهائن المحتجزين في قطاع غزة خلال الأيام الأخيرة. وما زالت الجهود مستمرة بشكل مكثف مع الدول الشقيقة والصديقة والشركاء الدوليين لتحقيق هذا المسار.

وعليه، ترفض دولة قطر بشدة ما ورد في بيان إسرائيل صباح اليوم من تسييس للدعم الإنساني المقدم من دولة قطر إلى السكان المدنيين في قطاع غزة وإعطاء صورة مخالفة لواقع جهود وساطة دولة قطر التي تلقى إشادة واسعة ومستمرة من الدول الشقيقة والصديقة والأمم المتحدة والشركاء الدوليين، كما سمعنا مرارا، في هذه الجلسة، من كلمات الشكر والتقدير لدولة قطر وإشادة بدورها. فدعم دولة قطر المقدم للسكان المدنيين في قطاع غزة دعم إنساني وتنموي يتم من خلال قنوات الأمم المتحدة وينطلق من واجبنا الإنساني والأخلاقي تجاه الشعب الفلسطيني الشقيق ويأتي استجابة لدعوات الشركاء الدوليين الذين حثوا دولة قطر باستمرار على أداء دور قيادي لتحقيق الاستقرار الذي يصب في مصلحة قطاع غزة ودول الجوار. ونؤكد أن دولة قطر مستمرة في مسعاها الإنسانية لتأمين حياة كل إنسان في هذه الأزمة الكارثية في قطاع غزة.

تشدد دولة قطر على ضرورة تيسير وصول المساعدات الإنسانية على نحو فوري وآمن وبدون عوائق إلى جميع المحتاجين إليها. كما تؤكد على ضرورة تفعيل دور الأمم المتحدة ودور المنظمات الدولية لمعالجة المسائل الإنسانية العاجلة. وفي هذا الخصوص نعرب عن التقدير الكامل للدور المحوري الذي قامت به جمهورية مصر العربية. كما نشيد بجهود الأمين العام للأمم المتحدة ووكالات المنظمة الدولية،

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال لدينا 40 متكلماً على قائمة المتكلمين. وأود أن أذكر جميع المتكلمين بالألا تتجاوز مدة بياناتهم أربع دقائق حتى يتمكن مجلس الأمن من إنجاز عمله على وجه السرعة. وستنبه الأعضاء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين لإنهاء ملاحظاتهم بعد أربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن للسيد نيانغ.

السيد نيانغ (تكلم بالإنكليزية): تشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف البرازيل على رئاستها لمجلس الأمن هذا الشهر، وتعرب عن تقديرها للإحاطة التي قدمها السيد تور فينسلاند، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. كما تشكر اللجنة على الأمين العام أنطونيو غوتيريش لجهوده الدؤوبة في معالجة الأزمة التي نواجهها.

ومن جرائم الحرب البغيضة بشكل خاص الهجمات على المرافق الطبية، مثل "المستشفى الأهلي المعمداني" في مدينة غزة، حيث تسببت غارة جوية في مقتل حوالي 500 شخص، من بينهم أطفال ونساء ورجال وعاملون في القطاع الطبي، أو أماكن العبادة التي تؤوي مدنيين، كالهجوم على كنيسة القديس بويرفيريوس للروم الأرثوذكس، مما حصد عشرات القتلى والجرحى. ويقدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن عدد النازحين الفلسطينيين في غزة يفوق 1,4 مليون شخص.

على مر السنين، حذرنا مراراً وتكراراً من أن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قابلة للاستمرار. فمن دون أفق سياسي، وفي سياق انتهاكات لحقوق الإنسان تُرتكب بلا هوادة، يمسي تدهور الحالة والتصعيد أمراً حتمياً. ومع ذلك، لا يزال مجلس الأمن عاجزاً عن وقف إراقة الدماء وحماية أرواح المدنيين - وهو ما شهدناه للأسف عندما استخدم حق النقض في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9442).

كما تدين اللجنة الأوامر العسكرية التي أصدرتها إسرائيل للفلسطينيين في شمال غزة بالإخلاء إلى جنوب القطاع: فما من مكان آمن يمكن اللجوء إليه في غزة. ويشكل الترحيل القسري للأشخاص انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي. ونؤيد دعوة الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة إسرائيل إلى إلغاء أمر الإخلاء هذا. فلا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي ونشاهد الشعب الفلسطيني يتعرض لنكبة أخرى.

في 7 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرتُ بياناً أدنت فيه قتل وجرح مئات المدنيين في إسرائيل، كما أدتُ أخذ الرهائن. ونرحب بالإفراج الأخير عن أربعة من المحتجزين، شاكرين قطر ومصر على جهودهما تحقيقاً لهذه الغاية. كما أدعو إلى إطلاق سراح جميع الأسرى وجميع السجناء السياسيين. وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مكتب اللجنة بياناً أدان فيه، في جملة أمور، قتل وجرح آلاف المدنيين واستهداف البنية التحتية المدنية في قطاع غزة وتدميرها على نطاق واسع.

إن للحروب قواعد يجب على هذه المنظمة والمجلس العمل من أجل دعمها وضمان الامتثال لها - دوماً. وأما العقاب الجماعي والحرمان من المساعدات الإنسانية والهجمات العسكرية على المنازل والمستشفيات ودور العبادة والمدارس والمرافق التي يحتمي فيها المدنيون، فإنها انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. وندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار. ويجب على إسرائيل أن ترفع فوراً حصارها الكامل عن غزة وأن تسمح بدخول الغذاء والماء والكهرباء والخدمات الطبية وغيرها من الإمدادات المنقذة للحياة لأن منعها المتعمد لوصول المساعدات هو بمثابة عقاب جماعي لـ 2,3 مليون فلسطيني يعيشون

إن إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، تتحمل المسؤولية عن حماية السكان المدنيين وعن الكارثة الإنسانية التي تتكشف للعيان. وقد حذر الجميع مراراً وتكراراً من مخاطر الانفجار كون الحصار

بحاجة إلى التركيز على أهدافنا الطويلة الأمد، ألا وهي، إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير والاستقلال. فهذه هي الركائز التي يقوم عليها السلام العادل والدائم.

وأناشد مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء التغلب على الانقسامات والتحريك الآن لوقف إراقة الدماء وحماية الشعب الفلسطيني. ونكرر دعوتنا إلى وقف فوري لإطلاق النار وإبصال المساعدة الإنسانية إلى جميع المحتاجين على وجه السرعة ومن دون أي عوائق.

أخيرا، تكرر اللجنة نداءاتها من أجل بذل جهود دولية جادة تُفضي إلى سيادة دولة فلسطين واستقلالها على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومن أجل إيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين. فهذا هو السبيل الوحيد لإيجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين والسلام في الشرق الأوسط، وليس إراقة الدماء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة غواتيمالا.

السيدة رودريغيس مانسيا (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): إنها لحظة حزن وألم عميقين للبشرية. نتقدم بتعازينا القلبية للضحايا الكثر كما نعرب عن مواساتنا لأسرهم ونطالب بإطلاق سراح الرهائن، بمن فيهم الرضع والأطفال والنساء والمسنون.

ولا يمكن للمجلس أن ينسى أن الأزمة التي نواجهها حاليا قد نجمت عن الهجمات الإرهابية الفظيعة التي شنتها حركة حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والتي ألحقت ضررا بالغا بكل من الإسرائيليين والفلسطينيين ورعايا بلدان أخرى، وتسببت في الموت والأذى والمعاناة والدمار، فضلا عن الحالة الإنسانية ذات الأبعاد الهائلة.

وتؤكد غواتيمالا مجددا إدانتها بأشد العبارات للهجمات الإرهابية التي نفذتها حركة حماس ضد دولة إسرائيل وسكانها المدنيين. فحماس تخلط بين قضية فلسطين ومبررات الإرهاب، وهذا خطأ أخلاقي واستراتيجي جسيم فيما يتعلق بقضية فلسطين والجهود التي تبذل على المستوى الدولي لتحقيق السلام في المنطقة.

في غزة، نصفهم من الأطفال. ونشيد بمصر لتيسيرها دخول المساعدات الإنسانية البالغة الأهمية إلى غزة عبر معبر رفح، كما نحث إسرائيل على السماح بتدفق المساعدات من دون عوائق. وعلى نحو مماثل، نشيد بعقد مصر لمؤتمر قمة القاهرة الدولي للسلام في الشرق الأوسط في 21 تشرين الأول/أكتوبر. فنحن بحاجة إلى الإكثار من الحوار وليس إلى التقليل منه.

وأفادت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بأنها فقدت 35 موظفا قتلوا جراء القصف الإسرائيلي. وفي حين تقوي مرافقها أكثر من 600 000 من النازحين داخليا، تتضاءل إمداداتها المنقذة للحياة. وقد طلبت الوكالة 104 ملايين دولار كدعم مخصص للطوارئ. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة المالية العاجلة للأونروا والاستمرار في الدعم القوي لمهمتها التي لا غنى عنها.

نأسف لأنّ الحالة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تتدهور بسرعة بدورها، حيث قُتل 91 فلسطينيا، من بينهم أكثر من 20 طفلا منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين.

وترحب اللجنة بقرار "اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل" جمع أدلة على جرائم الحرب التي ارتكبتها جميع الأطراف منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. كما تنضم إلى الدعوة الموجهة إلى المحكمة الجنائية الدولية لإرسال بعثة لتقصي الحقائق للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني. لا بد أن تكون هناك محاسبة على جميع انتهاكات حقوق الإنسان وخروقات القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

لقد أثبتت الأزمة الراهنة مرة أخرى مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للشرق الأوسط والاستقرار العالمي. وبينما ننشغل بضرورة وقف إطلاق النار فورا وتقديم المساعدة الإنسانية التي تشدّد الحاجة إليها، يجب أن نشدّد على عدم وجود حل عسكري لهذا النزاع. ولذا، نحن

السيد راي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): سيظل يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 محفورا في أذهاننا إلى الأبد. فقد شهدنا مقتل شباب وشابات ورضع وأمهات وآباء وأجداد بقسوة لا تعرف حدودا. وقد قُتلوا لسبب واحد - لأنهم يهود. لقد ارتكبت أعمال إرهاب يعجز عنها الوصف - ومع ذلك لا بد لنا من الحديث عنها - وذبح الضحايا في مهد البراءة لسبب واحد - لأنهم يهود. ولم تُدان تلك الخسائر في الأرواح في الكثير من الأماكن، وحتى اليوم في هذه القاعة؛ بل واحتل بها في بعض الأماكن؛ وأنكرت في أماكن أخرى عديدة. ولا يمكن لأي سياق أو مقارنات زائفة أن تبرر ارتكاب هذه الفظائع الرهيبة.

ونشكركم، سيدي الرئيس، على الطريقة التي أولت بها رئاسة البرازيل للمجلس الاهتمام إلى الفظائع الإرهابية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر وأثرها المأساوي على حياة الإنسان وكرامته، فضلا عن السلم والأمن في المنطقة، وهو اهتمام تستحقه تلك المسائل بجدارة.

يجب أن نوحّد صفوفنا في الاعتراف بفضاعة المذابح التي ارتكبت في 7 تشرين الأول/أكتوبر، وبالطبع في تقديم كامل الدعم لتحقيق السلام لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، الذين يستحقون أن يعيشوا في أمن بكرامة وبدون خوف.

وتؤيد كندا حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها تأييدا لا لبس فيه. لا يمكن لأي دولة أو بلد ممثل في هذه القاعة أن يتقاعس عن الرد على هجوم من النوع الذي وقع في ذلك اليوم. فلا يمكن لأحد منا، بكل صدق، أن ينظر في المرآة ويقول إن حكوماتنا لن تستجيب.

ويتعين القيام بكل ذلك وفقا للقانون الدولي. بيد أن لإسرائيل حقا آخر نملكه جميعا أيضا - الحق في الحداد ومواساة المنكوبين وتكريم كافة القتلى البالغ عددهم 1 400 قتيل، وينطبق ذلك على الفلسطينيين أيضا وجميع من يفقدون أحبائهم في هذا النزاع الرهيب.

وكما قال آخرون، فإن للحروب قواعد أيضا. ويجب أن تمتثل تدابير مكافحة الإرهاب لجميع الالتزامات بموجب القانون الدولي. وينطبق واجب حماية المدنيين على كل واحد منا.

وندين أيضا الهجمات التي تشنها جماعة حزب الله الإرهابية على إسرائيل والتي تنتهك قرار مجلس الأمن 1701 (2006) الذي ينشئ الخط الأزرق والحدود بين لبنان وإسرائيل، فقد أودت بحياة مدنيين في صفوف الإسرائيليين والفلسطينيين.

ويجب أن نتذكر الآن أكثر من أي وقت مضى كلمات غولدا مائير حين قالت إن الجماعات المؤيدة للفلسطينيين إذا أُلقت أسلحتها اليوم، فلن يكون هناك المزيد من العنف، ولكن إذا أُلقي الإسرائيليون أسلحتهم اليوم، فلن تكون هناك دولة إسرائيل. وعدم اعتراف المجلس بحق دولة إسرائيل في الحفاظ على نفسها والدفاع عن شعبها لا يسهم في السعي إلى إقامة الحوار وتحقيق السلام والأمن في المنطقة أو العالم، ويعرض البشرية جمعا للخطر.

يجب على المجلس أن يتخذ ما يلزم من إجراءات للحد من الاستقطاب وتثبيط خطاب الكراهية وأعمال الكراهية، والسبيل الوحيد للقيام بذلك هو الاتحاد ضد الإرهاب وإدانة الأعمال التي ترتكبها حركة حماس وغيرها من المنظمات الإرهابية ذات الأيديولوجيات العنيفة والمتطرفة إدانة واضحة لا لبس فيها ومطالبتها بالكف عن ممارساتها المتمثلة في وضع الترسانات والهياكل الأساسية الإرهابية في أقبية المستشفيات والمدارس والمراكز الدينية كونها تهدد حماية المدنيين وتستخدمهم دروعا بشرية.

وبالنظر إلى الحالة الكارثية التي نشأت، يسرنا أن نعلم أن المساعدات الإنسانية تصل بالفعل ونحث الجهات المعنية على أن تعجل بالاتفاق على فترات الهدنة، على أن تتوخي في الوقت نفسه الحذر وتحقق من عدم إساءة الجماعات الإرهابية استخدامها لارتكاب أعمال جديدة تؤثر على المدنيين، مما يفاقم الحالة الكارثية بالفعل.

ولكي يتسنى لمجلس الأمن أن يمارس بفعالية مسؤوليته عن منع نشوب النزاعات التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين وحلها، يجب عليه أن يتخذ قرارات متوازنة تأخذ في الاعتبار جميع العناصر التي تنشأ في حالات النزاع، بما في ذلك، في هذه الحالة، حق دولة إسرائيل المشروع في الدفاع عن النفس وحماية الشعب الإسرائيلي بينما يحافظ على نفسه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

ونشير إلى أن كندا عينت في الأسبوع الماضي الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ديورا ليونز، مبعوثة خاصة جديدة لنا معنية بالحفاظ على إحياء ذكرى محرقة اليهود ومكافحة معاداة السامية.

إنها تعمل مع أميرة الغواي، الممثلة الخاصة لكندا المعنية بمكافحة كراهية الإسلام، للتصدي للمخاطر المتزايدة للكرهية بجميع أشكالها. وتدعم كندا بقوة الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني في حقهما في العيش في سلام وأمن وكرامة وبدون خوف، ولا نزال ملتزمين أكثر من أي وقت مضى بالحل القائم على وجود دولتين. لا يمكن أن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط بدون أفق سياسي مجد لتحقيق تلك الرؤية.

(تكلم بالإنكليزية)

إن كندا لا تعتقد للحظة أن حماس تمثل الشعب الفلسطيني. وأود أن أقول هذا للفلسطينيين والإسرائيليين واليهود والمسيحيين والمسلمين وأتباع جميع الأديان. فليتحد من يتشاطرون المعاناة معا في البحث عن السلام. وأود أن أعيد صياغة بضعة أسطر من مناجاة شهيرة لشكسبير. إن الإسرائيليين والفلسطينيين لهم جميعا أيدي وأعضاء وسمات، وحواس وعواطف وأهواء. يأكلون نفس الطعام. يتأذون بنفس الأسلحة. يصابون بنفس الأمراض. يعالجون بنفس الوسائل. يشعرون بالدفء والبرد في نفس الشتاء والصيف، مثلنا جميعا. إنهم يحزنون عندما موت أطفالهم وأحبائهم. إنهم يتطلعون إلى الحرية، ويسعون إلى تحقيق الأمن. يتشاطرون الصدمة والألم والحزن. وأمل أن يصلوا جميعا إلى الحقيقة والعدالة والمصالحة. في هذا اليوم - يوم الأمم المتحدة - دعونا نسعى معا لكي ننهي أخيرا ويلات الحرب بين إسرائيل ودولة فلسطين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر البرازيل على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. فالموضوع المدرج

ولا نزال نطالب حركة حماس بإطلاق سراح جميع الرهائن. فأخذ الرهائن واحتجازهم جريمة حرب مستمرة. يجب، ويمكن، وضع حد لها اليوم.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للقيادة التي أبداها العديد من الشركاء في سعيهم إلى الحد من التداعيات والخسائر في أرواح المدنيين. ويشمل ذلك المساعي الدبلوماسية الدؤوبة التي يبذلها أصدقائنا في الولايات المتحدة والاجتماع الإقليمي الهام الذي عقدته مصر والمفاوضات الحاسمة الأهمية التي تقودها قطر والمشاركة النشطة للعديد من الوزراء اليوم، بدعوة من البرازيل بصفتها رئيسة المجلس. وفي ظل كافة تلك الظروف، تشاطرنا قلقنا البالغ إزاء الحالة الإنسانية في غزة، التي تستمر في التدهور. ونرحب بالاتفاقات التي توصلت إليها إسرائيل ومصر لتمكين الشروع في عمليات العبور إلى غزة. ومع ذلك، علينا جميعا أن نبذل المزيد من الجهد للحيلولة دون أن تلحق كارثة أشد وطأة بالمدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة.

وفي وقت سابق من اليوم، صرح رئيس وزراء بلدي، جاستن ترودو، بأن كندا تدعم تأمين هذات إنسانية من أجل حماية المدنيين وإدخال المزيد من المساعدات الإنسانية إلى غزة وإخراج الرعايا الأجانب منها. وحتى الآن، تعهدت كندا بتقديم 60 مليون دولار من المساعدات الإنسانية. وستذهب إلى الشركاء الموثوق بهم، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، لتلبية الاحتياجات الملحة للمدنيين الأشد ضعفا في هذه الأزمة.

(تكلم بالفرنسية)

من الضروري ألا يتصاعد هذا النزاع أو ينتشر إلى المناطق المجاورة. إن خطاب إيران الداعم لحماس وبيانات حزب الله الإرهابي والصواريخ التي تطلقها جهات فاعلة في لبنان واليمن، كلها تخرض على العنف وتثير بالغ القلق. ويساورنا بالغ القلق أيضا إزاء الأعمال المستمرة التي تقوم بها إيران والجماعات التي يعتبرها المجلس إرهابية لزعة السلم والأمن في الشرق الأوسط.

لقد ذكرت الفظائع التي ارتكبت في 7 تشرين الأول/أكتوبر العالم مرة أخرى بأن معاداة السامية ليست من مخلفات الماضي، بل هي واقع يومي تعيشه العديد من المجتمعات اليهودية في جميع أنحاء العالم.

التي لا أساس لها من الصحة. ما فتئ التزامنا بالسلام والاستقرار في المنطقة ثابتاً. وتؤيد إيران المجتمع الدولي في الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار وإنهاء العدوان العسكري الإسرائيلي الذي لا هوادة فيه، فضلاً عن الأهمية الحيوية لوقف التهجير القسري لأكثر من مليون شخص من غزة. إن دعم الولايات المتحدة الثابت للاحتلال والعدوان جعلها جزءاً فاعلاً من المشكلة. وقد زادت من تفاقم النزاع بانحيازها العلني إلى المعتدي على حساب السكان الفلسطينيين الأبرياء. ولذلك فإن سرعتها في تقديم الدعم العسكري واللوجستي لنظام الاحتلال القمعي جعل الولايات المتحدة متواطئة في المذبحة الوحشية للفلسطينيين الأبرياء في قطاع غزة.

ومن المؤسف أن الولايات المتحدة وكندا وبعض الدول الغربية الأخرى حاولت اليوم في هذه القاعة تحويل اللوم من الجاني إلى الضحية. إنها تساوي بين حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والدفاع عن النفس وبين الإرهاب، بينما تحاول المطالبة بحق غير عادل في الدفاع عن النفس لنظام الاحتلال، إسرائيل. والقانون الدولي واضح في هذا الشأن. فلا يوجد حكم يجيز لنظام احتلال أن يحتج بحق الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ولكن القانون الدولي والميثاق يعترفان بالفعل بالحق المشروع في تقرير المصير، فضلاً عن الدفاع عن النفس، للشعب الفلسطيني، بما في ذلك أعضاء جماعات المقاومة مثل حماس. وتواصل إيران دعمها الكامل للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في كفاحه ضد الاحتلال الإسرائيلي والعدوان العسكري. ونحن ملتزمون بالوقوف إلى جانب التطلعات الفلسطينية إلى أن ينتهي الاحتلال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أرى ممثل نظام بوتين في المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي. إنه يمثل المعتدي الذي ينكر حق بلدي في الوجود، ويرهب شعبنا ويقتله، ويختطف الأطفال، ويغتصب النساء، ويأخذ الرهائن. ولا أعتقد أنه ينبغي لي أن أستمّر في سرد تلك الجرائم بعد أن استغرق سردها ساعات في هذه القاعة

في جدول الأعمال بالغ الأهمية، كما أن توقيت الاجتماع حساس بشكل استثنائي. إننا نشهد مذابح وفظائع مروعة ووحشية وعقاباً جماعياً للسكان الفلسطينيين في غزة، في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني. فالهجمات الإرهابية على المستشفى الأهلي العربي، التي أسفرت عن مقتل أكثر من 500 مدني بريء، بمن فيهم النساء والأطفال، لا يمكن وصفها إلا بأنها جريمة حرب شنيعة.

وعلى نحو ما أكد الأمين العام في الإحاطة اليوم، فإن المسعى الفلسطيني المناهض للاحتلال في 7 تشرين الأول/أكتوبر لم يأت من فراغ. لقد عانى الفلسطينيون لعقود تاريخاً مؤلماً من الاحتلال والعدوان والتمييز وفرض سياسات الفصل العنصري على يد النظام الإسرائيلي. ورغم الدعم الساحق من الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، كما يتضح من العديد من قرارات الجمعية العامة التي تؤكد حق الأمة الفلسطينية في تقرير المصير، واجه مجلس الأمن عقبات كبيرة في اتخاذ إجراء حاسم. كان العائق الرئيسي أمام اتخاذ ذلك الإجراء هو الدعم الثابت من الولايات المتحدة، التي مارست حقها في استخدام حق النقض ضد أكثر من 40 مشروع قرار في المجلس. ومما يؤسف له أن عجز المجلس عن التصرف قد شجع نظام الاحتلال الإسرائيلي، مما أدى إلى ارتكاب جرائم أكثر فظاعة.

ولا يزال النظام الإسرائيلي المحتل ينكر حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير وحق العودة، وينتهكها بشكل خطير. ويقع على عاتق المجتمع الدولي، إلى جانب مجلس الأمن، التزامات أخلاقية وقانونية تتطلب اتخاذ إجراء فوري. وينبغي أن يعززا التزامهما بتوفير الحماية الشاملة للفلسطينيين، بما في ذلك وقف العدوان العسكري الإسرائيلي، والتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق، وإعادة فتح معبر رفح الحدودي، وتيسير إيصال الإمدادات الأساسية بسرعة إلى غزة.

لقد حاول وزير خارجية الولايات المتحدة مرة أخرى اليوم، على نحو خاطئ، إلقاء اللوم على إيران. ترفض إيران رفضاً قاطعاً مزاعمه

من الواضح أيضا أننا يجب أن نتجنب تصعيد حدة أي نزاع في المنطقة. وتظل عملية السلام في الشرق الأوسط أساسا لأي جهود تهدف إلى استعادة الاستقرار والأمن الإقليميين. وما فتئت أوكرانيا تؤيد تنفيذ مبدأ الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وتدعو إلى تسوية النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي بالوسائل السياسية والدبلوماسية.

ونحن على ثقة بأنه يمكن تحقيق سلام عادل وشامل ومستدام في الشرق الأوسط في إطار تنفيذ الأطراف غير المشروط لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاقات الدولية الأخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد غيرتزي (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على إعطائي الفرصة لتناول هذا البند من جدول الأعمال.

إن ناميبيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل السنغال بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، التي تشغل ناميبيا فيها منصب نائب الرئيس.

يعرب وفد بلدي عن امتنانه للإحاطتين الشاملتين اللتين قدمهما المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند، ونائبته، السيدة لين هاستينغز.

على مدى الأيام الـ 17 الماضية، شاهد العالم في رعب بينما يصل التصعيد غير المسبوق للعنف والوحشية والقتل العشوائي والتدمير الغاشم لسبل العيش والممتلكات إلى مستويات كارثية في النزاع في الشرق الأوسط. وقد أسفر ذلك عن مذبح وحالة إنسانية متردية تشهد تدهورا كل ساعة. وتدين ناميبيا العنف والإزهاق الوحشي للأرواح وتقدم تعازيها إلى أحبائهم وأقاربهم وأصدقاء جميع الذين فقدوا أرواحهم في تلك الظروف المروعة.

وبينما يتطلع العالم بأسره، ولا سيما أقارب الضحايا على جانبي المذبحة، إلى الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، فإن الأمل يحده في أن يضطلع بالمهمة الذي أنشئ من أجلها قبل 80 عاما تقريبا:

في الأغلبية الساحقة من البيانات التي تدين الإرهاب. بل إنني أود أن أوصل بياني بتوجيه الشكر للمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور فينسلاند، ونائبة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، لين هاستينغز، على إحاطتهما.

لقد انقضى 18 يوما منذ بدء الأعمال العدائية في الشرق الأوسط التي أثارته هجمات حماس الإرهابية الوحشية والعشوائية في أنحاء إسرائيل. وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة إسرائيل في حقها في الدفاع عن نفسها وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. فلا يمكن أن يكون هناك مبرر لأي نوع من الإرهاب في العالم الحديث، وتؤكد أوكرانيا من جديد إدانتها القوية لهجمات حماس، التي تسببت في مقتل عدة آلاف من الأشخاص وإصابتهم بجروح، بمن فيهم مواطنون من أوكرانيا. كما ندين ممارسة أخذ الرهائن - وهي ممارسة عانت منها أوكرانيا أيضا في حرب التحرير التي خاضتها ضد روسيا - ونطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. إن ذلك الإرهاب لا يستهدف أرواح البشر اليوم فحسب، بل ويستهدف أيضا تقويض آفاق تحقيق مستقبل يسوده السلام لشعبين، لأنه لا يمكن أن يكون هناك مكان لهياكل مثل حماس في مستقبل كهذا.

ولهذا أغرقت حماس المنطقة في الأعمال العدائية. ولهذا يدمج مقاتلوها أنفسهم مع السكان المدنيين ويستخدمون المدنيين دروعا بشرية. نحن ندين بشدة تلك الممارسة المشينة.

إن الأوكرانيين يشعرون بشدة بآلام الحرب. ونقدم تعازينا إلى أسر الضحايا ونتمنى للمصابين في المستشفى الأهلي الشفاء العاجل. ومن الأهمية بمكان الآن تجنب حدوث زيادات أخرى في عدد الضحايا المدنيين، في إسرائيل وفلسطين على السواء. ونحث الطرفين على التقيد بقواعد الحرب واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني. ويجب اتخاذ كل الاحتياطات الممكنة لتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين. وأوكرانيا مقتنعة بأنه يجب الحفاظ على الدعم الإنساني وإمكانية الوصول إلى غرة لتمكين المعونات الأساسية والمياه والغذاء والأدوية من الوصول إلى المدنيين. وعلاوة على ذلك، يجب إطلاق سراح جميع الرهائن فورا.

إن محاولات فرض التهجير الجماعي للفلسطينيين من قطاع غزة تستحق الشجب ويجب إدانتها بالازدراء الذي تستحقه. إن تلك المحاولات لترحيل الفلسطينيين قسرا من غزة لن تؤدي إلا إلى نشوب أزمة إنسانية أكبر. وبالإضافة إلى ذلك، يتحتم توفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية للمتعبين من إيصال المساعدة الإنسانية الفورية بما يتناسب مع احتياجات المدنيين في غزة.

وندعو إلى تهيئة الظروف للوساطة والحوار. لقد علمتنا تجربتنا الخاصة قيمة النهج المتعددة الجوانب في السعي إلى التحرير. وبينما نقدر الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الجهات الفاعلة من المنطقة وخارجها، نود أن نحذر من أن الحرب تبدأ من حيث تغفل الدبلوماسية. ووقف إطلاق النار ضروري لتهيئة ظروف مؤاتية ولبناء الثقة لدعم الإفراج الآمن عن الرهائن واستئناف عملية السلام.

وأخيرا، تؤكد ناميبيا من جديد دعمها الوطيد للكفاح المشروع للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي وممارسة حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وعاصمته القدس الشرقية، من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية والسلمية وغير العنيفة. ولا يمكن تحقيق الأوضاع الاجتماعية الطبيعية، والمساواة القانونية، والفرص الاقتصادية، والتنمية المستدامة إلا من خلال إقامة الدولة الراسخة قانونا. ولذلك، ندعو إلى التنفيذ العاجل وغير المشروط للقرارات والمقررات القائمة منذ أمد بعيد دعما للحل القائم على وجود دولتين بوصفه الخطة الوحيدة القابلة للتطبيق ويمكن من خلالها لشعبي فلسطين وإسرائيل التعايش جنبا إلى جنب في سلام وأمن. إن تحمل 75 عاما من القمع والمعاناة وعدم الاستقرار وانعدام الأمن والاحتلال أمر غير إنساني. يجب أن ينتهي ذلك - لقد حان الوقت لانتهاؤه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد رحمتولين (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نؤيد تأييدا تاما الشواغل التي تثير قلق الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، والمجتمع الدولي بأسره إزاء تفاقم النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، الذي أسفر

أي تحمل المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين. إن فشل مجلس الأمن في التصرف في ظل الظروف الخطيرة الراهنة ليس مخيبا للآمال فحسب، بل يؤكد بطريقته الخاصة أن هناك تناقضات كبيرة في تطبيقنا لميثاق الأمم المتحدة. لقد أصبح التزامنا بالقانون الدولي، وحقوق الإنسان، والقانون الدولي لحقوق الإنسان تمييزي بشكل متزايد ويطبق بشكل انتقائي وبالنظر إلى أنه على الرغم من النزاع المستمر منذ ما يقرب من 80 عاما بين فلسطين وإسرائيل، لا يزال هناك رفض للاعتراف بالاحتلال الذي طال أمده والتوسع الاستيطاني والضم كأسباب جذرية للأزمة الحالية.

ولئن كنا قد استمعنا إلى حجج بشأن مشروعية الشواغل الأمنية الإسرائيلية، فإن تلك الحجج يمكن مقارنتها مع حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير. إن تقارير الأمم المتحدة تمنح مصداقية لحقيقة أن هناك ميلا إلى استخدام السياسات التي تبرر التوسع الإقليمي والشواغل الأمنية ذريعة لتبرير العقاب الجماعي لشعب بأكمله. واستخدام القوة العشوائية وغير المتناسبة ضد المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، حد لا يجب تجاوزه. وأي تصرف خلاف ذلك هو بمثابة تأكيد ضمني بأن القوة هي الحق.

إن التصعيد المقلق في التوتر والعنف على مدى عدة عقود - وتحديدا في عام 2023 - يدل على الحاجة الماسة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع بدون الاقتصار على 7 تشرين الأول/أكتوبر كنقطة مرجعية، لأن النزاع يسبق ذلك اليوم المشؤوم. إن إسرائيل تواصل استخدام سياسات وممارسات تتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وكمسارات عمل فورية، تدعو ناميبيا إلى الوقف الفوري للنزاع الوحشي. وتدين ناميبيا الهجمات البغيضة على المدنيين، وتؤمن إيمانا راسخا بأن حالة الحصار والاحتياح العسكري بهدف معلن هو القضاء على الأرواح في قطاع غزة يرقى إلى مستوى الإبادة الجماعية، ويشكل انتهاكا لاتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية. ولا يسع المجتمع الدولي أن يظل غير مبالي في مواجهة الكارثة الإنسانية التي تتكشف.

وفي ضوء كل هذا، تدعو كازاخستان إلى إحياء الحوار بين جميع أطراف النزاع، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير جديدة لتحسين الحالة الإنسانية لسكان غزة، بغية بناء الثقة والحد من التهديدات الأخرى. ونكرر أيضا التأكيد على الحاجة الملحة إلى كفالة الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" في جهودها البالغة الأهمية للتخفيف من تدهور الحالة في غزة وتعزيز الاستقرار والتنمية على المدى الطويل في المنطقة.

وفي الختام، تقف كازاخستان على استعداد للانضمام إلى كل جهد وساطة جماعي، لا سيما بدعوة كل من قادة إسرائيل والقادة الفلسطينيين إلى إبداء حسن النية السياسية حتى يتمكن الجانبان من العيش في سلام وأمن وتقدم وازدهار، وهي الأهداف المنشودة التي طال انتظارها لكلا الأمتين ولنا جميعا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد محمد (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وأتوجه بالشكر أيضا إلى مقدمي الإحاطات على ما قدموه من معلومات مستكملة عن المستجدات.

تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والبيان الذي سيدلي به ممثل موريتانيا باسم منظمة التعاون الإسلامي.

ونعرب عن خالص تعازينا لأسر الذين لقوا حتفهم في الأعمال القتالية الجارية، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة. ونشيد بشجاعة والتزام موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني الذين يواصلون العمل في غزة.

لقد وُصفت غزة بأنها أكبر سجن مفتوح في العالم. لكن في حين أن سكان غزة تحملوا بالفعل الكثير من المشاق، فإن نطاق الهجوم الإسرائيلي الحالي قد صدمنا جميعا. لقد أدى القصف المستمر لغزة

عن زيادة مفزعة في عدد القتلى دون أن تلوح في الأفق بوادر لوقف إطلاق النار. وبصرف النظر عن المأساة التي لا تنتهي لشعبي إسرائيل وفلسطين، فإن النزاع يتجه نحو احتدام التوترات على جميع المستويات التي يمكن أن تؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة بأسرها وخارجها.

وتدين كازاخستان الهجمات التي تشنها حماس على المدنيين في إسرائيل وأسر الرهائن، بمن فيهم الأجانب. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن وكفالة وصول المعونة الإنسانية من دون عوائق. وكما ذكر رئيس كازاخستان، السيد قاسم - جومارت توكاييف، في مؤتمر قمة رابطة الدول المستقلة المعقود في بيشكيك، بجمهورية قيرغيزستان، في 13 تشرين الأول/أكتوبر: "إن التحديات التي لم يتم إيجاد حلول لها منذ عقود لا يمكن حلها بالأعمال الإرهابية. لا يوجد مبرر لذلك."

وبينما نعترف اعترافا كاملا بالحقوق المشروعة لتل أبيب فيما يتعلق بالأمن والدفاع، فإننا ندعو إسرائيل إلى الامتناع عن الاستخدام غير المتناسب للقوة، الذي أدى إلى سقوط العديد من الضحايا بين السكان المدنيين في قطاع غزة وتدمير البنية التحتية المدنية، وتسويتها بالأرض. وفي هذه الحالة، من الأهمية بمكان الامتثال لقواعد القانون الدولي وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التي تكفل الحقوق القانونية للشعب الفلسطيني. إن العنف يؤدي إلى عنف مضاد، وستكون له حتما عواقب مأساوية على الدولتين والشرق الأوسط والعالم بأسره.

وتود كازاخستان أن تعرب عن تضامنها مع أولئك الذين ناشدوا إسرائيل إلغاء الإطار الزمني الذي حددته لإجلاء السكان من شمال قطاع غزة وكفالة حماية المدنيين، الذين ينبغي ألا يصبحوا رهائن للنزاع وضحايا للعقاب الجماعي. وفي ذلك الصدد، تدعو كازاخستان جميع الأطراف إلى العمل من أجل وقف فوري لإطلاق النار وتركيز جهودها على تحقيق تسوية سلمية، على أساس كفالة الاستقرار والأمن لجميع سكان المنطقة ووفقا لمفهوم حل الدولتين، وهو الخيار الوحيد القابل للتطبيق من أجل تحقيق سلام دائم. وينبغي التوصل إليه من خلال الحوار وبالامتثال الكامل لميثاق الأمم المتحدة وقرارات المجلس ذات الصلة.

ذلك، خاصة بينما نكافح بالفعل من أجل بناء التضامن للتصدي لتغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يجب إنهاء حلقة العنف المفرغة. إن أكثر من نصف سكان غزة هم من الأطفال والشباب. إنهم يستحقون الأمل في مستقبلهم، وليس الكآبة واليأس. ولا تزال ماليزيا راسخة في إيمانها بأنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا من خلال إقامة دولة فلسطين الحرة والمستقلة وفقا لحل الدولتين، على أساس حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد سوا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم في وقت سابق اليوم.

إن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط والاستجابة خلال الأسابيع الماضية دليل على أن مجلس الأمن بحاجة إلى أن يكون بناء وتشاوريا ومخلصا في نهجه تجاه عمله وإجراءاته. يعول العالم على المجلس، الذي يجب ألا يتراجع عن الوفاء بولايته.

وتدين سيراليون إدانة قاطعة وبأشد العبارات هجوم حماس الشنيع الذي لا يمكن الدفاع عنه على المدنيين الإسرائيليين في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وندين بنفس القدر من القوة أخذ حماس للرهائن، وندعو إلى إطلاق سراحهم فوراً وبدون قيد أو شرط. لقد لاحظنا بقلق بالغ تصاعد العنف منذ هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر، ولا سيما رد إسرائيل. وبينما نلاحظ الحق في الدفاع عن النفس على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وهو حق متاح لجميع الدول، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن أي رد يجب أن يكون متسقاً مع القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان والقواعد القانونية الأخرى ذات الصلة. ولذلك، فإننا ندين إدانة قاطعة للهجمات على المدنيين والأعيان المدنية. وفي ذلك الصدد، ندين أيضاً بأشد العبارات الهجوم الشنيع على المستشفى الأهلي المعمداني في

إلى كارثة إنسانية ذات حجم لا يوصف. وسوف يزداد الأمر سوءاً. وسوف يزداد الأمر سوءاً إذا ظل مجلس الأمن مشلولاً وإذا ظل ساحة للمزايدة وتبادل إلقاء اللوم وتوجيه أصابع الاتهام. منذ بدء الهجوم على غزة، قُتل أكثر من 5 000 مدني بريء، بمن فيهم أكثر من 2 000 طفل. كم عدد المدنيين الأبرياء الآخرين الذين يجب أن يموتوا؟ كم عدد الأطفال الآخرين الذين يجب أن يتيموا أو يُقتلوا أو يُشوهوا قبل أن يقرر المجلس أن الكيل قد طُفح؟

يجب على المجلس أن يتصرف على وجه الاستعجال وبشكل حاسم. ويجب أن يتوقف قتل المدنيين الأبرياء. ويجب أن نكفل حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية وفقاً لجميع القوانين الدولية السارية. وتتضمن ماليزيا إلى الآخرين في المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار. وذلك أمر حيوي للغاية إذا أردنا منع المزيد من الخسائر في الأرواح وكفالة القيام بالعمل الإنساني الضروري. كما ندعو إلى إتاحة إيصال المساعدات الإنسانية بدون عوائق أو قيود حتى يتسنى وصول المساعدات إلى كل من يحتاج إليها في أي مكان في غزة. ومن المهم أن يشمل ذلك السماح بإدخال الوقود إلى غزة، لأنه أمر بالغ الأهمية للحفاظ على تشغيل المستشفيات وسيارات الإسعاف، وكفالة إمدادات المياه النظيفة وطهي الطعام. وتعارض ماليزيا أيضاً النزوح القسري لسكان غزة. إنه مخالف للقانون الدولي. والواقع هو أنه لا يوجد مكان آمن في غزة في الوقت الراهن.

لقد أجمعت أهوال الحرب الغضب فيما بين الناس في كل مكان. وتتزايد التوترات في الضفة الغربية، التي سجلت بالفعل أعلى عدد من خسائرها البشرية على الإطلاق في عام واحد. ولا يمكن المبالغة في تقدير التداعيات الخطيرة للنزاع، إذا استمر في التصاعد. الخيارات المتاحة أمام المجلس واضحة. فهو يمكنه أن يعمل الآن وينقذ الأرواح، أو أن يستمر في التردد ويسمح بقتل المزيد من الأبرياء. ولذلك، تكرر ماليزيا دعوتها للمجلس إلى اتخاذ إجراء موحد وفعال وعاجل من أجل الإنسانية. إن التقاعس عن العمل سيزيد من تآكل الثقة والاطمئنان المتضائلين بالفعل في تعددية الأطراف ولن يؤدي إلا إلى تأكيد النفاق والمعايير المزدوجة والمعاملة غير المتساوية التي شهدناها. لا يسعنا

وفي الختام، تدعو سيرايليون إلى بذل جهود متضافرة لاستكشاف السبل الدبلوماسية والسياسية الموجهة نحو إيجاد حل سلمي وعادل ودائم لهذا النزاع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد بيناراند (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة. إننا نقدر تقديراً عالياً الأفكار الثاقبة التي تشاطرها مقدمو الإحاطات.

تلاحظ الفلبين بقلق بالغ التصعيد الأخير للأعمال القتالية في الشرق الأوسط. وندين أعمال القتل والهجمات الإرهابية وغيرها من أعمال العنف التي ارتكبتها حماس في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، ونقر في هذا الصدد بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. إننا حزينون على فقدان أرواح بريئة ونعرب عن تعاطفنا مع جميع المدنيين المتضررين في إسرائيل والأرض الفلسطينية. ونأسف أسفا عميقاً لانتهاكات القانون الدولي الإنساني، التي عرضت سلامة السكان المدنيين للخطر.

إن النزاع المستمر، المتجذر بعمق على مدى عقود من التوترات والمظالم والتعقيدات، يثير قلقنا البالغ، بتأثيره الواسع والشديد على عدد غير من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم المواطنون الفلبينيون وأسرهم. والفلبين، إذ تنضم إلى نداء المجتمع الدولي، تحت بقوة على الإفراج السريع عن جميع الرهائن. وندعو إلى وضع حد لأخذ واحتجاز الأفراد، ولا سيما النساء والأطفال. ونكرر نداءنا إلى المجتمع الدولي أن يتكاتف ويقدم المعونة الإنسانية الأساسية والدعم للمتضررين. والأهم من ذلك، نحث جميع المعنيين على أن يضعوا فوراً حلولاً عاجلة من شأنها أن تحول دون زيادة تصاعد النزاع وانتشاره وإطالة أمده.

وتؤيد الفلبين جهود الأمم المتحدة لإيصال المساعدة الإنسانية العاجلة والإمدادات الأساسية إلى المدنيين الفلسطينيين المحاصرين في خضم النزاع الدائر في قطاع غزة. ونشيد بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومكتب

قطاع غزة، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق. ونؤيد الدعوة إلى إجراء تحقيق في هذه المسألة. وبالإضافة إلى الحث على إجراء تحقيقات في الوقت المناسب، تدعو سيرايليون إلى إشراك آليات المساءلة مشاركة كاملة في الحفاظ على أي دليل على انتهاكات القانون الدولي من أجل كفالة المساءلة. إننا نتعاطف تماماً مع أسر ضحايا التصعيد المؤسف الأخير للعنف والاحتلال المستمر. وبينما لا يسعنا إلا أن نعرب عن خالص مواساتنا في هذه المرحلة، فإن مجلس الأمن نفسه يمكنه، بل ويجب عليه، أن يتصرف.

وبينما نرحب بالمشاركات الدبلوماسية التي أدت إلى التدفق المحدود للمعونة الإنسانية إلى غزة، تشعر سيرايليون بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة باستمرار، إلى جانب التصعيد المتزامن للعنف. إن تدهور الحالة الإنسانية وعدم قدرة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على تقديم المساعدة الإنسانية الكافية للمدنيين في غزة بسبب القصف العشوائي يتطلبان وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية وإنشاء ممرات لإيصال المعونة الإنسانية إلى المدنيين. ويجب أن يكفل وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية إتاحة وصول الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها المنفذين بشكل كامل وسريع وآمن وبدون عوائق. وتضم سيرايليون صوتها إلى النداء القوي من أجل توفير السلع والخدمات الأساسية الملزمة للمدنيين من دون قيود، بما في ذلك الكهرباء والماء والوقود والأغذية واللوازم الطبية. وذلك في امتثال صارم للقانون الدولي الإنساني، من أجل ضمان بقاء المدنيين.

ونلاحظ مع القلق خطر امتداد الأزمة الراهنة في منطقة الشرق الأوسط. وإذا لم تتخذ إجراءات موحدة، فمن شأن امتدادها أن يفاقم الحالة الهشة القائمة في المنطقة. ومما يؤسف له أن المنطقة تشهد نزوحاً جماعياً وأزمة إنسانية تفوق التصور، وانعدام الأمن، وخسائر في أرواح المدنيين. ومع هذا التصعيد مؤخراً، فإننا مقتنعون تماماً بأن الحوار والمفاوضات الحقيقية على أساس حل الدولتين هما وحدهما اللذان سيضمنان تحقيق السلام الدائم بين إسرائيل وفلسطين.

فوري، مهمة حاسمة تتمثل في سد هوة الخلافات ومناصرة مسار السلام. فالأرواح تزهق. ويجب أن نثابر لجعل الدبلوماسية تسود. لقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات حاسمة وموحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد البناي (الكويت): أستهل بباي بتهنئتك، سيدي الرئيس، وبلدكم الصديق على رئاسة مجلس الأمن خلال الشهر الجاري، متمنيا لكم التوفيق والسداد لتيسير أعمال المجلس نحو تعزيز مكانة القانون الدولي، اتساقا مع ما ورد من مبادئ وقيم في ميثاق الأمم المتحدة، وذلك في ظل الظروف الاستثنائية والخطيرة التي نشهدها على مدار الأيام الماضية.

نجتمع اليوم في ظل تطورات استثنائية مأساوية يتعرض لها الشعب الفلسطيني الشقيق، وما تحمله هذه التطورات من تداعيات خطيرة وحقيقية على أمن واستقرار المنطقة، بل العالم أجمع. إن ما نشهده اليوم من تصاعد خطر للعمليات العسكرية التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الأشقاء الفلسطينيين في قطاع غزة، علاوة على العقاب الجماعي الذي يتعرضون له من خلال استهداف المدنيين العزل بغارات جوية متواصلة، أدت إلى سقوط آلاف الضحايا الأبرياء، أطفالا ونساء ورجالا، والاستمرار أيضا في استهداف الخدمات الأساسية وقطع إمدادات الكهرباء والماء والغذاء والوقود، ودعوات التهجير القسري لسكان القطاع، أمر لا يقبله دين، ولا يقره قانون، ولا يتفق مع فطرة إنسانية سوية.

إن الأحداث الحالية لا تتطلب خطابات اعتيادية، مللنا من سماعها مرارا وتكرارا. فاستشهد بما قاله ذو القرنين، سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأرضاه، وهو إن صديقك من صدِّقك، وليس من صدِّقك. وأنا اليوم أخاطب العديد من أصدقائي سفراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن، سواء من دائمي العضوية أو المنتخبين. أيها الأصدقاء، اسمعوها من ناصح لكم، لا يريد من وراء كلماته هذه إلا أن يتوحد الكل في تطبيق القانون على الجميع، بدون استثناء وبدون انتقائية ولا ازدواجية في المعايير.

الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى على جهودها وتضحيات موظفيها في هذه الأوقات العصيبة. ونقدم الفلبين دعمها الكامل للنداءات الرامية إلى ضمان سلامة المدنيين الذين يلتمسون اللجوء في مباني الأونروا في مختلف أنحاء غزة.

ونرحب بفتح ممر إنساني مع مصر. ومن المهم دعم منظومة الأمم المتحدة للعمل الإنساني وتمكينها من الاستجابة لحجم احتياجات السكان المتضررين بطريقة مستدامة ويمكن التنبؤ بها. ويحدونا الأمل أيضا في التوصل إلى حل في أقرب وقت ممكن لكي يبدأ معبر رفح في استقبال الرعايا الأجانب، بمن فيهم الفلبينيون الذين ما زالوا في غزة. ونواصل أيضا دعم بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة. ونعتقد أن اتباع نهج متعدد الأطراف أمر حاسم في معالجة هذه الأزمة ومنع المزيد من التصعيد.

وتحث الفلبين مجلس الأمن على تأييد ودعم الجهود المنسقة مع كيانات الأمم المتحدة من أجل الإجراء الأمن للمهاجرين وحمايتهم في مناطق النزاع. ونناشد بإخلاص جميع الأطراف المعنية أن تتعاون في حماية أمنهم. ومع وجود ما يقرب من 30 000 مواطن فلبيني في إسرائيل و 130 آخرين في غزة، تظل سلامتهم ورفاههم ذات أهمية قصوى بالنسبة لنا.

والفلبين، إذ تؤكد من جديد موقفنا، تؤيد بقوة حل الدولتين، الذي يتسق باستمرار مع الاتفاقات الدولية السابقة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. إن الإسرائيليين والفلسطينيين يستحقون مستقبلا يتم فيه الاعتراف بحقوقهم وتطلعاتهم وأمنهم والتمسك بها.

ولا يزال هذا النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني المستمر محددا محوريا للسلام والاستقرار في المنطقة. ولا يمكن التوصل إلى حل دائم إلا من خلال حوارات ومفاوضات شاملة تركز بقوة على القانون الدولي. وتحث الفلبين بقوة جميع الأطراف على الارتقاء بالحوار بوصفه الأداة الرئيسية للتوصل إلى حل سلمي ودائم.

وتشدد الفلبين على الحاجة الملحة إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وتقع على عاتق مجلس الأمن، من خلال اتخاذ إجراء

شامل للصراع يعالج جميع قضايا الوضع النهائي، وفقا للشرعية الدولية التي أصبحنا كلنا نعلمها ونحفظها، ولكن ما زال البعض يتجاهلها. كما تدعو دولة الكويت إلى التصدي الجماعي لأي محاولات لترحيل الأزيمة التي يفاقمها استمرار الاحتلال إلى دول الجوار.

الأشقاء في فلسطين الأبية، حقكم علينا كبير، وعلى الرغم من كل ما نقوم به، فإننا مقصرون. إن دولة الكويت سباقة في دعمكم ودعم قضيتكم العادلة ومطالبكم المشروعة سياسيا وإنسانيا ومعنويا. وأشرف بأن أجدد ما تم الإعلان عنه من إقامة جسر جوي محمل بعشرات الأطنان من المساعدات الإنسانية والإغاثية، وكل ذلك بتعليمات سامية من قبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وبتوجيهات مباشرة من سمو ولي العهد، الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح.

وختاماً، أقول لبنائي وأبنائي من الجيل الواعد والصاعد من الشباب، أقول لكم بكل عزة وصدق، إن القيادة السياسية والحكومة وشعب الكويت أجمع، صغارهم قبل كبارهم، يحملون قضيتكم في وجدانهم، مستلهمين بصمودكم في ضمايرهم الحية. فلن ننساكم ما دما أحياء، ولن نتزحزح عن دعمكم، ولن تؤثر علينا التغيرات الجيوسياسية، فقضيتكم عادلة، ومسعاكم مستحق، وطموحكم مشروع. لقد كانت، وما زالت، وستبقى دولة الكويت صوتاً للحق شامخاً وعالياً، لا يعلو عليه أي شيء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك العديد من المتكلمين المدرجين في القائمة. وأود، فضلاً، أن أطلب من جميع المتكلمين أن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من القيام بعمله على وجه السرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد هاشم (لبنان): نشهد منذ أكثر من أسبوعين حرباً همجية تخلو من أي احترام لأبسط المعايير المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني، لا بل أبسط مفاهيم الإنسانية جمعاء. فلا شرعة

لقد فشلتم، يا أصدقائي، وفشل مجلسكم هذا في أن تكون له وقفة صريحة وواضحة أمام الانتهاكات الإنسانية المستمرة التي يواجهها الشعب الفلسطيني المدني الأعزل. لقد كان هذا المجلس الملاذ الآمن للدول الصغيرة والمحبة للسلام. وأتكلّم من واقع تجربة شخصية عايشتها، حيث كان هذا المجلس هو الهيئة الأممية التي أعادت الشرعية الدولية والقانونية لبلدٍ صغير في حجمه، كبير في عطائه كبلدي دولة الكويت، عندما تم غزوها في العام 1990.

فما هي الرسالة التي ترسلونها اليوم؟ وما هي المبادئ التي ترسخونها في أذهان الأجيال القادمة؟ هل وصلنا إلى مرحلة بأن الملفات الجيوسياسية أصبحت أوراق مقايضة للحد من المعاناة الإنسانية؟ هل وصلنا إلى مرحلة قبيحة من تاريخ هذه المنظمة العتيقة، لا نكتث فيها بأن يكون من الواضح أن هناك دول فوق القانون وهناك درجات متفاوتة من المدنيين، كل وفق جنسيته؟ لا تفرغوا هذا المجلس من محتواه، ولا تحوروا مساره، ولا تقوضوا دوره، بل أدوا أماناتكم ومسؤولياتكم على أكمل وجه، فهذا دوركم وليس فضلاً منكم.

إن تضامن دولة الكويت ووقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في دفاعه عن قضيته العادلة وحقوقه المشروعة هو موقف ثابت وراسخ ومبدئي. ونجدد دعوتنا إلى السلام الشامل والكامل من خلال ما تم إقراره والاتفاق عليه في قرارات هذا المجلس ووفقاً لمبادرة السلام العربية لعام 2002، وصولاً إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية على حدود 4 حزيران/يونيه 1967.

أقولها لكم بملء الفم وبكل شفافية، لا سلام ولا أمن ولا أمان إلا بعد إنهاء الاحتلال. ونؤكد دولة الكويت على أهمية الوقف الفوري للحرب الإسرائيلية وممارساتها الإجرامية على قطاع غزة والتصعيد في القطاع ومحيطه. وتؤكد على ضرورة العمل مع المجتمع الدولي لإطلاق تحرك عاجل وفعال لتحقيق ذلك، تنفيذاً للقانون الدولي.

ويتناشد دولة الكويت المجتمع الدولي ضرورة دعم ثبات الشعب الفلسطيني على أرضه، والتحذير من أي محاولات لتهجير خارجها، ومفاهمة قضية اللاجئين الذين يجب تلبية حقهم، وذلك في إطار حل

وبينما يطلق الإسرائيليون تصريحات يومية هجومية وتهديدات مستمرة بإعادة لبنان إلى العصر الحجري وسحق شعبه، إضافة إلى الاعتداءات الإسرائيلية اليومية والمتكررة بحق لبنان وأرض لبنان وشعب لبنان، بحرا وبراً وجواً، والتي تشكل استفزازاً يومياً لكل مواطن حريص على وطنه وسيادته، مع الإشارة إلى أن لبنان يواجه هذه الاعتداءات الكلامية والعسكرية بأقصى درجات ضبط النفس، احتراماً منه للقرارات الدولية وحرصاً منه على الاستقرار في المنطقة الجنوبية. كما يقدر لبنان عالياً الدور المهم الذي تؤديه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بالتنسيق مع الجيش اللبناني لخفض التصعيد والمحافظة على الاستقرار. ويعبر لبنان عن امتنانه لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقيادتها والبلدان المساهمة بها.

حذار أن تقوم حكومة إسرائيل اليائسة، التي أمنت خلال الأشهر الماضية في سياسات الاستيطان غير الشرعية وفي انتهاكاتها المتكررة للمقدسات الإسلامية والمسيحية والاعتداء على المصلين، بخطوات تدخل المنطقة كلها في نار يصعب إخمادها. فبدل البحث عن سلام مفقود في مكان آخر، يجب أولاً التوصل إلى وقف إطلاق نار فوري وعاجل وإيصال المساعدات الإنسانية وفك الحصار وحماية المدنيين وصب الجهد على جوهر الصراع، فلا سلام في المنطقة من دون حل للقضية الفلسطينية بشكل عادل وقيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة في لبنان وفلسطين وسورية. وفي ظل غياب الحل السياسي واستمرار الحرب على غزة في أسبوعها الثالث وعدم قدرة الدول الغربية على كبح الرغبة الإسرائيلية في الانتقام الأعمى، فإن خطر توسع دائرة الصراع يتزايد على طول الشرق الأوسط وعرضه. لذلك، نحذر من تداعيات هذا الصراع ليس فقط على أمن منطقتنا، بل أيضاً على أمن أوروبا خصوصاً والعالم عموماً.

إن استعمال إسرائيل للأسلحة الحارقة، كذخائر الفسفور الأبيض الذي يترك آثاره على البيئة والإنسان لفترات طويلة هو أكبر دليل على إمعان إسرائيل في انتهاكها للمحرمات. وقصف إسرائيل للمدنيين

ولا شريعة تبرّر ما يحصل من عمليات قتل ممنهج لشعب يقبع في سجن كبير منذ أكثر من نصف قرن.

إن ما يشهده قطاع غزة من حصار يقطع عنه كل مقومات الحياة من ماء وكهرباء واتصالات وخدمات صحية وأدوية، ومن منع لإيصال المساعدات الإنسانية، ومن قصف مركز على المنشآت الحيوية الأساسية، والبنى التحتية المدنية، وعلى المستشفيات، ودور العبادة، ومن قتل عشوائي يطال الأطفال والأولاد والنساء والعجزة والمرضى والصحفيين، ولا يرحم أو يميز بين عامل إغاثة يحاول تخفيف المعاناة، أو صحفي يحاول نقل الحقيقة، أو طبيب يضمد جراح الجرحى، أو متطوع في الصليب الأحمر يحاول تخفيف المأساة، أو موظف أممي يقوم بتطبيق القرارات الدولية. وبالحديث عن القرارات الدولية، نأسف أن نقول لكم أنها ضربت بعرض الحائط، وتم تجاهلها من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية، التي تجاهلت ميثاق الأمم المتحدة، والشرعة الدولية لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وباختصار كافة القوانين والأعراف الدولية ذات الصلة.

لا بل امتنع المتعطر الإسرائيلي عن الإجابة على اتصالات الأمين العام للأمم المتحدة المتكررة، لأنه أصلاً لا يؤمن بهذا الصرح الدولي العريق ولا يؤمن بالسلام.

لقد ارتضت الدول العربية السلام وقبلت به موحدة ومجموعة عام ٢٠٠٢، وذلك في مبادرة سعودية اقترحها جلالة الملك عبد الله في قمة بيروت، على أسس محددة عادلة وشاملة تعطي الشعب الفلسطيني الشقيق حقه ببناء دولته، واستعادة أرضه المسلوبة، لكن للأسف، رضي القتل ولم يرض القاتل.

ويقوم دولة رئيس الحكومة ومعالي وزير الخارجية وجميع المسؤولين بالاتصالات الدولية والمحلية وببذل كافة المساعي لإبقاء لبنان بعيداً عن هذا النزاع والحرب الدموية. ونؤكد على أن لبنان لم يكن يوماً يرغب في الحرب أو يسعى إليها وهدفه الحفاظ على الهدوء على طول الحدود اللبنانية، حرصاً منه على أمن لبنان واللبنانيين، والتزاماً بالقرار 1701 (2006) وجميع القرارات الدولية اللاحقة ذات الصلة.

قام بواجباته الإنسانية تجاه شعب شقيق كان يعاني من أزمة كبيرة. لكن اليوم، ومع انتهاء المعارك، يمكن لقسم كبير من هؤلاء العودة من دون أية مشكلة.

أناشدكم وأناشد من خالكم أعضاء مجلس الأمن الكرام، الدائمين وغير الدائمين، لأن الاستثمار في أمن واستقرار لبنان هو لمصلحة وطنية وإقليمية وأوروبية ودولية. فلا أحد يمين علينا بحفنة مساعدات من هنا أو حزمة إعانات من هناك، فهناك مصلحة مشتركة تقتضي الحفاظ على أمن واستقرار لبنان وعدم سقوطه، لا اقتصاديا ولا اجتماعيا ولا أمنيا ولا عسكريا. فأمن لبنان من أمن المنطقة، واستقرار لبنان من استقرار أوروبا والعالم. فعندما يصاب لبنان والشرق الأوسط بأية أزمة، تنتقل العدوى حكما إلى أوروبا والعالم أجمع. إن لبنان يطلق صرخته هذه لا في وجه النازحين الأشقاء، فهم مظلومون مثلنا مثلهم. ولكن لبنان يطلق صرخته هذه لأنه لم يعد يحتمل لا لجوء ولا لاجئين ولا نزوح ولا نازحين ولا هجوم ولا مهاجمين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد دانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): يساور فييت قلق بالغ إزاء التصعيد المستمر للتوترات والنزاعات في الشرق الأوسط، ولا سيما العدد غير المتناسب من الضحايا المدنيين. ويؤسفنا أن مجلس الأمن لم يتمكن حتى الآن من اتخاذ أي إجراء ملموس لمعالجة الحالة. وتدين فييت نام إدانة قاطعة جميع الهجمات العشوائية على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية الحيوية. إننا ندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار. فيجب أن يتوقف كل العنف الآن. ويجب الامتنثال الكامل للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ويجب اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين، بما في ذلك الإفراج الفوري وغير المشروط والأمن عن جميع الرهائن. ويجب حماية البنية التحتية الحيوية وجعل إمكانية الوصول إليها متاحة للسكان المدنيين، وفقا للقرار 2573 (2021).

وتدعو فييت نام المجتمع الدولي، ولا سيما جميع الأطراف المعنية، إلى تهئية الظروف المؤاتية لوقف الأعمال العدائية واستئناف الحوار والمفاوضات والسماح بإبصال الإغاثة الإنسانية في الوقت

الأبدي، لا سيما ما حصل في مستشفى المعمداني في غزة، دليل آخر على ذلك. وإن استهدافها الصحفيين اللبنانيين والأجانب العاملين على أرض لبنان واستشهاد الصحفي عصام عبد الله وجرح آخرين، ناهيك عن قتل 13 صحفيا في قطاع غزة، دليل على سياستها في قمع الحريات وتضليل الرأي العام.

نعيد ونؤكد التزام لبنان الكامل بالشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن المتعلقة به، فلبنان لم يكن يوما دولة معادية بل كان دوما دولة معتدى عليها من قبل إسرائيل منذ ستينات القرن الماضي، وخير دليل على ذلك سجل الخروقات الإسرائيلية اليومية المسجلة لدى مجلس الأمن. وفي سنة 2000 نجح لبنان في تحرير الجزء الأكبر من أراضيه لكن إسرائيل أبقت، وعن قصد، أجزاء من الأراضي اللبنانية تحت احتلالها في مزارع شبعا وتلال كفر شوبا وخراج بلدة الماري، التي تشمل في جزء منها التمدد العمراني لبلدة الغجر، حتى تبقي هذه المنطقة في حالة توتر وحتى تكون لها حجة للاستمرار في اعتداءاتها. ونؤكد بشكل قاطع على أن خراج بلدة الماري يشهد احتلالا وليس وجودا عسكريا.

مخطئ من يعتقد أن ما يحدث من مجازر وعمليات قتل واعتداءات في غزة وعلى الحدود الجنوبية اللبنانية، قد شنت اهتمامنا عن المسألة الوجودية التي يمثلها النزوح السوري في لبنان. قضية النازحين السوريين أولوية وطنية تجمع عليها الأطراف والمكونات اللبنانية كافة، ولبنان يصرخ صرخة واحدة: نريد خارطة طريق تؤدي إلى حل مستدام بالتعاون مع المجتمع الدولي. فلا يمكن للبنان أن يستمر في تكريس حالة الجمود في هذا الملف، حيث أنه يقع بين توجهين، أحدهما يقول لا عودة ولا إعادة إعمار قبل الحل السياسي والآخر يقول العودة تتطلب تأمين الحد الأدنى من إعادة الإعمار.

لبنان على استعداد للتعاون مع الأمم المتحدة للعمل سويا، يدا بيد، لإيجاد الحل المناسب الذي يحترم القوانين ويؤمن عودة كريمة وأمنة لهؤلاء السوريين إلى ديارهم، مع الأخذ بعين الاعتبار ما تستدعيه هذه العودة من حد أدنى يحفظ كرامة الإنسان العائد إلى أرضه. فلبنان

العراق لعرض رؤيته وموقفه من القضية الفلسطينية والأحداث الأخيرة التي شهدتها الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما نرحب بالسيد الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش لمشاركته، وإيجازه في هذه الجلسة ونثمن إيجاز السيد فينسلاند والسيدة لين هاستينغز.

كما يضم وفد العراق صوته إلى البيان الذي قدّمه وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية، نيابةً عن المجموعة العربية.

يتعرض الشعب الفلسطيني في غزة، وعلى مرأى ومسمع المجتمع الدولي، إلى عملية إبادة جماعية ممنهجة ومقصودة وبنوايا معلنة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، باستهداف المدنيين في المجمعات السكنية وتدمير البنى التحتية ودور العبادة والمستشفيات، إضافةً إلى الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان وفرض سياسة الحصار والتجويع وقطع إمدادات الطاقة والماء والغذاء، والقصف العشوائي الذي راح ضحيته الآلاف من المدنيين الأبرياء، وخاصة من النساء والأطفال والشيوخ، وكذلك التهجير القسري.

وما جريمة ومجزرة مستشفى المعمدانية إلا دليل على الأعمال الوحشية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي وامتداد للجرائم المتكررة التي ارتكبتها على مدار العقود السبعة الماضية ضد أبناء الشعب الفلسطيني. وجدير بالذكر أنّ هذه الجرائم والانتهاكات إما تغاضى عنها، وللأسف، المجتمع الدولي أو أصدر عشرات من القرارات الدولية التي تجاهلتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ولم يتم متابعة تنفيذها أو اتخذ تدابير إلزامية لتنفيذها، مما شجع قوات الاحتلال على الاستمرار في القيام بجرائمها دون رادع وتحت ذرائع باطلة ومنافية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

إنّ مشاركة وفد العراق في هذه الجلسة هي ليس لإدانة وشجب ورفض الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية تجاه المدنيين الفلسطينيين العزل فقط، وإنما لتأكيد مطالباتنا السابقة ومواقفنا الثابتة التي تشاطرنا بها غالبية دول العالم. وفي الوقت الذي تدين حكومة العراق، بأشدّ العبارات، جميع هذه الجرائم نطالب المجتمع الدولي، وتحديدًا مجلس

المناسب ومن دون عوائق إلى المحتاجين، مع ضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني. وترحب فييت نام بجهود الوساطة والمصالحة التي تبذلها الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، فضلًا عن المنظمات الإقليمية والدولية، وتؤيدها. ومن الضروري أن تسهم جميع الأطراف بنشاط وعلى نحو بناء في تلك الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع.

وفي ذلك الصدد، ندعو إلى إحياء عملية السلام التي تقوم بها المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى الوقف الفوري لأي أعمال استفزازية توجع العنف والعداء بين الجانبين. ويشمل ذلك وقف توسيع المستوطنات في الضفة الغربية، وهدم المنازل وطرد الشعب الفلسطيني. ويجب كذلك الحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس. وعلى المدى الطويل، لا يمكن الحفاظ على وقف إطلاق النار من دون معالجة الأسباب الجذرية للصراع الذي طال أمده. وتؤكد جولة العنف المستمرة الحاجة الملحة إلى إيجاد حل شامل. ولا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام حتى يتحقق حل الدولتين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية وحدودها على أساس حدود ما قبل عام 1967.

وأخيرا، يحدونا الأمل في أن يتمكن أعضاء المجلس من العمل معا لاتخاذ إجراء سريع وحاسم وتخفيف حدة التوترات وحماية المدنيين وإنهاء الأعمال العدائية والوفاء بولاية المجلس ومسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. لقد عهدنا، نحن الدول الأعضاء، إلى المجلس بأن يتصرف بالنيابة عنا. ومن واجب المجلس الآن أن يضطلع بتلك المهام العاجلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الفتلاوي (العراق): شكرا جزيلا، السيد الرئيس، على جهودكم المخلصة في عقد وتنظيم هذه الجلسة. كما نعرب عن امتناننا لمعالي وزير الخارجية، السيد ماورو فييرا، على ترؤسه جلسة المجلس صباح هذا اليوم. كما أعرب عن تقديرنا للفرصة التي أتيحت لوفد

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية): أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الـ 27.

احتراماً لمناشدتكم القوية، سيدي الرئيس، سأدلي ببيان موجز. وسيكون بياننا الكامل متاحاً على موقعنا الإلكتروني.

أود أن أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات وموظفي الأمم المتحدة على جهودهم النبيلة والدؤوبة في هذه الحالة العصبية.

قلوبنا اليوم مع جميع الضحايا الأبرياء، من إسرائيليين وفلسطينيين ومواطنين من بلدان أخرى كثيرة، فضلاً عن موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى. ونشيد بجميع العاملين في المجال الإنساني الذين يواصلون عملهم القيم في ظل ظروف عصبية وبتضحيات كبيرة.

لا شيء يبرّر الإرهاب. وقد أدان الاتحاد الأوروبي بأشد العبارات الممكنة الهجمات الإرهابية الوحشية والعشوائية التي تشنها حماس في جميع أنحاء إسرائيل. وندعو حماس إلى الإفراج الفوري عن جميع الرهائن بدون أي شروط مسبقة. فلا يمكن أن تكون المعاناة الإنسانية ورقة مساومة. كما أكدنا بشدة على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، تماشياً مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقيات جنيف، في مواجهة هذه الهجمات العنيفة والعشوائية.

والقانون الإنساني الدولي واضح - يجب أن تكفل جميع أطراف النزاع حماية جميع المدنيين. ونحن ندين جميع الهجمات ضد المدنيين، داعين إلى حمايتهم، ولا سيما الأطفال، كما نحث الأطراف على ممارسة ضبط النفس ونذكرها بالتزاماتها بموجب المبادئ العالمية للقانون الإنساني الدولي. وندعو إلى حماية المرافق الطبية والمدارس ومباني الأمم المتحدة، فضلاً عن الهياكل الأساسية الأخرى المنشأة لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية. فيجب حماية البنية التحتية المدنية بجميع أشكالها.

لقد كانت الأمم المتحدة واضحة. إنّ الحالة الإنسانية الكارثية في غزة على شفا الانهيار. ويتعيّن علينا الحؤول دون وقوع كارثة

الأمّن، أن يمارس مسؤولياته القانونية والأخلاقية والإنسانية في حفظ السلم والأمن الدوليين، بوضع حد لهذه الأعمال الوحشية وانتهاكات المستمرة التي تُعدّ انتهاكاً خطيراً لأحكام القانون الدولي والإنساني ولجميع الأعراف والمواثيق الدولية والإنسانية في حماية المدنيين ومساءلة مرتكبي هذه الجرائم.

كما يدعو العراق مجلس الأمن إلى الابتعاد عن المنهج الانتقائي واتخاذ تدابير عاجلة ومتابعة قراراته، والعمل على الوقف الفوري لإطلاق النار، وفتح المعابر الحدودية والسماح بدخول المساعدات الإنسانية ومواد الإغاثة، ورفع الحصار بشكل كامل عن قطاع غزة ووقف التهجير وإيقاف بناء المستوطنات والتغيير الديموغرافي ومصادرة الأراضي والممتلكات وهدم المنازل والمباني الفلسطينية، وتشريد السكان الأصليين وحملات الاعتقالات الواسعة، وانتهاك حرمة أماكن العبادة والمواقع المقدسة، ومنها المسجد الأقصى، وهذه جميعها كانت الأسباب لردة الفعل من الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال والدفاع عن حريته وكرامته.

كما ندعو إلى ضمان تبادل آمن وشامل للأسرى والمعتقلين، وإنشاء صندوق لدعم وإعادة إعمار ما دمرته قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة. إن غزة وسكانها اليوم، وبسبب تزايد عدد الشهداء والجرحى والتدمير المستمر وتقادم الوضع الإنساني فيها وصمت المجتمع الدولي، تشكّل امتحاناً جديداً للنظام العالمي وللمجتمع الدولي لإثبات مصداقيته بما ينادي به من تحقيق الأهداف والقيم الإنسانية والعدل والحرية والقضاء على التمييز العنصري وإنهاء الاستعباد والاحتلال وحق تقرير المصير والانتقالات إلى الوضع المأساوي الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية المحتلة والشعب الفلسطيني. وإنّ ممارسات الكيان الإسرائيلي هذه تشكّل عاملاً ومصدراً لعدم الاستقرار في المنطقة وتهدد السلم والأمن الإقليمي والدولي.

ختاماً سيدي الرئيس، أغتتم هذه الفرصة لأجدد موقف العراق الثابت ودعمه للقضية الفلسطينية وتضامنه مع الشعب الفلسطيني ومساندته في نيل حقوقه المشروعة، وفق قرارات الشرعية الدولية، وحقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

في هذا الصدد مع الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين، كما ندعو الأطراف الفاعلة الإقليمية إلى الامتناع عن أي عمل يمكن أن يزيد من تفاقم الحالة. ونشد مرة أخرى على ضرورة العمل على نطاق واسع مع السلطة الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية، فضلاً عن الشركاء الإقليميين والدوليين الذين يمكن أن يضطلعوا بدور إيجابي في منع المزيد من التصعيد. كما نرحب بتعاون الأطراف الفاعلة الإقليمية سعيًا إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة، وسنظل ملتزمين بالسلام الدائم والمستدام، بناءً على حلّ الدولتين وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، من خلال تنشيط الجهود في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك مبادرة "جهود يوم السلام".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين.

السيدة سكوييف (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): ترى الأرجنتين أن منع تصعيد الاشتباكات بين إسرائيل وقطاع غزة هو أولوية. علاوة على ذلك، يجب بذل كل جهد ممكن لضمان عدم استمرار تفاقم الأزمة الإنسانية في قطاع غزة ووصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين. ومن الضروري حماية السكان المدنيين، بغض النظر عن جنسيتهم. ويتعين على حماس أن تطلق سراح الرهائن فوراً ودون قيد أو شرط. وينضم بلدي إلى جميع النداءات الداعية إلى وقف مستدام لإطلاق النار.

تشاطر الأرجنتين المجتمع الدولي قلقه إزاء التصعيد الأخير للعنف في الشرق الأوسط. إننا ندين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ونعتبر أن الأعمال الإرهابية غير مقبولة ولا يمكن تبريرها ونبغي أن يشجبها المجتمع الدولي بأسره. وأود في هذا السياق أن أكرر بشكل قاطع لا لبس فيه، كما فعلت حكومتي في 7 تشرين الأول/أكتوبر، إدانة الأرجنتين القوية للأعمال الإرهابية التي ارتكبتها حماس ضد إسرائيل. وتطالب الأرجنتين بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن من جميع الجنسيات، ومن بينهم مواطنون أرجنتينيون، ونحمل الذين اختطفوهم المسؤولية المباشرة عن سلامة أولئك المواطنين.

يقر بلدي بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس وحماية سكانها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. يجب حماية السكان المدنيين في جميع

إنسانية أكبر. فالسكان المدنيون في حاجة ماسة إلى الغذاء والماء والوقود والكهرباء والرعاية الطبية، فضلاً عن المأوى الآمن. ولا بدّ من استعادة سبل الحصول على هذه الاحتياجات الأساسية على وجه السرعة. ولهذا السبب يؤيد الاتحاد الأوروبي دعوة الأمين العام إلى تيسير وصول المساعدات بشكل آمن وكامل وبدون عوائق إلى جميع أنحاء غزة، بالإضافة إلى ضرورة بذل جهد متواصل لتقديم المساعدة الحيوية لإنقاذ حياة السكان الضعفاء. والمطلوب الآن هو إنشاء ممرات إنسانية والإعلان عن هدنات إنسانية لضمان إطلاق سراح الرهائن والسماح بمرور إمدادات الإغاثة والعاملين في المجال الإنساني إلى غزة بشكل آمن، في ظل ظروف تكفل حمايتهم الكاملة، وضمان ألا تقوم المجموعات الإرهابية بإساءة استخدام هذه المساعدة، بل أن تؤوّل إلى المحتاجين في نهاية المطاف.

ونرحب بفتح معبر رفح. ومن الأهمية بمكان تكثيف إيصال المساعدات لتلبية المستوى المرتفع من الاحتياجات. فتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة أمر حيوي، ولذا فإنّ الاتحاد الأوروبي، إلى جانب مع شركائه، على استعداد لمواصلة دعم المدنيين الأشد احتياجاً في غزة. وقد كثّف الاتحاد الأوروبي بالفعل مساعداته الطارئة للشعب الفلسطيني، فزادها بثلاثة أضعاف إلى مبلغ إجمالي يزيد عن 75 مليون يورو لدعم المدنيين المحتاجين، كما فعل بالكامل استجابة الاتحاد الأوروبي السياسية المتكاملة للأزمة لضمان استجابة إنسانية سريعة ومنسقة.

وعلى المستوى الفردي، زادت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي دعمها المالي بدورها. كما أطلق الاتحاد الأوروبي جسراً جويًا إنسانياً، يشمل رحلات جوية إلى مصر، لإيصال الإمدادات المنقذة للحياة إلى المنظمات الإنسانية الموجودة على الأرض في غزة. ومن الضروري أيضاً السماح لمواطني البلدان الثالثة بمغادرة غزة. ولذا ندعو جميع الأطراف إلى السماح لمن يرغب في مغادرة غزة بالمرور الآمن والعودة إلى برّ الأمان في بلده الأصلي.

ومن بالغ الأهمية منع التصعيد الإقليمي، بما في ذلك منع تدهور الحالة في الضفة الغربية. ويتناقش الاتحاد الأوروبي بنشاط

على عاتق مجلس الأمن والجمعية العامة مسؤوليات بموجب ميثاق الأمم المتحدة ويجب أن يضطلعوا بتلك المسؤوليات. فعلى ذلك تعتمد مصداقية منظومة الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، ينبغي ألا يغيب عن بال المجتمع الدولي أن الفلسطينيين في قطاع غزة سيحتاجون إلى مساعدة دولية كبيرة ومستدامة لإعادة بناء الهياكل الأساسية والمنازل والمباني التي دُمرت.

لقد مات آلاف الأشخاص منذ بداية هذه الأزمة. لذلك، وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب باسم شعب الأرجنتين وحكومتها عن تعازينا القلبية لأسر الضحايا، سواء كانوا إسرائيليين أو فلسطينيين أو من جنسيات أخرى. وستواصل الأرجنتين، كما فعلت في الماضي، دعم جميع جهود ومبادرات السلام لصالح شعب فلسطين وشعب إسرائيل وجميع شعوب الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد راغوتا هالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الشرق الأوسط اليوم، والتي تأتي في وقت عصيب.

تشعر الهند بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية والخسائر الواسعة النطاق في أرواح المدنيين في النزاع الدائر. والأزمة الإنسانية المتصاعدة مثيرة للقلق بنفس القدر. لم يؤد تصعيد الأعمال القتالية في المنطقة إلا إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية وأبرز مرة أخرى الطابع الهش لوقف إطلاق النار. الهجمات الإرهابية التي وقعت في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر كانت مروعة، ونحن ندينها إدانة قاطعة. وكان رئيس وزرائنا من أوائل قادة العالم الذين أعربوا عن تعازيه للخسائر في الأرواح وصلواته من أجل الضحايا الأبرياء وأسرههم. لقد تضامننا مع إسرائيل وقت أزمته، عندما كانت تواجه تلك الهجمات الإرهابية.

كما أعربنا عن صدمتنا الشديدة إزاء الخسارة المأساوية في الأرواح في المستشفى الأهلي في غزة، حيث سقط عدة مئات من الضحايا

الظروف، وفقا للقانون الدولي. لقد بينت لنا التجربة في الشرق الأوسط أن المستشفيات والمدارس ومرافق الأمم المتحدة هي الأماكن التي يلجأ إليها المدنيون في أغلب الأحيان بحثا عن مأوى. فيجب احترام تلك المؤسسات دون استثناء، وأي هجوم عليها يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني. تدين الأرجنتين الهجوم على المستشفى الأهلي العربي الواقع في شمال قطاع غزة، والذي أسفر عن سقوط مئات القتلى والجرحى.

وكما أكدت وكالات الأمم المتحدة المختلفة، فإن الحالة الإنسانية في قطاع غزة كارثية. يجب أن نتاح للسكان الفلسطينيين الذين يعيشون في غزة إمكانية الحصول على الخدمات العامة الأساسية لكي يتمكنوا من تلبية احتياجاتهم الأساسية الضرورية. ويتحتم فتح ممرات إنسانية آمنة حتى يتسنى وصول المعونة الدولية إلى المحتاجين في أسرع وقت ممكن. ونرحب في هذا الصدد بإعادة فتح معبر رفح لإيصال المعونة الإنسانية إلى غزة. نأمل أن تكون هذه خطوة أولى نحو توفير المستدام للإمدادات الأساسية بطريقة آمنة ودون عوائق. والأرجنتين مستعدة للتعاون مع الجهود الإنسانية الدولية من خلال لجنة ذوي الخوذ البيض. وقد أعربنا عن استعدادنا في هذا الصدد لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين.

يشعر بلدي بالقلق إزاء زيادة التوترات على حدود إسرائيل مع سورية ولبنان، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التدهور في الاستقرار الإقليمي. ولذلك نناشد جميع الأطراف أن تتجنب تصعيد المواجهات، والتي يستحيل التنبؤ بعواقبها. إن الأرجنتين مقتنعة بأنه لا يوجد حل عسكري للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ولا يوجد حل يتم فرضه من خلال الهجمات الإرهابية. بل على العكس من ذلك، لا يمكن تحقيق سلام نهائي في المنطقة إلا من خلال مفاوضات بحسن نية بين الإسرائيليين والفلسطينيين وعلى أساس رؤية دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره أن يجددا التزامهما بخطة السلام في الشرق الأوسط. إن مخاطر التقاعس أكثر من واضحة، وما فتئت نشاهدها برعب في الأيام الأخيرة. تقع

لاستعادة الحياة الطبيعية. وأختتم بياني بإعادة تأكيد التزام الهند الثابت بتحقيق حل عادل وسلمي ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وقبل أن أختتم بياني، كانت هناك ملاحظة ذات طابع مألوف أدلى بها أحد الوفود، مشيراً إلى أقاليم الاتحاد التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من بلدي وغير قابل للتصرف. وحرصاً على الوقت، سأتعامل مع تلك الملاحظات بالازدراء الذي تستحقه ولن أمنحها شرف الرد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة براتيسيتيد (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): هذه أوقات صعبة للغاية بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين والشرق الأوسط بأسره.

لقد أدانت النرويج بشدة هجمات حماس الإرهابية الشنيعة، التي قتلت أكثر من 1 000 مدني إسرائيلي وأخذت أكثر من 200 رهينة. ينبغي إطلاق سراح الرهائن فوراً ودون قيد أو شرط. إن لإسرائيل الحق في الدفاع عن النفس، ولكن تدابير الدفاع يجب أن تكون ضرورية ومتناسبة. فيجب أن تكون العمليات العسكرية متناسبة ومتماشية مع القانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك اتخاذ جميع التدابير الممكنة لمنع وقوع إصابات بين المدنيين والحد من الأضرار.

إن الأنباء التي نلقاها عن الظروف الإنسانية داخل غزة مروعة. فلا يمكن لهذا أن يستمر. لقد تم عملياً قطع المياه والكهرباء والغذاء والدواء. ونرحب بدخول أولى الشاحنات المحملة بالمعونة الإنسانية إلى غزة، ولكن هناك حاجة إلى المزيد. يجب أن يكون الحصول على المساعدات الإنسانية غير مقيد ومستدام. وقد انضمت النرويج إلى الدعوة إلى هدنة إنسانية في القتال لتيسير ذلك. والأمر الأكثر إلحاحاً هو ضرورة إعادة توفير إمدادات المياه والكهرباء والسماح بدخول الوقود.

إن القانون الدولي الإنساني ينطبق على جميع أطراف النزاع. وعلى حد تعبير الأمين العام، "للحرب قواعد". إن أخذ الرهائن، وكذلك أي استخدام للمدنيين كدروع بشرية، أمر محظور تماماً. فلا يمكن استخدام حرمان السكان المدنيين من الحصول على الغذاء والماء والرعاية الصحية كاستراتيجية حربية.

المدنيين وجرح آلاف المدنيين. نتقدم بتعازينا القلبية لأسر الضحايا، إلى جانب صلواتنا من أجل الشفاء العاجل للجرحى. وقد ذكر رئيس وزرائنا بوضوح أنه يجب تحميل المتورطين المسؤولية. إن الخسائر في صفوف المدنيين في هذا النزاع الدائر تشكل مصدر قلق بالغ ومستمر. ويتعين على الطرفين حماية المدنيين، وخاصة النساء والأطفال.

لا بد من معالجة الأزمة الإنسانية التي تتوالى فصولها. ونرحب بجهود المجتمع الدولي الرامية إلى وقف التصعيد وإيصال السلع الإنسانية إلى سكان غزة. وقد أرسلت الهند إلى شعب فلسطين 38 طناً من السلع الإنسانية، بما في ذلك أدوية ومعدات. كما نحث الطرفين على العمل من أجل تهيئة الظروف اللازمة لإحلال السلام واستئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين، بما في ذلك من خلال وقف التصعيد وتجنب العنف.

لقد أيدت الهند دائماً حل الدولتين الذي يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض، والذي يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة تتوفر لها مقومات البقاء وتعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، جنباً إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل، مع مراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. وتحقيقاً لتلك الغاية، نكرر التأكيد على ضرورة الاستئناف المبكر لمفاوضات السلام المباشرة. وتواصل الهند، من جانبها، دعم الشعب الفلسطيني من خلال شراكتنا الإنمائية الثنائية، التي تغطي مجموعة واسعة من القطاعات مثل الصحة والتعليم وتمكين المرأة وتنظيم المشاريع وتكنولوجيا المعلومات. كما أننا ندعم مؤسسات فلسطينية ذات قواعد شعبية في مبادراتها الإنمائية. وندعم منذ عقود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في تقديمها للخدمات الإنسانية. وستواصل الهند إرسال المساعدة الإنسانية إلى شعب فلسطين في هذه الأوقات الصعبة الراهنة.

لقد أكد التصعيد الحالي مرة أخرى ضرورة الاستئناف الفوري للمفاوضات المباشرة ذات المصداقية بين إسرائيل وفلسطين. فيجب بذل كل جهد ممكن لتهيئة الظروف المؤاتية لاستئناف تلك المحادثات. إننا نرحب بجميع الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد بيريس أيستاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): منذ سنوات ونحن نشهد العدوان العسكري الإسرائيلي المنهجي والوحشي على الشعب الفلسطيني. ومنذ سنوات ونحن نشجب سياسات الهيمنة العنصرية والقمع والاحتلال الاستعماري والفصل العنصري التي تمارسها السلطة القائمة بالاحتلال. منذ سنوات ونحن نشجب الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان والعقوبات الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل بشكل يومي. ومنذ سنوات ونحن نشجب السياسة المتنامية للمستوطنات والضم وعمليات الإخلاء وتدمير المنازل ونقل المستوطنين. منذ سنوات ونحن نحذر من ضرورة وضع حد للخطاب التحريضي الذي يستثير الجماعات المتعصبة ويشجع على ارتكاب جرائم الكراهية وشن الهجمات على المواقع الدينية، ضمن أعمال أخرى.

منذ سنوات ونحن نطالب بأن يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته بموجب الولاية التي أناطها به الميثاق التأسيسي لمنظمتنا. ومنذ سنوات ونحن نطالب مجلس الأمن بضمان الامتثال لقراراته، الملزمة قانوناً لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دون استثناء من أي نوع. ومنذ سنوات ونحن نشير إلى أن القيام بخلاف ذلك لن يؤدي إلا إلى تشجيع إسرائيل على مواصلة عدوانها الإجرامي وممارساتها القاسية واللاإنسانية وسياساتها التي تهدف بوضوح إلى السيطرة الكاملة على الأرض الفلسطينية المحتلة.

ولأسف، نؤكد اليوم، دون خوف من أن نكون مخطئين، أن مجلس الأمن، نتيجة لإطار الإفلات من العقاب الذي استمر على مر الزمن بسبب حق النقض المتكرر لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لصالح شريكها في الإبادة الجماعية، قد حول هذا الجهاز إلى ميسر لما نشهده حالياً من عنف وموت ودمار.

نغتتم هذه الفرصة لنعرب عن تعازينا لأسر وأحباء جميع الأبرياء الذين فقدوا حياتهم خلال الأيام الـ 17 الماضية، والتي ستكون بلا شك

وبصفتنا رئيساً للجنة الاتصال المخصصة لتتسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني التابعة لمجموعة المانحين، فإننا نقيم باستمرار الكيفية التي يمكننا بها جمع الأوساط المانحة معا لمناقشة الاحتياجات الكبيرة التي يواجهها الفلسطينيون، داخل غزة وخارجها على حد سواء. ولقد قمنا منذ بداية هذه الأزمة بزيادة دعمنا لفلسطين بمبلغ إضافي قدره 130 مليون كرونة نرويجية، بما في ذلك الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من أجل عملها الذي لا غنى عنه. وتشجع النرويج جميع المانحين على مواصلة دعمهم وزيادته. ليس هذا هو الوقت لوقف الدعم المقدم إلى السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني. وتشعر النرويج بقلق شديد إزاء انتشار النزاع. فالمزيد من تصعيد العنف في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك في سائر منطقة الشرق الأوسط، ستكون عواقبه وخيمة.

عندما نخرج من أنقاض هذه الأزمة الرهيبة يجب أن نعود إلى الطاولة لإرساء أفق سياسي لحل الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وعلى الرغم من التحديات، فإن قيام دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة ومتصلة الأراضي، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، وبحدود تستند إلى حدود عام 1967، يظل أفضل الطرق وأكثرها استدامة نحو سلام يفيد كلا الشعبين. يجب أن ننظر إلى ما بعد هذه الحرب وما وراء منطق الأسلحة. على المدى الطويل، الحل التفاوضي القائم على وجود دولتين هو وحده الذي سيوفر إطاراً لفيض من الفرص الجديدة لزيادة التعاون والأمن والاستقرار والتكامل في الشرق الأوسط.

إننا نمر بمنعطف حرج وخطير. ويدفع السكان المدنيون ثمناً باهظاً لهذا الصراع. فيجب أن نفعل كل ما في وسعنا لتجنب المزيد من تصعيد المعاناة الإنسانية.

اليوم هو يوم الأمم المتحدة. ولذلك اسمحو لي في الختام أن أشيد بموظفي الأونروا الذين فقدوا حياتهم في غزة، وأن أعرب عن امتناننا للعديد من موظفي الأمم المتحدة الذين يواصلون الاضطلاع بعملهم الهام في أصعب وأخطر الظروف.

إننا نتساءل أين هو ما يسمى بالمجتمع الدولي - حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الغربيين وأتباعها - والذين، في أية حالة أخرى، يتظاهرون بأنهم يعطونا دروسا في حقوق الإنسان، ويدعون إلى حماية المدنيين ويطالبون بوصول المعونة الإنسانية المطلوبة الآن على أرض الواقع دون عوائق وعراقيل.

ونتساءل عما إذا كانت هذه هي القواعد التي تشير إليها حكومة الولايات المتحدة عندما تروج لتوطيد ما يسمى بالنظام العالمي القائم على القواعد - قواعد الاستثناء، والانفرادية، والتفوق، والكيل بمكيالين، والتفسيرات الذاتية للالتزامات الدولية. ولا يفاجئنا بأي حال من الأحوال صمت الولايات المتحدة الذي يصم الآذان، والذي يشكل مثالا واضحا على تواطؤها في هذا الصراع وصراعات عديدة مؤلمة أخرى في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإننا ندعو إلى الإحاطة علما بعناية بسلوك ومواقف البلدان التي تسعى إلى تبرير ما لا يمكن تبريره، بما في ذلك من خلال تقديم مشاريع قرارات لا تؤدي إلا إلى الاستهزاء بالعالم. وعلى الرغم من أن هذا خطأ أخلاقي ومعنوي، إلا أن التاريخ قد أظهر لنا أن نفاقهم لا يعرف حدودا وأنهم لن يخلجوا غدا من تقديم أنفسهم مرة أخرى كقادة مفترضين بشأن قضايا هامة أخرى.

إن الحالة على أرض الواقع مأساوية حقا. الحالة الإنسانية مستمرة في التدهور كل دقيقة، يوما بعد يوم، بينما لا يزال هذا الجهاز مشلولاً. وقد أثبتت ذلك الحقائق وأكدته التقارير الواردة من الهيئات والوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من الجهات الفاعلة الإنسانية في الميدان، والتي لم تُستثن من العنف الوحشي، بل وفقدت أرواحا في بعض الحالات. ويمكننا أن نرى ذلك من الصور التي انتشرت في جميع أنحاء العالم منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. إنها حقيقة لم يعد من الممكن التقليل من شأنها أو إخفاؤها وستعيش في ذاكرة الأجيال التي لن تتمكن أبدا من نسيان المذابح التي لا تزال تحدث الآن. لقد تم في الأسبوعين الماضيين قصف ملاجئ بأكملها؛ وتدمير مستودعات الأغذية؛ وقُتل الآلاف من المدنيين الأبرياء - بمن فيهم النساء والأطفال، فضلا عن موظفي الأمم المتحدة

علامة فارقة لما قبل وما بعد أحد أكثر الصراعات إبلاما التي واجهتها البشرية لأكثر من 75 عاما.

إن المجتمع الدولي وشعوب العالم لا تشهد اليوم هجوما جديدا، بل تشهد تصعيدا لم يسبق له مثيل في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، الذي ينطوي على إمكانية تفاقم التوترات والانقسامات في جميع أنحاء الشرق الأوسط، مما يهدد السلم والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

إن تصاعد العنف والعدوان العسكري خارج قطاع غزة، بما في ذلك ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، بدءا من القصف غير المبرر للهياكل الأساسية المدنية في مدينة دمشق، إلى تكديس القوة التدميرية في المنطقة، بحاملات الطائرات وقوات دول من خارج المنطقة، يدل على النية الواضحة للسلطة القائمة بالاحتلال وشريكها وحاميتها الرئيسية، حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، لتصعيد الصراع والتوترات الجيوسياسية، والحفاظ على هيمنتها في المنطقة، بما في ذلك عن طريق شن عمليات على جبهات أخرى، بهدف تغيير الشرق الأوسط بالكامل والاستفادة من هذا الوضع ليس فقط لضم قطاع غزة، ولكن أيضا لنشر عملية تهدف إلى التطهير العرقي للسكان المدنيين الفلسطينيين الباقين على قيد الحياة في ما يسمى بأكبر سجن مفتوح في العالم.

وإزاء تلك الخلفية، من الواضح أن النظام الإسرائيلي لا ينتهك فقط كل قرار من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة بشكل صريح وصارخ ومتعمد ومنهجي وبالإفلات من العقاب، بل ينتهك أيضا المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين، وكذلك اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها، والتي، من بين أمور أخرى، تنظم وحشية الحروب. ومن الواضح إذن أن السلطة القائمة بالاحتلال تعتقد أنها فوق القانون وأنها ليست ملتزمة بأي حال من الأحوال بتحقيق حل الدولتين، الذي يعيش فيه شعبان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

رفاه السكان المدنيين وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. ووسط هذه الحالة الدولية الراهنة وخطورة الوضع على أرض الواقع، نطالب أيضا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالعودة إلى طريق الشرعية الدولية. يتعين على إسرائيل أن تنهي حصارها لقطاع غزة والتشريد القسري للسكان المدنيين الفلسطينيين. ويتعين عليها أن تضع حدا لهجماتها العشوائية على السكان وعلى البنية التحتية المدنية الأساسية. ويتعين عليها أن تسمح بدخول المساعدة الإنسانية دون عوائق والإجلاء الآمن للمدنيين الذين يحتاجون إلى رعاية طبية طارئة. كما يتعين عليها أن تسمح لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بالاضطلاع الكامل بالولاية الموكلة إليها.

وأخيرا، نؤكد أن الوقت قد حان لأن يصبح وعد السلام والعدالة والحرية المنصوص عليه في الميثاق حقيقة واقعة للشعب الفلسطيني الذي يطالب بحقه في تقرير المصير وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة. وفي الوقت نفسه، نجدد مرة أخرى تضامنا الثابت مع شعبنا الفلسطيني الشقيق، ودعما الثابت لقضيته العادلة وقضية شهدائه. إن تلك القضية هي مرادف لضيم وكرامة شعوب العالم، التي تطالب من كل أركان العالم بالوقف الفوري اليوم للعدوان العسكري الوحشي على دولة فلسطين واستمرار احتلالها وقهرها. لقد حان الوقت للاستثمار في السلام والعدالة والحرية لصالح رفاه شعوب بأكملها، وتحية أي حسابات سياسية أو طموحات للسيطرة الاستعمارية الجديدة جانبا وإلى الأبد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد لارسن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة، وأشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الآخرين من الأمم المتحدة الذين قدموا لنا المعلومات هذا الصباح.

لا تتحدث أستراليا عادة في هذه المناقشة، لكن هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر وعواقبها تقتضي التعليق. لقد شنت حماس هجوما إرهابيا شنيعا على إسرائيل وشعبها. إن لإسرائيل حقا واضحا في الدفاع عن نفسها. وقد أدانت الحكومة والبرلمان الأستراليان إدانة قاطعة

والصليب الأحمر وعاملين بالصحافة الدولية؛ وشنت غارات جوية على المنازل والمستشفيات. وقد شاهدنا جميعا ونحن في حالة صدمة بينما تتوالى فصول تلك الأحداث. إنها ليست مجرد إحصاءات، ولكنها حقائق قائمة في الفضاء العام وأرواح بشرية أزهقت.

ومع ذلك، تصر واشنطن على أن إسرائيل، وفقا لتقييماتها المفترضة، ليست مسؤولة وأن السلطة القائمة بالاحتلال تستخدم القوة المتناسبة في ممارسة حقها في الدفاع عن النفس. ولكن لسوء حظ الولايات المتحدة لم يعد لتلاعبها بالحقائق وتقنيات التلاعب بالعقول التأثير الذي كان لها من قبل، وذلك لأن العالم الذي نعيش فيه اليوم متصل على نطاق واسع، وهذا بفضل التكنولوجيا والشبكات الاجتماعية. وبالتالي فإن الأدلة ماثلة أمام أعين العالم. فلا جدال في مسؤولية النظام الإسرائيلي ولا يمكن دحضها. ومن المؤسف أن نرى كيف أن عددا من الحكومات ترفض الإدانة القاطعة للعنف العشوائي ضد المدنيين الأبرياء، بل هي على العكس من ذلك تفضل التشجيع على ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، فضلا عن إطالة أمد هذا الصراع. وقد اختارت اليوم مرة أخرى اللامبالاة، والأسوأ حتى من ذلك أنها اختارت التواطؤ. إنها تحاول إعطاء تفويض مطلق للمعتدي ليس فقط لمواصلة سياسة الإبادة لشعب بأكمله ولكن أيضا للثأر منه، وهو الشعب الذي ببساطة يطالب بحقه في وطن حر. وهذا هو بالضبط ما تسعى إليه الولايات المتحدة بمشروع قرارها غير المقبول.

اليوم، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية لدخول ميثاق الأمم المتحدة حيز التنفيذ، تؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية من جديد موقفها التاريخي والمبدئي الداعم للقضية الفلسطينية العادلة. ولن نكل من الدفاع عن حق شعبنا الفلسطيني الشقيق غير القابل للتصرف في الوجود، وليس مجرد البقاء على قيد الحياة، في دولة فلسطين الحرة والمستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، على طول حدود ما قبل عام 1967. وسنواصل تقديم الدعم الحاسم لجميع الجهود الدولية التي ستقربنا من تحقيق سلام عادل وشامل ودائم وحل قضية فلسطين.

والآن، وفي غياب أفق سياسي ذي مصداقية، يتحتم علينا أن نتقدم بشعور من الإلحاح نحو اعتماد تدابير ملموسة تمكننا من ضمان

إننا أمام وضع استثنائي قررت فيه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تجاهل كل تطور في القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، اللذين يشكلان أساس السلم والأمن الدوليين.

وكما ذكر مرارا في هذه القاعة، قررت إسرائيل إنزال عقاب جماعي على جميع الفلسطينيين في غزة - الذين يطلق عليهم هنا اليوم الوحوش والهمج - بالإضافة إلى قصف منازلهم وتركهم دون طعام أو وقود أو علاج طبي أو ماء. وقد فعلت كل ذلك وهي تستخدم الحجة الزائفة لحق الدفاع عن النفس الذي أصبح وفقا لإسرائيل، وكما قالت في مجلس الأمن اليوم، واجبا من أجل الدفاع عن الغرب.

ومن غير المعقول أنه على الرغم من هذه الكارثة قد تم منع المجلس مرة أخرى من اعتماد مشروع قرار كان يمكن أن يجلب للفلسطينيين القليل من الضوء في نهاية النفق. إننا ندعو المجلس والجمعية العامة إلى اتخاذ إجراء عاجل. إن حياة الفلسطينيين لها نفس قيمة حياة أي مواطن في العالم. وهناك حاجة ملحة إلى وقف قتل المدنيين الفلسطينيين ووقف معاناة هذا الشعب الشقيق.

إن من الأهمية بمكان في هذا الوقت تلبية احتياجات الفلسطينيين في غزة. ولا بد أن يكون وقف إطلاق النار إحدى الأولويات، وذلك من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية بشكل عاجل ومواجهة تشريد السكان المدنيين، وخاصة الأطفال والنساء والمسنين. يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم لمن هم في أمس الحاجة إليه في المنطقة، وذلك من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والوكالات الإنسانية الأخرى.

اليوم، في يوم الأمم المتحدة، فإن بوليفيا، التي تحترم القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والدول الأعضاء، ستقف على الجانب الصحيح من التاريخ - إلى جانب حقوق الشعب الفلسطيني وليس إلى جانب السلطة القائمة بالاحتلال. وبالتالي نؤكد من جديد أن السبيل الوحيد للحفاظ على كرامة الشعب الفلسطيني وحريته هو الاعتراف بفلسطين كدولة كاملة العضوية، داخل الحدود الدولية لما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

الفظائع التي ارتكبتها حماس ودعيا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن في غزة. وتؤيد أستراليا الجهود الرامية إلى احتواء الصراع وتسعى إلى العمل مع الذين يتشاطرون هدف تهدئة الوضع في المنطقة وتجنب امتداد الصراع.

لقد تسببت أعمال حماس في سيناريو مدمر في إسرائيل وغزة. وموقف أستراليا يتمثل في أنه يجب أن تكون حماية أرواح المدنيين الأولوية العليا ويجب مراعاة قواعد الحرب والقانون الدولي الإنساني. إن الحالة الإنسانية في غزة مروعة. وتدعو أستراليا إلى وصول المساعدات الإنسانية فورا وبشكل آمن ومستمر ودون عوائق لضمان الإغاثة الإنسانية الأساسية للمدنيين المحتاجين في غزة. وقد تعهدنا بإسهام أولي في تقديم المساعدة الإنسانية من خلال شركاء موثوق بهم مثل اليونيسيف.

إن حماس لا تمثل الشعب الفلسطيني ولا احتياجاته وتطلعاته المشروعة. وهي تقف في طريق مستقبل سلمي للإسرائيليين والفلسطينيين، الذين لهم الحق في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. لا يمكن تحقيق السلام الدائم من خلال العمليات العسكرية. ونكرر دعوتنا إلى إحلال السلام في شكل حل الدولتين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

السيد باري رودريغيس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نشكر البرازيل على عقد هذه الجلسة لتناول الحالة الحرجة التي يعاني منها الفلسطينيون في غزة في هذه اللحظة بالذات. كما نعرب عن تقديرنا للإحاطات الهامة التي قدمها الأمين العام والمنسق الخاص ونائب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط،

أود أن أبدأ ببياني بالإعراب عن تضامننا ودعم حكومة وشعب بوليفيا لشعب فلسطين، الذي يعاني من الإبادة الجماعية البشعة التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل. إننا ندين الهجوم على المستشفى الأهلي الذي قتل فيه مئات الأشخاص، وكذلك مقتل موظفي الأمم المتحدة ومتطوعيها.

متوسطة منذ بدء العدوان العسكري الإسرائيلي. ويظل أكثر من مليون شخص نازحين داخليا، بما في ذلك قرابة 60 ألفا في 150 مرفقا تابعا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ليس لديهم ما يكفي من الغذاء والماء والوقود للبقاء على قيد الحياة. إن واجبنا الأول هو ضمان تقديم المساعدة الإنسانية الضرورية والكافية والمنقذة للحياة لإنقاذ الناس الذين نجوا من الهجوم العسكري الوحشي الذي شنته إسرائيل.

ثالثا، لقد كانت الأونروا شريان حياة للفلسطينيين، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في غزة. إننا ندن قتل العاملين في مجال المعونة التابعين للأمم المتحدة وغيرهم والعاملين في مجال الصحة والصحفيين في غزة. فمُنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر قتلت إسرائيل 35 موظفا في الأونروا، بمن فيهم ستة موظفين خلال الـ 24 ساعة الماضية. وقد تضررت ما مجموعه 40 منشأة تابعة للأونروا. يجب ألا يكون موظفو الأونروا ومرافقها أهدافا لأي هجوم.

رابعا - وهذا ليس مستغربا - فإن إسرائيل، التي تعكس طبيعتها، ما فتئت تشن هجمات على المستشفيات ومخيمات اللاجئين، بل وتطالب الأونروا بإخلاء المدارس. لقد صُدم العالم بأسره من الوحشية التي لا يمكن تصورها للقصف الشنيع للمستشفى الأهلي المعدادني في غزة. وحتى خلال هذه الحالة التي لا تطاق، لم توقف إسرائيل هجماتها في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. فلقد قُتل ما مجموعه 91 فلسطينيا وأصيب 1 734 آخرون بجروح في الضفة الغربية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. علاوة على ذلك، نحن نرفض رفضا قاطعا دعوة إسرائيل إلى تهجير الفلسطينيين قسرا من وطنهم، والتي هي محاولة للتسبب في زيادة تدهور الحالة الإنسانية في المنطقة بأسرها. وفي هذا الصدد، نحث المجلس على اتخاذ الإجراء اللازم للوقف الفوري لهجمات إسرائيل ومحاسبتها على جرائم الحرب التي ترتكبها وازدراءها الصارخ للقانون الدولي الإنساني.

ما فتئت إسرائيل تواصل سياساتها وممارساتها غير القانونية لترسيخ احتلالها غير المشروع للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس

واسمحوا لي أن أقول لأخواتنا وأشقائنا الفلسطينيين إن بوليفيا تقف إلى جانبهم. وتقف شعوب العالم إلى جانبهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد شتيل (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): نشكر رئاسة البرازيل على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وأشكر أيضاً جميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الشاملة.

إنه أمر غير مقبول ويصعب تحمله اليوم أنه وبينما ندلي هنا ببيانات طويلة عن القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وحماية المدنيين وجرائم الحرب يموت الناس في غزة، بمن فيهم الأطفال. لقد قُتل خلال الأسبوعين الماضيين أكثر من 5 000 شخص في غزة، أكثر من 2 000 منهم أطفال. وتشكل النساء والأطفال أكثر من 62 في المائة من الوفيات. بالإضافة إلى ذلك، أُصيب أكثر من 8 000 شخص بجروح.

وبسبب الهجمات العشوائية وغير المتناسبة التي تشنها إسرائيل، تتراكم الجثث، وتسوى المنازل بالأرض، ويفر المدنيون العزل لإنقاذ حياتهم، بمن فيهم الأطفال والنساء والشيوخ. إن هذا العقاب الجماعي الشنيع الذي يُرتكب ضد السكان المدنيين غير مقبول بموجب جميع المذاهب القانونية والأخلاقية، وهو انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان ويرقى إلى مرتبة جرائم الحرب.

واسمحوا لي أن أسلط الضوء على بضع نقاط.

أولا وقبل كل شيء، نحن بحاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار من أجل إنقاذ السكان في غزة الذين لا حول لهم ولا قوة ويواجهون عمليات قصف مستمرة وعشوائية. وإذ نأسف لفشل مجلس الأمن في اعتماد مشروع قرار بشأن وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، نحث المجلس مرة أخرى على اتخاذ الخطوات اللازمة للتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة.

ثانيا، إن 30 في المائة من جميع الوحدات السكنية في قطاع غزة إما دُمرت أو أصبحت غير صالحة للسكن أو أُصيبت بأضرار

تأمين الأحياء السكنية والمنشآت الصحية والتعليمية والاجتماعية ودور العبادة والبنى التحتية، والتوقف عن استهدافها، ورفض أي محاولات هدفها التهجير القسري لأبناء الشعب الفلسطيني من أراضيهم ومساكنهم في قطاع غزة، والامتناع عن أي ممارسات من شأنها اتساع دائرة العنف والحرب الراهنة.

إن مملكة البحرين بقيادة سيدي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المُعظم حفظه الله ورعاه، وتوجهات الحكومة برئاسة سيدي حضرة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه، لديها التزام راسخ بدفع عملية السلام العادل والشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، وتغليب الحوار والنهج السلمي في إنهاء الحروب وتسوية النزاعات الإقليمية والدولية كافة، وتوفير فرص الأمان والازدهار لجميع البشر دون تفرقة، وهو ما أكدته سيدي حضرة صاحب الجلالة أمام "قمة القاهرة للسلام"، التي استضافتها جمهورية مصر العربية يوم السبت الماضي.

ونشمن في هذا الصدد الجهود المخلصة ودعوة معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، في كلمته أمام "قمة القاهرة للسلام"، إلى الوقف الفوري لإطلاق النار لأغراض إنسانية، وضمان وصول المساعدات الإغاثية بشكل مستدام وفوري وبدون عوائق للمدنيين المحاصرين في قطاع غزة، وضرورة الامتنال للقانون الدولي الإنساني، عبر حماية المدنيين والمنشآت المدنية، وتأكيد أن "حل الدولتين هو الأساس الواقعي الوحيد للسلام والاستقرار الحقيقيين، وبناء مستقبل يليق بأحلام أطفال فلسطين وإسرائيل والمنطقة والعالم".

وتؤكد المملكة في هذا الصدد موقفها الثابت والداعم للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق في الحرية وتقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران/يونيه عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين، وفقاً للقانون الدولي ومبادرة السلام العربية وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، باعتبارها ضماناً حقيقية للتعايش بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي جنباً إلى جنب في أمان وسلام ووثاق.

الشرقية، وذلك بعد أن عزلت قطاع غزة عزلاً شديداً في ظل حصار دام قرابة 16 عاماً. ما فتئت إسرائيل تزدري جميع نداءات المجتمع الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وتتجاهل الدعوات المشروعة لتنفيذ حل الدولتين. لهذا السبب نحن هنا اليوم، ونشهد تصعيداً للعنف وقتل وجرح المدنيين.

نود أن نكرر أن الحل الوحيد لهذه الأزمة والسبيل الوحيد لإحلال السلام في فلسطين والمنطقة بأسرها هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة وذات سيادة، عاصمتها القدس الشرقية، في ظل حل الدولتين، على أساس حدود ما قبل عام 1967.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): يطيب لي بداية، السيد الرئيس، أن أهنيكم ووفد جمهورية البرازيل الاتحادية الصديقة على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر. كما أتقدم بالشكر لمعالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والسيدة لين هاستينغز، نائبة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومنسقة الأمم المتحدة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، على إحاطاتهم القيمة.

وفي هذا اليوم، يوم الأمم المتحدة، وإزاء ما تشهده المنطقة من تحديات خطيرة ذات أبعاد إنسانية مؤلمة، أود تأكيد أولويات مملكة البحرين، ممثلة في ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار وإنهاء العمليات العسكرية، وتوفير الحماية للمدنيين الأبرياء من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والإفراج عن جميع الأسرى والرهائن والمحتجزين، وتسهيل تدفقات المساعدات الطبية والغذاء والماء والوقود والكهرباء إلى قطاع غزة، بموجب القانون الدولي الإنساني، للتخفيف من هذه الكارثة الإنسانية وتأثيراتها على حياة أكثر من مليوني إنسان فلسطيني، أغلبهم من الأطفال والنساء.

وتجدد مملكة البحرين دعوتها إلى التهدئة وضبط النفس واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف، في

عن استخدام الهجمات العشوائية وغير المتناسبة. كما أنه يحظر استخدام الدروع البشرية.

يجب على أطراف النزاع اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية الخاضعة لسيطرتها من آثار الهجمات. إن حجم الدمار هائل، والأزمة الإنسانية التي نشهدها الآن واسعة النطاق.

وأرحب بأن هناك إمدادات أولية من المعونة التي تمس الحاجة إليها في الأيام الأخيرة، ولكن هذا جزء صغير مما هو ضروري لأهل غزة. فيجب استعادة الإمدادات الأساسية على وجه السرعة، بما في ذلك الغذاء والماء والإمدادات الطبية والطاقة.

إن القانون الدولي الإنساني يحظر مهاجمة الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين أو تدميرها أو إزالتها أو جعلها عديمة الفائدة. فيتعين على إسرائيل أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

المياه والغذاء والدواء تنفذ في غزة. فمن الضروري الآن زيادة حجم المعونة المسموح بدخولها إلى قطاع غزة، ويجب ألا يخضع المدنيون للعقاب الجماعي. يجب السماح للوقود، وهو ضروري لضمان قدرة المستشفيات ومنظمات الإغاثة على العمل، بالوصول إلى غزة حتى يمكن علاج المرضى والجرحى وحصول سكان غزة على الماء والغذاء وضروريات الحياة الأخرى. لا بد من معالجة هذه المسألة فوراً للتخفيف من معاناة المدنيين.

وتكرر أيرلندا النداء الذي وجهه الأمين العام غوتيريش لوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية. إن القدرة على وصول المساعدات إلى الناس بأمان أمر ضروري للغاية.

وفي مواجهة هذه الأزمة، أعلنت أيرلندا عن حزمة إضافية بقيمة 13 مليون يورو، بما في ذلك تمويل أساسي بقيمة 10 ملايين يورو. وينبغي للدول الأعضاء أن تكفل حصول وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على التمويل الكافي للاضطلاع بعملها الحيوي.

وفي الختام، نحث مجلس الأمن على تحمل مسؤولياته التاريخية في تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بتوفير الحماية الدولية للمدنيين، واحترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس، ووقف الإجراءات التي تؤدي إلى تهجير الفلسطينيين ومصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات غير الشرعية، وتيسير عمل المنظمات الإنسانية والإغاثية دون عوائق، وإحياء مفاوضات عملية السلام بما يفضي إلى حل الدولتين، باعتباره خياراً استراتيجياً لتحقيق السلام العادل والشامل وضمان حقوق شعوب المنطقة كافة في الأمن والسلام والرخاء والكرامة الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد ماكبين (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): إن الموت والدمار اللذين شهدناهما في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة منذ الهجوم الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر أمر مروع. وتشعر أيرلندا بقلق بالغ إزاء إمكانية التصعيد والمزيد من العنف الإقليمي. يجب معالجة الحالة الإنسانية الراهنة في قطاع غزة من خلال وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية.

تدين أيرلندا دون تحفظ الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس. لقد كانت أعمالاً وحشية استهدفت مدنيين أبرياء. ولا يمكن أبداً تبرير مثل هذه الأعمال. إن أخذ الرهائن جريمة مروعة. فيجب إطلاق سراح جميع الرهائن الذين أخذوا إلى قطاع غزة الآن وبدون أي شروط مسبقة.

وفي مواجهة هذه الوحشية، يحق لإسرائيل أن تدافع عن نفسها وعن شعبها بما يتماشى مع القانون الإنساني، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. إن من الأمور الأساسية لمفهوم الأمم المتحدة هو أن يتعين على الدول أن تمتثل للقانون الدولي، وأن على الدول التزامات، وأن حتى الحروب لها قواعد. فمن الضروري التمييز بين الشعب الفلسطيني وحماس. وتشعر أيرلندا بقلق بالغ إزاء قتل المدنيين في قطاع غزة. لقد قُتل آلاف الأشخاص في غزة خلال الأسبوعين الماضيين. ويجب أن تكون حماية المدنيين الأولوية العاجلة للمجتمع الدولي. إن القانون الدولي الإنساني يحظر استهداف المدنيين، فضلاً

ونشكر البرازيل على جهودها فيما يتعلق بعمل المجلس بشأن وصول المساعدات الإنسانية ونضم صوتنا للدعوة إلى هدنة إنسانية. وبالإضافة إلى قيام الاتحاد الأوروبي بمضاعفة مساعداته الإنسانية إلى غزة ثلاث مرات وإطلاق عملية جسر جوي إنساني، تدرس فنلندا خيارات لزيادة مساعداتها الإنسانية إلى غزة.

إن تجنب التصعيد أمر بالغ الأهمية - وهذا جهد دولي مشترك. ونعرب عن تقديرنا البالغ للدور الدبلوماسي الذي اضطلعت به بلدان المنطقة والولايات المتحدة على أرض الواقع. ونثني على مصر لاتخاذها المبادرة الهامة باستضافة مؤتمر قمة القاهرة للسلام. ونود أيضا أن نسلط الضوء على الدور البناء الذي اضطلعت به السلطة الفلسطينية وما زالت تؤديه كشريك للمجتمع الدولي بأسره.

وتبرز الحالة مرة أخرى أن السبيل المستدام الوحيد لإنهاء النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني هو الحل التفاوضي القائم على وجود دولتين. ومرجعياته معروفة جيدا. يجب النظر إلى غزة والضفة الغربية معا من أجل إنشاء دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء. وعلينا، كمجتمع دولي، أن نتحمل مسؤوليتنا بإعطاء أقوى دفعة ممكنة للمفاوضات حالما يصبح ذلك ممكنا.

وأخيرا، نعرب عن تقديرنا الكبير لموظفي الأمم المتحدة الشجعان وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني على عملهم المتقاني في ظروف يعرضون فيها حياتهم للخطر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد كريديكا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وآمل أن تسهم إسهاما قيما في إيجاد الحلول. وأشيد أيضا بجهود الرئاسة البرازيلية لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

وتدين بلجيكا بأوضح العبارات الهجمات الإرهابية الفظيعة التي ارتكبتها حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني في إسرائيل. يجب مكافحة الإرهاب في جميع الظروف. وتدعو بلجيكا أيضا إلى الإفراج

والحالة في الضفة الغربية تبعث على القلق الشديد. فهناك تزايد في عنف المستوطنين وفي المجتمعات المحلية التي يجري إخلاؤها من منازلها. فيجب ألا ننسى خطورة الحالة هناك بينما يتركز اهتمامنا على الأزمة في غزة.

إن أيرلندا ملتزمة بهدف تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط، على أساس حل الدولتين وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن الواضح أنه يجب على المجتمع الدولي أن يسارع إلى تنشيط عملية السلام التي من شأنها أن تجعل ذلك حقيقة واقعة. ولا يمكن أن يكون هناك أمن واستقرار في المنطقة بدون تسوية تسمح لجميع الناس، بمن فيهم سكان غزة، بالعيش بحرية وكرامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا.

السيد فويونما (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد فنلندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إننا ندين بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الجبان الذي شنته حماس على المدنيين في إسرائيل. لقد فقد الآلاف من الناس في إسرائيل والأراضي الفلسطينية حياتهم في الهجوم والتصعيد الذي أعقبه. يجب دائما احترام القانون الدولي الإنساني من جانب جميع أطراف الصراع، ويجب حماية جميع المدنيين في جميع الحالات. إن الأمن ملك للجميع.

تقر فنلندا بحق إسرائيل في حماية سكانها المدنيين. ونشدد على أن العمليات العسكرية يجب أن تكون متناسبة ومتماشية مع القانون الدولي الإنساني.

إننا ندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن المحتجزين في غزة، ونشيد بالدور الذي اضطلعت به مصر وقطر وبلدان أخرى في المنطقة مرة أخرى.

إن الحالة الإنسانية في غزة كارثية. ولا بد أن يصل المزيد من المساعدات إلى المدنيين بشكل عاجل. وتشغيل الممرات الإنسانية بشكل مستمر أمر بالغ الأهمية.

دعم الجهات الفاعلة ذات النوايا الحسنة في جهودها. وتتفق بلجيكا أيضا مع منظور المنسق الخاص فينسلاند بأن الإدارة الدائمة للنزاع دون معالجة أسبابه الجذرية ليست حلا مستداما. والعوامل المساهمة معروفة جيدا وكانت موضوع العديد من قرارات المجلس.

إن مسؤوليتنا جماعية. ويجب أن نضاعف جهودنا وفقا لذلك، وأن نيسر التواصل، وأن نضع الأساس لاستئناف المفاوضات، وأن نرفض بحزم كل خطاب الكراهية وغيره من أشكال الخلط غير المفيدة. وهذا هو هدف "جهود يوم السلام" التي قدمها الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية وجامعة الدول العربية في نيويورك في 18 أيلول/سبتمبر بدعم من الأردن ومصر. ومن الأهمية بمكان العمل معا بشكل بناء، مع الفلسطينيين والإسرائيليين، لإيجاد حلول لإنهاء الأزمة وبناء سلام دائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل موريتانيا.

السيد محمد لغظف (موريتانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي ببياني باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بصفتي رئيسا لمجموعة منظمة التعاون الإسلامي.

تتعدّد جلسة اليوم ونحن نشهد أعنف هجوم إسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والذي تجاوز جميع مستويات الوحشية، وأرهب السكان المدنيين بأسرهم وأسفر عن سقوط آلاف الضحايا. وحتى الآن، قتل أكثر من 5 000 فلسطيني وجرح أكثر من 4 000، بما في ذلك عدد هائل من النساء والأطفال. وعلاوة على ذلك، يجري تهجير مئات الآلاف من الأسر الفلسطينية قسرا، حيث تقدر الأمم المتحدة أن أكثر من مليون شخص قد نزحوا بالفعل. إنهم يفرون خوفا بينما تُهدم بيوتهم وأحيائهم ومدارسهم ومستشفياتهم وبنيتهم التحتية المدنية بشكل عشوائي ومتعمد جراء الغارات الجوية الإسرائيلية، وكل ذلك في انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني.

وردا على العدوان الإسرائيلي الشنيع، عقدت منظمة التعاون الإسلامي اجتماعا استثنائيا مفتوحا للجنة التنفيذية على مستوى وزراء الخارجية في 18 تشرين الأول/أكتوبر. واعتمد بياننا مشتركا يدعو إلى

الفوري وغير المشروط عن الرهائن. وتعترف بلجيكا اعترافا قاطعا بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. وهو حق غير قابل للتصرف بموجب القانون الدولي، ولكن يجب ممارسته وفقا للقانون الدولي الإنساني.

وتؤيد بلجيكا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود، بصفتي الوطنية، أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، في ضوء تعقّد المسألة والعاطفة التي تثيرها الحالة على أرض الواقع، يجب أن يستند عملنا إلى الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وكما أشار الأمين العام عن حق، فحتى الحروب لها قواعد. ويجب أن تكون حماية المدنيين - جميع المدنيين - شغلنا الرئيسي وموضوع جهود متزايدة من جانب المجتمع الدولي، على الرغم من أن حماية المدنيين هي المسؤولية الرئيسية لأطراف النزاع. وتحقيقا لتلك الغاية، أود أن أذكر بأن بلجيكا لا تؤيد محاولات فرض حصار كامل أو التهجير القسري أو استخدام المدنيين كدروع بشرية - في هذا السياق أو في أي سياق آخر. ويجب أن تحترم جميع الأطراف القانون الدولي وقرارات المجلس ذات الصلة. وتؤيد بلجيكا تنفيذ هدنة إنسانية في أقرب وقت ممكن، من شأنها أن تؤدي إلى وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية استجابة لنداءات الأمم المتحدة. ويجب تأمين وصول المساعدات الإنسانية، وإزالة أي عقبات. وفي هذا السياق، زادت بلجيكا مؤخرا تمويلها لعمليات الأمم المتحدة الإنسانية في المنطقة بمبلغ مليوني يورو.

ثانيا، يجب أن تركز الجهود الدبلوماسية الآن على التهذئة السريعة لمنع المزيد من المعاناة الإنسانية. وامتداد الصراع لن يفيد سوى أعداء السلام، وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود التي بذلت مؤخرا، وخاصة من جانب مصر.

ثالثا، تبرهن الحالة الراهنة مرة أخرى على الحاجة المطلقة إلى تحديد أفق سياسي يرمي إلى إيجاد حل مستدام ودائم للنزاع. إن أمن إسرائيل والمطالب المشروعة للشعب الفلسطيني لا يستبعد أحدهما الآخر - بل على العكس تماما. وتؤيد بلجيكا حل الدولتين، على أساس القانون الدولي. ومع ذلك، لن يكون ذلك الحل ممكنا إلا إذا تم

وإحراق الممتلكات والسيارات، وتدمير المحاصيل، واقتلاع الأشجار، وترويع المدنيين، وتشريد عشرات الأسر، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتؤكد منظمة التعاون الإسلامي مجددا رفضها القاطع لأية محاولات لتهجير السكان الفلسطينيين بالقوة والعنف، وغالبيتهم بالفعل لاجئون من قطاع غزة، أو لنقل الأزمة التي خلقها الاحتلال الإسرائيلي إلى البلدان المجاورة. وهي ترفض وتعارض بشكل قاطع أي محاولات لارتكاب نكبة أخرى ضد الشعب الفلسطيني. ولا يمكن السماح بحدوث ذلك تحت سمعنا وبصرنا. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يسمح بحدوث ذلك تحت سمعه وبصره، ويجب أن يتصرف فوراً للوفاء بواجبه بموجب الميثاق المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، اللذين يهددهما الظلم المستمر والأزمات الخطيرة التي لا يزال يثيرها. ومن الواضح أن غياب أي رادع أخلاقي أو قانوني أو سياسي على المسرح العالمي قد شجع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على أن تواصل بشكل صارخ سياساتها غير القانونية المتمثلة في المستوطنات الاستعمارية والضم، والتهجير القسري للمدنيين الفلسطينيين، والتطهير العرقي المنهجي، وأعمال الإرهاب المنظمة، وتدنيس الأماكن المقدسة، ولا سيما المسجد الأقصى، والتمادي في إنكارها وانتهاكها لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير والاستقلال.

وتعرب منظمة التعاون الإسلامي عن أسفها العميق إزاء استمرار فشل هذا الجهاز حتى الآن في اتخاذ قرار حاسم بوقف جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وفي جميع أنحاء السلطة الفلسطينية. إن مجلس الأمن يخفق في الوفاء بالتزاماته التاريخية تجاه قضية فلسطين - وهي التزامات لم يتم الوفاء بها بعد على الرغم من مرور أكثر من 75 عاماً، مما يقوض بشدة دوره الرئيسي في صون السلم والأمن الدوليين وحماية المدنيين العزل الذين لا حماية لهم. ويجب أن يتخذ مجلس الأمن والمجتمع الدولي، ككل، إجراء فوراً لوقف العدوان الإسرائيلي الوحشي، ووضع حد للإفلات من العقاب وضمان مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بما فيها

الوقف الفوري للعدوان الوحشي الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ويرفض استهداف المدنيين تحت أي ذريعة وتهجيرهم قسراً من ديارهم وتجويعهم وحرمانهم من الوصول الآمن إلى المساعدات الإنسانية. وجميع هذه الأعمال ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في انتهاك للأعراف والقوانين الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، إضافة إلى أبسط المبادئ والقيم الإنسانية المشتركة. وهذه الأعمال تستحق الشجب ويجب رفضها وإدانتها بحزم.

وتدعو منظمة التعاون الإسلامي إلى الوقف الفوري لهذا العدوان غير المشروع على الشعب الفلسطيني. ويجب أن يكون هناك وقف لإطلاق النار، ويجب أن تكون هناك حماية للسكان المدنيين في قطاع غزة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة. ويجب أن تؤمر إسرائيل بوقف جميع جرائمها ووحشيتها ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك من خلال إنهاء حصارها للانسان لغزة.

وتتشدّد منظمة التعاون الإسلامي، في هذا الصدد، على ضرورة تقديم المعونة الإنسانية والطبية والغوثية على وجه الاستعجال إلى قطاع غزة، بما في ذلك الأغذية والمياه والوقود والكهرباء ومواد الطوارئ غير الغذائية، بما في ذلك من خلال مؤسسات الأمم المتحدة، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

إن هناك حاجة ماسة إلى تلك المساعدات، لا سيما من جانب أكثر من مليون شخص نزحوا قسراً من منازلهم وفقدوا كل شيء نتيجة للعدوان. وتدرك منظمة التعاون الإسلامي أن التطورات جاءت على خلفية التصاعد الحاد والمستمر للعنف الإسرائيلي المنهجي وانتهاكات حقوق الإنسان والاستفزازات والتحريض وأعمال الإرهاب ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ومنذ بداية الشهر، صعّدت قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون المتطرفون هجماتهم الوحشية عبر المدن والقرى ومخيمات اللاجئين الفلسطينية، مما أسفر عن مقتل أكثر من 79 فلسطينياً، من بينهم 20 طفلاً، وهدم المنازل، وتدنيس الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية،

الفلسطيني منذ عقود من الاحتلال، وسعي إسرائيل من خلال حربها الوحشية إلى تصفية القضية الفلسطينية من خلال ارتكاب المجازر وجرائم الإبادة الجماعية بحق أبناء الشعب الفلسطيني، واتباع سياسة الأرض المحروقة. وما هي اليوم تذكرنا بتاريخها الأسود، حيث بلغ عدد ضحايا عدوانها القابل للزيادة خلال الأيام الماضية ما يزيد على 5 000 شهيد، جلهم من الأطفال والنساء، الأمر الذي يثبت وبما لا يدع مجالا للشك أن إسرائيل، بعقيدتها المتطرفة، وباستراتيجية الرعب التي تنتهجها هي الوجه الآخر لتنظيم داعش الإرهابي.

تعرب الجمهورية العربية السورية عن استنكارها لسلوك الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في مجلس الأمن، الذي تسبب بعجزه عن الاضطلاع بمسؤولياته في وقف العدوان الإسرائيلي. الولايات المتحدة لم تكف بتعطيل المجلس، بل سارعت لتعزيز آلة الحرب الإسرائيلية من خلال إرسال حاملات طائراتها إلى المنطقة وتزويدها لإسرائيل بالعتاد العسكري المتطور، إضافة إلى تخصيصها بدعم مالي بلغ بلايين الدولارات، ناهيك عن تسخير وسائل إعلامها لتشويه نضال الشعب الفلسطيني.

وفي هذا السياق، تشدد سورية على ضرورة تحمل مجلس الأمن لمسؤولياته في وضع حد للمجازر والجرائم الإسرائيلية ومساءلة مرتكبيها، بعيدا عن النفاق السياسي والمعايير المزدوجة. وترفض بشدة محاولات المساواة بين القاتل والضحية، بين قوة احتلال وشعب رازح تحت نير الاحتلال ومحروم من أبسط حقوقه منذ 75 عاما. كما تجدد سورية تأكيدها على دعم القضية الفلسطينية، وأنها لم ولن تدخر جهدا في الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في كفاحه المشروع لاستعادة حقوقه المسلوبة، بما فيها حقه غير القابل للتصرف في الدفاع عن نفسه ومقاومة الاحتلال وتحرير أرضه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

تطالب الجمهورية العربية السورية مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته لوضع حد للاعتداءات الإسرائيلية الهجمية على الشعب الفلسطيني عبر الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي وتقديم الدعم الإنساني العاجل

هذا العدوان وحصارها غير القانوني لقطاع غزة الذي دام أكثر من 16 عاما؛ وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني؛ وفتح ممرات إنسانية، مما يسمح بوصول الإمدادات الحيوية من الأدوية والأغذية وغيرها من ضروريات الحياة الأساسية إلى السكان المدنيين في قطاع غزة.

وفي الختام، أكرر دعم منظمة التعاون الإسلامي لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة غير القابلة للتصرف في العودة وتقرير المصير وتحقيق سيادة دولة فلسطين واستقلالها على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، استنادا إلى رؤية الدولتين، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

السيد دندي (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أدلي بهذا البيان نيابة عن السيد فيصل المقداد، وزير الخارجية والمغتربين.

يشهد شهر تشرين الأول/أكتوبر الجاري تصعيدا إجراميا إسرائيليا خطيرا فاق كل التصورات، وممارسات عدوانية وحشية بحق الشعب الفلسطيني الشقيق يندى لها الجبين وتشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. حيث يقوم الاحتلال الإسرائيلي بقصف الأبنية في غزة فوق رؤوس قاطنيها، بما في ذلك باستخدام الأسلحة المحرمة دوليا، ويقطع المياه والدواء والكهرباء والوقود وأبسط مستلزمات الحياة عن أهلنا الذين يعيشون في قطاع غزة، ويهددهم بالتهجير القسري. لقد أضافت إسرائيل إلى سجلها الإجرامي الحافل فصلا جديدا أشد قتامة ودموية، من خلال قصفها الهجمي لمستشفى المعمداني وكنيسة القديس بريفيريوس للروم الأرثوذكس، ثالث أقدم كنيسة في العالم، فضلا عن استهداف مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي ظن الفلسطينيون أنها قد تكون ملاذا آمنا لهم من القصف الإسرائيلي. إن هذه المجازر ما كانت لتحصل لولا إصرار بعض الدول الغربية على منح إسرائيل تفويضا مفتوحا، فيما يسمونه زورا وبهتانا بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، موفرين لها مظلة الحماية والإفلات من العقاب.

تؤكد سورية أن السبب الرئيس للتصعيد الحالي الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة هو الظلم الذي يتعرض له الشعب

للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ورفض أي مخططات أو محاولات لتجهيره.

ونؤكد على أن المنطقة لن تنعم بالاستقرار طالما استمر إنكار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وطالما استمر احتلال الأراضي العربية والتمادي في رفض تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

إن جرائم إسرائيل في فلسطين لا تتفصل ممارساتها في الجولان العربي السوري المحتل منذ عام 1967، والتي تتجلى في مواصلتها لسياساتها العدوانية بحق أهلنا في الجولان وممارستها لأبشع الانتهاكات للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني من اعتقال وقتل وتهجير وإمعان في سياساتها الاستيطانية التوسعية بهدف تكريس الاحتلال وزيادة أعداد المستوطنين وفرض التغيير الديمغرافي، فضلا عن سرقة موارد الجولان السوري الطبيعية ومصادرة الأراضي الزراعية وإقامة توريينات هوائية ضخمة على أرض ليست لها، وغيرها من المشاريع التي تتسبب في آثار كارثية.

وبالتزامن مع مواصلة إسرائيل لعدوانها على الشعب الفلسطيني في غزة، فإنها تمعن في اعتداءاتها المتكررة ضد سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها، حيث شنت إسرائيل يوم الأحد، 22 تشرين الأول/أكتوبر الجاري، وللمرة الثالثة على التوالي خلال حوالي أسبوع واحد، عدوانا جويًا مستهدفا مطاري دمشق وحلب الدوليين، ما أدى إلى استشهاد عامل مدني في مطار دمشق، وتعريض سلامة الطيران المدني للخطر، وتعطيل عمليات الأمم المتحدة الإنسانية، وإلحاق أضرار مادية بمهابط المطارين تسببت في خروجهما من الخدمة مجدداً، بعد أن تم إصلاحهما إثر العدوان الأخير. وذلك في دليل على الاستخفاف بحياة المدنيين ارتكاب الجرائم المتواصلة، وهو ما يشكل السمة الأساسية والثابتة للسلوك الإسرائيلي في المنطقة. ختاماً، وإذ تدين سورية انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي واعتداءاته

المتكررة على الأراضي السورية وعلى أهلنا في الجولان السوري المحتل، فإنها تحذر إسرائيل من مغبة التمادي في تلك الانتهاكات التي من شأنها إدخال المنطقة في دوامة أوسع من العنف الذي يصعب احتواؤه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ملديف.

السيدة حسين (ملديف) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفدي أن يعرب عن امتنانه للبرازيل على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة الوثيقة الصلة بالحالة في الشرق الأوسط، وعلى تقانيها المستمر من أجل حل الأزمة الراهنة في المنطقة. إضافة إلى ذلك، نود أن نشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية على رؤاهم الثاقبة القيمة.

إن ملديف تأتي إلى المجلس اليوم بقلب مثقل. نحن نشهد مأساة مستمرة الفصول استحوذت على اهتمام العالم - مأساة ينبغي أن تهز جوهر إنسانيتنا. لقد وصلنا إلى النقطة التي لا يمكننا عندها ببساطة تقديم الحقائق والإحصاءات الجافة. يجب أن نناشد كل واحد منكم أن يدرك حجم الألم والمعاناة الهائلة التي تتكشف فصولها في غزة وفي جميع أنحاء فلسطين.

العدوان العسكري الإسرائيلي على المدنيين الأبرياء، ولا سيما الأطفال، قد أطلق العنان لمستوى من الدمار لا يمكن للكلمات وصفه. إن الخسائر في الأرواح وتدمير المنازل والقصف المستمر لغزة يتحدى جميع مبادئ القانون الدولي والإنسانية الأساسية. إنها لحظة مخزية للغاية عندما يتعين علينا مناقشة هذه القضية الخطيرة. ونحن، كأعضاء في الأمم المتحدة، نتحمل المسؤولية عن حماية الأرواح البريئة من خلال الدبلوماسية وحل النزاعات بالوسائل السلمية. إن إلحاح الحالة لا يتطلب اهتماماً فحسب، بل يتطلب عملنا السريع والحازم. لقد حان الوقت الآن للوفاء بواجبنا.

واليوم نشهد ذروة لسبعة عقود من القمع، الذي تصاعد الآن إلى ألم ودمار يفوق خيالنا. وعجز المجلس عن مساءلة البلدان وإيجاد حل نهائي يفاقم الأزمة. ويجب أن نتذكر أن التعاون الدولي والدبلوماسية كانا حجر الزاوية في التصدي لهذه المآسي الإنسانية، ويجب أن يستمر ذلك.

في 18 تشرين الأول/أكتوبر، فشل المجلس في إدانة أعمال الإرهاب والعنف والأعمال العدائية ضد المدنيين الأبرياء. ولم يطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن أو بحماية العاملين في

وحماية السكان المدنيين. وتؤكد ملديف من جديد دعمها الثابت للشعب الفلسطيني في سعيه المشروع للحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير. ونناشد أعضاء المجلس أن يتخذوا إجراء سريعاً، ليس من باب الملاءمة السياسية ولكن كواجب أخلاقي يتجاوز الحدود والسياسات من أجل عالم أكثر سلاماً.

وفي الختام، تدعو ملديف المجلس إلى التصرف بتعاطف وشجاعة. إن حياة الأطفال الأبرياء والأسر في غزة معلقة في الميزان. ويجب أن نضع حداً للمعاناة وأن نكفل مستقبلاً أكثر إشراقاً وسلاماً للجميع ولكل الأجيال المقبلة. لقد حان الآن وقت العمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية التشيكية.

السيد كولهانك (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الجمهورية التشيكية البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

وتؤكد الجمهورية التشيكية مرة أخرى إدانتها الواضحة للهجمات الإرهابية الوحشية التي شنتها حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية ضد إسرائيل والتي أسفرت عن خسائر غير مسبوقة في الأرواح البريئة والمعاناة الإنسانية. ولا يزال أكثر من 200 شخص، بمن فيهم أطفال ومسنون محتجزين كرهائن لدى حماس. وتدعو حماس إلى إطلاق سراح جميع الرهائن فوراً، دون أي شروط مسبقة. ونشدد بقوة على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وعن شعبها ضد هذا الإرهاب، وفقاً للقانون الدولي.

هذه الحرب ليست خياراً لإسرائيل. إنه خيار حماس والمنظمات الإرهابية الأخرى دون أي اعتبار للعواقب على السكان الفلسطينيين.

ويُبلغ يوميا عن وقوع إصابات بين المدنيين - إسرائيليين وفلسطينيين. وتتعرض المنازل والمستشفيات والمدارس للأضرار. لقد رسخت حماس نفسها في المجتمعات المدنية وتستخدم المدنيين الفلسطينيين الأبرياء كدروع بشرية. وهذا أمر غير مقبول - إذ يتعين حماية جميع المدنيين في جميع الأوقات، تمثيلاً مع القانون الدولي الإنساني.

المجال الطبي والعاملين في المجال الإنساني والمستشفيات والمرافق. وعجز المجلس عن الاتفاق على وقف لإطلاق النار لأغراض إنسانية يؤكد الحاجة الملحة إلى إشراك تمثيل أوسع للدول الأعضاء في معالجة هذه المسائل الأمنية الحرجة.

ونحن لا نعرب عن الفزع فحسب، بل عن خيبة أمل عميقة إزاء فشل المجلس في التصرف بسرعة وحسم لإنهاء هذه الحالة المروعة. لقد أودى الهجوم المروع على المستشفى الأهلي في غزة بحياة مئات الأبرياء، بمن فيهم الأطفال. وهذا الهجوم قاس ويخلو من أي مظهر من مظاهر اللياقة الإنسانية، ويشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني. هذه المأساة كان يمكن تجنبها، تماماً مثل العديد من الهجمات الأخرى التي وقعت ضد المستشفيات والمدارس وأماكن العبادة والبنية التحتية المدنية الأخرى.

واسمحوا لي أن أتوقف لحظة لأذكر المجلس بأهمية التمسك بالقرارين 476 (1980) و 478 (1980)، اللذين يبطلان الإجراءات التي تغير وضع القدس، والقرار 2334 (2016)، الذي يميز أراضي إسرائيل بعد عام 1967. ومع استمرار احتلال فلسطين الذي طال أمده على الرغم من الاحتجاج الدولي، فإن الأمر لا يقتصر على مصداقيته، بل إن الواجب الأخلاقي على المجلس أن ينفذ قراراته لصون السلم والأمن العالميين. وعلاوة على ذلك، تؤمن ملديف إيماناً راسخاً بأنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم للنزاع إلا من خلال حل الدولتين المقبول دولياً، مع إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي هذا الوقت العصيب، تتضامن حكومة وشعب ملديف تضامناً عميقاً مع شعب فلسطين. وكدليل على تضامننا مع الشعب الفلسطيني، قرر الرئيس إبراهيم محمد صليح اليوم إرسال مليوني علبة تونة إلى فلسطين. ونأمل أن يذكر تبرعنا الصغير إخواننا وأخواتنا في فلسطين بأننا في جزر ملديف نقف معهم.

ونردد النداءات الحماسية من أجل وقف فوري لإطلاق النار، وإنشاء ممر إنساني، ووضع حد للتهجير القسري الجماعي في غزة،

وبقية المجتمع الدولي واجب حماية السكان المدنيين في فلسطين والسماح بوصول المعونة والإمدادات الإنسانية إلى سكان غزة، ولا سيما مياه الشرب والأغذية والأدوية والوقود لمحطات تحلية المياه. وستضعف الحكومة الإسبانية مساعدات إسبانيا لفلسطين هذا العام لتلبية الاحتياجات الناشئة عن الصراع.

وقد أعربنا عن قلقنا إزاء حالة أكثر من 200 رهينة، بمن فيهم مواطن إسباني. وينبغي إطلاق سراح جميع الرهائن فوراً ودون قيد أو شرط. استخدام الرهائن يشكل جريمة حرب.

إن امتداد الصراع إقليمياً - إلى الضفة الغربية وجنوب لبنان وبلدان أخرى في المنطقة - خطر كبير. ويجب تجنب تصعيد الصراع والأزمة الإقليمية بأي ثمن. ولهذا الغرض، يجب أن نتجنب الاستغلال السياسي للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. ومن الضروري دعم عمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي ما فتئت تسهم في تخفيف حدة التوتر بين الأطراف الفاعلة الإقليمية. وإسبانيا ملتزمة التزاماً راسخاً بذلك.

وما من شك في أن هذه المسائل ملحة. ومع ذلك، يجب علينا أيضاً التركيز على ما هو مهم. وبدءاً من الآن، يجب أن نحدد آفاقاً ذات مصداقية للسلام في اليوم التالي لوقف الأعمال العدائية الحالية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتحقيق الحل القائم على وجود دولتين حيث تتعايش الدولتان، إسرائيل وفلسطين، في سلام وأمن، وفقاً للمعايير التي أقرها مجلس الأمن مراراً.

وما فتئت إسبانيا مقتنعة بأن حل الدولتين هو الاستجابة الوحيدة الممكنة للتطلعات الوطنية للفلسطينيين والإسرائيليين. وتحقيقاً لهذه الغاية، نؤكد على ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام تشارك فيه الأطراف والمجتمع الدولي، في غضون فترة قصيرة من الزمن بعد توقف الأعمال القتالية الحالية. ويجب أن نستعيد الروح التي استرشد بها مؤتمر مدريد للسلام واتفاقات أوسلو في عام 1991. ويجب أن يكون الهدف توجيه عملية بدأت قبل أكثر من ثلاثة عقود إلى خاتمة ناجحة. هذه هي الطريقة الوحيدة لمنع دورات جديدة من العنف.

لقد ازدادت الحالة الإنسانية في غزة سوءاً. ونرحب بدخول قوافل المعونة إلى غزة خلال الأيام الماضية، ونؤيد النداءات الداعية إلى الإسراع بإبصال المعونة الإنسانية العاجلة، مع ضمان عدم إساءة استخدام الإرهابيين لتلك المعونة. ونشيد بجميع الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تهدئة الحالة والحيلولة دون تحول الصراع بين حماس وإسرائيل إلى حرب إقليمية. وتحقيقاً لتلك الغاية، لا بد من رفض الأعمال التي تعرض على العنف وتصعيد الصراع، ودعم الجماعات الإرهابية - مثل حماس والجهد الإسلامي الفلسطيني.

وتلتزم الجمهورية التشيكية التزاماً راسخاً بسلام دائم ومستدام يقوم على أساس حل الدولتين، والذي يظل الأساس الواقعي الوحيد لضمان أمن إسرائيل وتحقيق الرغبة الفلسطينية في إقامة دولة. وفي السياق الأوسع، نأمل أن يتسنى إعادة إرساء الديناميات الإيجابية التي ما فتئت المنطقة تعمل عليها. أخيراً وليس آخراً، اسمحوا لي أن أذكر أن الجمهورية التشيكية ترحب بالجهود الأخيرة التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية لمعالجة هذه الحالة المعقدة بتقديم مشروع قرار مجلس الأمن. ونأمل أن يتمكن المجلس من اتخاذ إجراء موحد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسبانيا.

السيدة خيمينيث دي لا هوث (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة. تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

في أعقاب هجمات حماس الإرهابية على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، تتدهور الحالة في الشرق الأوسط إلى تصعيد جديد للعنف مع عواقب لا يمكن التنبؤ بها على المنطقة وبقية العالم. وقد كررت حكومة إسبانيا إدانتها للإرهاب والعنف وتضامنها مع الضحايا. واعترفت إسبانيا بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد تلك الهجمات الإرهابية. ويجب أن يمثل هذا الدفاع امتثالاً تاماً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ونؤيد دعوة الأمين العام غوتيريش إلى هدنة إنسانية. فالحالة الإنسانية في غزة تزداد سوءاً يوماً بعد يوم. ويقع على عاتق إسرائيل

في النظام الدولي ومؤسساته وأخلاقياته. ألا ينطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على كل الناس حسب الميثاق؟ هل يقف عند حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة؟ هل أن أرواح الفلسطينيين وأمنهم لا قيمة لها ولا تستحق الدفاع عنها؟ وإلى متى سنظل نعتد نهج إدارة الصراع دون حل؟ وإلى متى سنظل نعالج تداعيات حلقات العنف والعدوان المتكررة التي تحصص في كل مرة آلاف الأرواح وتعمق المآسي الإنسانية دون معالجة السبب الرئيسي لكل الأزمات والشروع في المنطقة - ألا وهو الاحتلال، وعدم تطبيق القرارات الأممية الخاصة بالقضية الفلسطينية التي تجاوز عددها الألف، والاستخفاف بالقانون الدولي والإفلات من المساءلة؟

لذلك، وبقدر ما تؤكد تونس على ضرورة وقف العدوان وإغاثة الشعب الفلسطيني ومنع تهجيريه، فإنها تشدد على أنه لا يمكن معالجة الوضع بالأساليب القديمة.

بل يجب أن تتوفر إرادة سياسية صادقة قائمة على بُعد النظر والإيمان بالقيم الكونية للعدل والسلام والمساواة وحقوق الإنسان، وإحداث نقلة نوعية في الجهود الدولية، بعيدا عن الانحياز وسياسات الكيل بمكيالين من أجل إنهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من كافة حقوقه المشروعة والمعترف بها دوليا، بما يضع حدا لمعاناته ويحقق السلام ويعيد الأمن والاستقرار إلى المنطقة والعالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد بيريس (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر سري لانكا بقلق بالغ إزاء التصعيد المستمر للعنف والعمل العسكري في غزة، الذي أسفر عن مقتل وإصابة العديد من المدنيين الأبرياء والأطفال ويتسبب في حالة إنسانية خطيرة. وتدعو سري لانكا إلى حرية نقل المواد الأساسية والمساعدات الإنسانية، بما في ذلك الأغذية والوقود والأدوية والكهرباء وإمدادات المياه إلى غزة. وتدعو جميع الأطراف إلى وقف العنف فوراً واتخاذ خطوات لمنع وقوع المزيد من الإصابات بين المدنيين.

كما ندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة دعمه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي

السيد الأدب (تونس): أشكر الأمين العام والسيد تور فينسلاند والسيدة لين هاستينغز على إحاطاتهم.

على الرغم من سلسلة الاجتماعات التي عقدها مجلس الأمن خلال الأسبوعين الماضيين وما رافقها من مشاورات ومشاريع قرارات، لم يتوفق الأعضاء في اعتمادها. وتتواصل المجازر التي تقوم بها قوات الاحتلال ضد السكان الفلسطينيين، والتي راح ضحيتها حوالي 5 800 شهيد، من بينهم أكثر من 2 000 طفل، علاوة على أكثر من 16 000 جريح و 1,1 مليون مُهجّر قسري إلى حيث لا أمان، مع إغلاق وحرمان تام لسكان غزة من أبسط أسباب الحياة.

ومن المفارقات أننا نحتفل اليوم بيوم الأمم المتحدة وذكرى اعتماد ميثاقها، في ظل إخفاق صادم للمجموعة الدولية وللمجلس الأمن في التوافق على وقف إطلاق النار ومنع العدوان وتوفير الأمن والاستجابة الإنسانية، وفي الاضطلاع بمهمته الأساسية وفق المادة 24 من الميثاق في صون الأمن والسلام.

إن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من قتل ودمار وتهجير وحصار هو نتيجة طبيعية لصمت دولي طال أمده على الانتهاكات والسياسات العدوانية والاستهتار بالمواثيق الدولية والإنسانية من قبل السلطة القائمة بالاحتلال.

ونؤكد أنه من غير المقبول بكل المقاييس أن يستمر هذا الوضع؛ وأن يرتفع مجلس الأمن والأجهزة الأممية للتجاذبات والحسابات السياسية؛ أو أن تُطوع مفاهيم ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، على حساب أرواح وأمن وحقوق ملايين الفلسطينيين؛ وأن تستغل القوة القائمة بالاحتلال ذلك كغطاء وتبرير لمواصلة وتكثيف جرائمها في ظل إفلات تام من المساءلة، تحت ذرائع الحق في الدفاع عن النفس وسياسات الأمر الواقع.

إن تعامل المجتمع الدولي حالياً مع الوضع الخطير في المنطقة وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من إبادة جماعية يتعارض تماماً مع القيم الكونية والأهداف والمبادئ التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان، ويهز ثقة الشعوب

ولا يمكن تحقيق رفاه البشرية - سلامها وأمنها - ما لم يتم ترسيخ وحدتها. يقال إن السلام نتاج فرعي للثقة، وتتحقق الثقة عندما نركز على من هو جارنا ومن نحن بالنسبة لذلك الجار. فلننقل تلك الروح إلى البيئة الحالية، وعندئذ فقط يمكن هيكلة عملنا في الأمم المتحدة بحيث يستوعب كل منا الآخر كأعضاء في أسرة بشرية واحدة، بروح الإنسانية الحقة. أليست هذه هي الحلقة المفقودة في الحل المطروح للنزاع؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد غارسيا توما (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أبدأ بياني في وقت حرج بالنسبة للذين يؤمنون بالسلام بشركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الفصلية والتأكيد على الطريقة الفعالة والمدرسة التي قادت بها البرازيل مجلس الأمن، مشجعة البحث عن حل للحالة الخطيرة التي نشأت حول قطاع غزة.

وتضم بيرو صوتها إلى الشواغل الدولية المعرب عنها إزاء تصاعد العنف المفرط الذي أطلق له العنان نتيجة للأعمال الإرهابية ضد إسرائيل، التي نفذتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. إن بيرو، وفقا لتجربتها الخاصة في الماضي ولمبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تجمعنا، ترفض الإرهاب بجميع مظاهره رفضا قاطعا، أيا كان مصدره.

وفي الوقت نفسه، أذكر بأن الحق في الدفاع عن النفس يجب أن يمارس في إطار احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، مع مراعاة مبدأي التمييز والتناسب. وذلك لضمان عدم تضرر السكان المدنيين بأي شكل من الأشكال. ولذلك، فإننا نوجه نداء عاجلا إلى الأطراف المعنية للتوصل إلى وقف شامل وفوري لإطلاق النار.

وتدين بيرو بشدة إطلاق الصواريخ على إسرائيل من قطاع غزة والقصف الجوي والبري العشوائي الذي تقوم به إسرائيل ردا على ذلك. كما تعرب عن بالغ سخطها ورفضها وإدانتها للهجوم الذي استهدف المستشفى الأهلي العربي، في 17 تشرين الأول/أكتوبر، والذي أسفر عن سقوط مئات القتلى والجرحى.

تضطلع بدور شجاع جدير بالثناء في مساعدة السكان الضعفاء في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

وتود سري لانكا أن تكرر نداءها إلى جميع أطراف الصراع لإبقاء ممر إنساني مفتوحا لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة للمدنيين في غزة. ونحن ملتزمون بدعم جهود وأنشطة الأمين العام في مساهمته للتخفيف من معاناة الشعب والخسائر والأضرار التي تلحق بالأرواح والممتلكات والتوصل إلى وقف لإطلاق النار.

وسري لانكا ليست غريبة على آفة الإرهاب. ونحن ندين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك من جانب جميع الذين يلجأون إلى العنف لتحقيق أهدافهم، سواء كانت سياسية أو غير سياسية. وتدين سري لانكا بشدة الهجمات الإرهابية العنيفة التي تستهدف المدنيين وتدعو إلى الإفراج الفوري عن جميع الرهائن الذين نقلوا إلى غزة.

وبينما نسلم بالشواغل الأمنية المشروعة والحساسة لكل من الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، نلاحظ أن الأعمال العشوائية التي تتسبب في وقوع خسائر في صفوف المدنيين لن تؤدي إلا إلى جعل تحقيق السلام الدائم حقيقة بعيدة المنال. ونؤيد الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل دائم للنزاع ونطلب إلى الطرفين الدخول في حوار لتحقيق سلام دائم.

ولا تزال سري لانكا ملتزمة بدعم التوصل إلى تسوية سياسية عادلة وشاملة عن طريق التفاوض لقضية فلسطين وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، تقضي إلى قيام دولتين - فلسطين وإسرائيل - تعيشان جنبا إلى جنب على أساس حدود عام 1967.

ووسط كل الموت والدمار الذي نشهده اليوم، أليس من المجدي أن نطرح السؤال: إلى أين ستقودنا كل هذه الأفعال؟ هل ندفع العالم كله إلى كارثة أكبر من تلك التي نواجهها بالفعل؟ أليست أفعالنا تلك تجعل الدفاع عن صنع القرار الجماعي أكثر صعوبة؟ لقد حان الوقت لأن نتراجع جميع الجهات الفاعلة خطوة إلى الوراء ونأمل في خطورة أفعالها. تلك الدورات التي لا نهاية لها من الاتهامات مع التهديدات بإبادة الآخر لا يمكن إلا أن تؤدي فحسب.

رئيس الأساقفة كاتشيا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): لقد حدث تصعيد محزن للعنف في إسرائيل وفلسطين في الأسابيع الأخيرة، مما أدى إلى مستويات مؤسفة من المعاناة. وبالنظر إلى أن الحرب هي دائما هزيمة للبشرية لأنها تعوق الدعوة الفطرية للأسرة البشرية إلى الأخوة، يود وفد بلدي أن يشير إلى ثلاث نقاط.

أولا، يدين الكرسي الرسولي، بشكل قاطع وبأشد العبارات، الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس وغيرها من الجماعات المسلحة في 7 تشرين الأول/أكتوبر على سكان إسرائيل. إذ قتل أو جرح الآلاف بوحشية، وأخذ آخرون رهائن. وكما ذكر البابا فرانسيس بوضوح، فإن الإرهاب والتطرف يؤججان الكراهية والعنف والانتقام ولا يتسببان إلا في معاناة متبادلة. وتدل تلك الجرائم التي لا يمكن تبريرها على ازدراء تام للحياة البشرية. ويكرر وفد بلدي دعوة البابا فرانسيس إلى الإفراج الفوري عن جميع الرهائن المحتجزين في غزة.

ثانيا، يود الكرسي الرسولي أن يذكر المجلس بأن المسؤولية الجنائية عن الأعمال الإرهابية هي دائما مسؤولية شخصية ولا يمكن أبدا أن تتسبب إلى أمة أو شعب بأكمله. ويجب على كل بلد، في ممارسته لحقه في الدفاع عن النفس في أي نزاع، أن يمثل دائما للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبدأ التناسب.

ثالثا، يشعر الكرسي الرسولي بقلق بالغ إزاء الكارثة الإنسانية التي تتكشف فصولها في غزة، والتي أودت بحياة الآلاف وشردت مئات الآلاف من الأشخاص. وقد تسبب الحصار الكامل المفروض على غزة في معاناة عشوائية بين السكان، بما في ذلك نتيجة لنقص الغذاء والوقود والإمدادات الطبية. ويناشد الكرسي الرسولي تيسير الممرات الإنسانية ومواصلتها على وجه الاستعجال حتى تصل المعونة إلى جميع السكان.

في خضم تصاعد العنف، يتحتم على سلطات دولة إسرائيل ودولة فلسطين أن تجدد بجرأة التزامها بسلام قائم على العدالة واحترام التطلعات المشروعة لكلا الجانبين. وبينما يبدو طريق الحوار ضيقا في هذه اللحظة، إلا أنه الخيار الوحيد القابل للتطبيق لوضع حد دائم

وأي عمل يشجع التطرف ويؤدي إلى تصعيد العنف لا يمكن ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع عليه. وهذا السلوك غير مقبول في حالة الدول الأعضاء في هذه المنظمة. وفي هذا الصدد، يجب أن نمثل لالتزاماتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ضوء ذلك، تؤيد بيرو دعوة الأمين العام لحماس إلى الإفراج فورا ودون شروط عن الرهائن الخاضعين لسيطرتها، وإلى إسرائيل لتيسير وصول المعونة الإنسانية بسرعة ودون عوائق، على أساس إنشاء ممر يوفر جميع الضمانات للسكان المدنيين المتضررين.

وتأسف بيرو بشدة لأن الجهود القيمة التي بذلتها الرئاسة البرازيلية لاعتماد مشروع القرار S/2023/773 الذي يدعو إلى وقف الأعمال العدائية لم تحقق النتائج المتوقعة بسبب استخدام عضو دائم واحد لحق النقض. ونرى أن نص مشروع القرار هذا يعكس رسالة قوية من الإرادة السياسية المتعددة الأطراف لإعادة تأكيد المبادئ والالتزامات المتعهد بها لتعزيز وصون السلم والأمن الدوليين ودعوة الأطراف إلى احترام القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن قضية فلسطين والامتنال لها.

في عام 1947، كانت بيرو عضوا في اللجنة الخاصة المعنية بفلسطين ونائبا لرئيسها، وهي اللجنة التي اقترحت إنشاء دولتين - فلسطين وإسرائيل. واتساقا غير مشروط مع ذلك الموقف التاريخي، تؤيد بيرو مرة أخرى التنفيذ الكامل للقرار 2334 (2016)، الذي يطالب بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية وتحديد عناصر الحل العادل والدائم حتى تتعايش الدولتان، داخل حدود آمنة، على أساس خطوط الحدود لعام 1967، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأختتم بياني بالإعراب عن تعازي شعب بيرو القلبية وتضامنه مع أسر المتضررين من هذا الصراع المؤسف، بغض النظر عن جنسيتهم أو عقيدتهم. وليكن مفهوما أن ضحايا العنف بالنسبة للبيروفيين هم ضحايانا أيضا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب.

وندعو جميع الأطراف إلى الخروج من دائرة العنف المستمرة والعمل من أجل التوصل إلى حل سياسي مستدام يستند إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها. فالمعايير الدولية لإيجاد حل مستدام للنزاع واضحة. والغاية النهائية معروفة جيدا، لكن الطريق نفسه في حاجة ماسة إلى إعادة الإعمار. إننا بحاجة إلى عملية موثوقة من أجل حل الدولتين، حل يستند إلى القانون الدولي وتعيش بموجبه إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل. ولن يتحقق ذلك بينما تواصل إسرائيل سياساتها الاستيطانية في الضفة الغربية وحصارها لغزة. ولن يتحقق ذلك ما دامت حماس تواصل استخدام موقعها في غزة لتأجيج نيران التطرف وبث الرعب في نفوس المدنيين الأبرياء.

إن الأحداث المأساوية التي وقعت هذا الشهر في إسرائيل وفلسطين تذكرنا مرة أخرى بالحاجة الملحة إلى إعادة عملية السلام إلى مسارها. وإلا فإننا نخاطر باستمرار العنف وتدهور الأوضاع أكثر من ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد بيريسفورد - هيل.

السيد بيريسفورد - هيل (تكلم بالإنكليزية): تود منظمة فرسان مالطة المستقلة أن تعرب عن تقديرها للرئاسة البرازيلية على إتاحة الفرصة لها للتكلم كشاهد محايد وغير منحاز على الألم والمعاناة اللذين أصابا الأرض التي تأسست فيها المنظمة قبل 900 عام.

إن حبنا للأرض المقدسة، كما هي مقدسة لليهود والمسلمين، قد اختبره بشدة العنف المحسوب الذي أطلق العنان له مؤخرا ضد العديد من الأبرياء، الذين رغبهم الوحيدة هي العيش في مجتمعات سلمية ومزدهرة، حيث يمكن للشباب أن يعيشوا حياة الفرص والأخوة. ليس الفقر أو الكراهية أو عدم الثقة. وكلنا نعرف الإحصاءات، التي سمعناها كثيرا - أعداد الأطفال اليهود الأبرياء، والأمهات والآباء، والإخوة والأخوات والشيوخ. لقد شهدنا القصف المدمر للمدن والبلدات، وملايين الأشخاص المشردين، وسمعنا صرخات الأطفال الفلسطينيين

لدورة العنف التي اجتاحت الأرض العزيزة جدا على المسيحيين واليهود والمسلمين. ويؤمن الكرسي الرسولي إيماننا راسخا بأن حل الدولتين لا يزال يبعث على الأمل في هذا السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل آيسلندا.

السيد أوسكارسون (آيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المهمة. ونتوجه بالشكر أيضا إلى مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم.

وتشعر آيسلندا بالجزع إزاء الأعمال القتالية التي وقعت مؤخرا في إسرائيل وفلسطين، وتشعر بقلق بالغ إزاء خطر حدوث مزيد من التصعيد. وهناك مأساة كبيرة أخرى تتكشف لملايين الإسرائيليين والفلسطينيين. ونأسف للمعاناة الهائلة للمدنيين الأبرياء وحقيقة أن الآلاف، بمن فيهم الأطفال، قد قتلوا. ونشعر بالقلق إزاء أثر عمليات الإخراج الجماعي للمدنيين في غزة. ومن المحزن أن الفظائع توجب نيران الكراهية ومعاداة السامية وكراهية الإسلام والعنصرية في جميع أنحاء العالم. وقد دانت آيسلندا بأشد العبارات الأعمال الوحشية التي ترتكبها حماس. لنكن واضحين. لا يمكن أبدا تبرير الإرهاب. وينبغي إطلاق سراح الرهائن فورا ودون قيد أو شرط.

ونؤكد من جديد أيضا أنه بينما لإسرائيل حقا واضحا في الدفاع عن نفسها، فإن عليها أن تفعل ذلك في حدود القانون الدولي، الذي يوفر للدول حقوقا والتزامات، وكلاهما مقدس. ويجب احترام القانون الدولي الإنساني والتمسك به في جميع الأوقات. ولا بد من التحقيق بعناية في أي انتهاكات مزعومة له. ويجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق، ولا بد من حماية المدنيين والأعيان المدنية والعاملين في المجال الطبي والعاملين في المجال الإنساني والأصول الإنسانية. وقد استجابت آيسلندا لنداءات الأمم المتحدة الطارئة ب تبرع إضافي قدره 70 مليون كرونا آيسلندية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وهي شريك إنساني قديم والأمم المتحدة رائدة المكافحة بدعم اللاجئين الفلسطينيين. إننا نحث المانحين الآخرين على زيادة دعمهم لإيصال الأونروا الحاسم للمعونة في الخطوط الأمامية إلى سكان غزة.

على مراحل عن الرهائن الأبرياء، وجميعهم ضحايا. كل هذه الأشياء ضرورية ومطلوبة - ولكن هل هي كافية؟

وباسم المنسيين والمرضى والفقراء في العالم، يناشد نظام مالطة ذو السيادة المستقلة كل من في هذه القاعة أن يجد طريقا إلى السلام في الأرض المقدسة يكون متجذرا في العدالة والقانون الإنساني ويحول السيوف في نهاية المطاف إلى محاريث، وينهي معاناة الأبرياء وحرمانهم منها، حل نأمل أن يتمسك بالحقيقة الموحى بها لله والرب وأبينا السماوي - الإله الواحد للديانات الإبراهيمية الثلاث - الذي هو في آن واحد إله رحمة وإله محبة وإله شفقة وقبل كل شيء إله مغفرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غيانا.

السيدة بن (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد غيانا البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل موريتانيا، بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

ويعرب وفد غيانا عن قلقه البالغ إزاء تصاعد العنف بين فلسطين وإسرائيل في أعقاب الهجوم الذي شنته حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر. إن الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، تتسبب في خسائر بشرية متزايدة وغير مقبولة، حيث يتحمل المدنيون الأبرياء، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين، وطأة المأساة التي تتكشف.

وندين إدانة قاطعة هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر على إسرائيل والعنف الذي أعقب ذلك، والذي يرتكبه الجانبان الآن. وقد أدى استمرار إراقة الدماء إلى نشوء مرجل بشري حقيقي يواجه خطرا قائما جدا بأن يغلي ويمتد بالنزاع إلى ما هو أبعد من الأطراف المعنية المباشرة. وندعو إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية والإغاثة الفورية للضحايا، الذين يعانون معاناة هائلة نتيجة لتلك الأحداث. ونحث الأطراف بقوة على تنحية أسلحتها وضمان حماية المدنيين، وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وأبائهم، وشهدنا اليأس المطلق من كل ذلك. إننا ندرك تماما مستوى المذابح والدمار، وهو مستوى لم نشهده منذ الحرب العالمية الثانية، ولكن ذكرنا به بشكل صارخ ونحن نشاهد النزاع يتكشف في أوكرانيا.

ويتعرض نظام الرعاية الصحية في غزة لضغوط هائلة، حيث إن 30 في المائة من المستشفيات لا تستطيع العمل والبقية على وشك الانهيار. ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، وقع 143 هجوما على مرافق الرعاية الصحية، 81 منها في الضفة الغربية، مما أثر على سيارات الإسعاف، وفاقم الأمر العنف البدني ضد العاملين في مجال الصحة والطوارئ. وفي غزة، أسفر 62 هجوما على المرافق الطبية عن مقتل أكثر من 500 شخص وإصابة 500 آخرين من العاملين في مجال الرعاية الصحية بجروح وعدم قدرتهم على إنجاز مهمتهم. هذا إلى جانب آلاف المدنيين الذين قتلوا وعشرات الآلاف من الجرحى. والأرقام تزداد، مع سؤال واحد في أذهان كل من يسمع انفجار قنبلة أو يتوقع موته أو إصابته - متى سينتهي كل هذا؟

بغض النظر عن الفصيل المسؤول عن الهجوم على المستشفى الأهلي أو لمن انتمت الصواريخ التي سقطت في موقعه، هناك شيء واحد واضح. إن الأبرياء هم الذين يتحملون العبء الأكبر في نهاية المطاف. سواء كان هذا العبء قد نشأ عن الحروب والغزوات منذ فترة طويلة؛ أو كان نتيجة لعزم القوى العظمى على إنشاء مناطق نفوذها؛ أو كان تعبيرا عن النزاع بين الموسرين والمعدمين، أيا كان أصله، فإن المستشفى الأهلي رمز لما أصبحت عليه الأرض المقدسة ذات يوم - نبوءة تحقق ذاتها بالموت والدمار والكرهية.

لقد ظل مجلس الأمن يناقش فلسطين لعقود عديدة، وفشل بعض أفضل العقول وأكثرها ذكاء في العالم في تحقيق أكثر من مجرد حلول توفيقية مجزأة لم تتبلور بصورة تامة نعم، كانت هناك وعود - الكثير من الوعود. ولعل هذه اللحظة من التأمل العالمي، مع خوفها من احتمال تصاعدها إلى أزمة بلقانية أخرى تذكرنا بالحرب العالمية الأولى، ستؤدي إلى شيء أكثر من مجرد ممرات آمنة أو 20 شاحنة يوميا تجلب المساعدات الحيوية إلى مليوني شخص أو الإفراج

و S/2023/773)، وإن كانا لا يتناولان بشكل كامل جميع العناصر الحاسمة التي تتطلب الاهتمام في هذه المرحلة، فإنهما يحتويان على عناصر إنسانية حاسمة يجب معالجتها فوراً لإغاثة السكان المدنيين الذين يعانون بسبب الأعمال القتالية.

ويناشد وفد بلدي المجلس أن يتحد ويبحث برسالة واضحة إلى شعبي إسرائيل وفلسطين بأنه يقف معهما ويعترف بالمعاناة التي تحملها وما زالتا يتحملانها، وأنه قرر بشكل جماعي الاستجابة بالتمسك بالقانون الدولي. وحياة الرجال والنساء والأطفال - وأكر، الأطفال - تعتمد على ذلك، وأحث على عدم الاستخفاف بتلك المسؤولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كمبوديا.

السيدة إيت (كمبوديا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولاً أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة. إن التصعيد مؤخراً للنزاع والعنف في المنطقة يثير قلقاً بالغاً. وينضم وفد بلدي إلى الآخرين في الحداد على فقدان العديد من الأرواح البريئة، بمن فيهم مواطن كمبودي. ونعرب عن عميق تعاطفنا وتعازينا لأسر الذين قتلوا على كلا الجانبين في النزاع الدائر.

وتدين كمبوديا جميع أعمال العنف وتشجب الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونحث في جميع الظروف على إعطاء الأولوية للسلام لتمكين الدولتين من ممارسة حقوقهما في التنمية بدلاً من المعاناة من حرب طال أمدها. ومن الأهمية بمكان معالجة الأسباب الجذرية للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي إذا أريد لكلا البلدين أن يتعايشا في وئام. واسمحوا لي أن أطرح ثلاث نقاط بشأن التطورات مؤخراً في الشرق الأوسط.

أولاً، من المحزن أن نرى العدد المتزايد من الضحايا المدنيين والألم الذي يتحملة الناس. ويحث وفد بلدي جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والتقيد بالقانون الدولي الإنساني، والدخول بشكل بناء في حوار من أجل تهدئة الحالة وتحقيق وقف لإطلاق النار أو هدنة إنسانية.

وتهدد الأزمة الإنسانية المنهكة في غزة بأن تصبح أعمق وأطول أمداً، بما في ذلك عمليات النزوح الجماعي وحالات الطوارئ الطبية الشديدة وانعدام الأمن الغذائي الحاد والمضاعفات الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة. وتتطلب التكاليف البشرية الباهظة للأعمال العدائية الحالية بذل جهود عاجلة جداً لتهدئة الحالة. ولذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء الخطاب الذي يوحي بأن وقف التصعيد قد يكون بعيد المنال، وندعو أولئك الذين لديهم نفوذ على الأطراف ألا يدخروا جهداً في العمل من أجل وقف عاجل وشامل لإطلاق النار.

وتقر غيانا بالجهود الدؤوبة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى لصالح السكان في قطاع غزة في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وكان دخول قافلة المعونة الأولى إلى غزة يوم السبت الماضي ثمرة مهمة لتلك الجهود. ونناشد الطرفين ضمان وصول المعونة إلى سكان غزة، دون شروط، بطريقة آمنة ويمكن الاعتماد عليها ودون عوائق. وتشدد غيانا في هذا الصدد على أهمية تحقيق وقف شامل لإطلاق النار.

ولا يزال وفد بلدي مدركاً للمعاناة الطويلة الأمد للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال والحصار غير المشروعين لأرضه. ولا بد من وضع حد لتلك الإهانة التي دامت عقوداً. ويجب على الأمم المتحدة، بل ومجلس الأمن، أن يبذلا المزيد من الجهد لضمان تجاوز نهج العمل كالمعتاد إزاء هذه المسألة. ويجب أن نكون متروين وملتزمين بتنشيط عملية السلام بغية تحقيق حل الدولتين بشكل حاسم. ولا بد أن نعمل من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية فلسطين. هذا هو واجبنا، واستقرار المنطقة بأسرها يعتمد عليه.

وتلاحظ غيانا مع الأسف أن المجلس فشل حتى الآن في الوفاء بالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة بالاستجابة استجابة حاسمة للحالة الراهنة، على الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي بذلت لتحقيق تلك الغاية. ولا يمكن أن يكون الصمت خياراً لهذا الجهاز، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وفي تقديرنا، فإن مشروع القرارين اللذين قدما حتى الآن (S/2023/772)

لا يمكن تبريره أبداً. ولهذا السبب، ندين هجمات حماس الفظيعة والجبانة واستمرار إطلاق الصواريخ العشوائي من قطاع غزة. ولهذا السبب، ندين بشدة أخذ الرهائن ونطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن دون أي شروط مسبقة. ولهذا السبب، نقف إيطاليا بحزم في تضامنها مع إسرائيل، معترفة بحقها في الدفاع عن النفس امتثالاً للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وفي الوقت نفسه، لا يمكننا تجاهل أن حماس لا تمثل الشعب الفلسطيني، وأن الشعب الفلسطيني في غزة قد عانى معاناة رهيبة في الأيام القليلة الماضية. ولذلك، من الملح معالجة خطورة الحالة الإنسانية في قطاع غزة وتمكين المرور الآمن وبدون عوائق للمعونة من أجل إيصال الغذاء والماء والوقود والكهرباء والرعاية الطبية والأدوية والمأوى الآمن. لقد أصبح الشرق الأوسط برميل بارود، وغداً خطر امتداد النزاع على المستوى الإقليمي قاب قوسين أو أدنى. وفي محاولة لتجنب ذلك السيناريو، تواصل إيطاليا مشاركتها البناءة مع الشركاء في المنطقة. وكانت رئاسة الوزراء ميلوني في القاهرة يوم السبت الماضي لحضور مؤتمر القمة الذي عقده الرئيس السيسي. كما التقت مؤخراً برئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس والعاقل الأردني الملك عبد الله الثاني، من بين قادة آخرين. وظل وزير خارجية بلدنا، السيد تاياني، على اتصال بجميع الشركاء الدوليين والإقليميين، وسافر إلى إسرائيل والأردن ومصر وتونس. ومن المهم أن تتخذ جميع الأطراف خطوات فورية لوقف التصعيد وتجنب أي استفزاز أو سوء تقدير.

وأخيراً، أود أن أذكر بالحاجة الملحة إلى حل سياسي على أساس معايير متفق عليها دولياً، يفضي إلى حل الدولتين. وحتى في هذه الساعة الحالكة، من الضروري أن نكون مستشرفين، بهدف إعادة إطلاق أفق سياسي والعودة إلى العمل على إيجاد حل قائم على مفهوم شعبين ودولتين.

رُفعت الجلسة الساعة 21/25.

ثانياً، يجب حماية أرواح المدنيين وسلامتهم من الأذى في النزاعات. ولذلك، يحث وفد بلدي جميع الأطراف على عدم استهداف المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، والسماح بإمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية لإيصال المعونة الأساسية مثل الغذاء والماء والدواء إلى المحتاجين، وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

ثالثاً، ندعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى الاتحاد بروح من التضامن والإخلاص من أجل تعزيز الحوار والمفاوضات المجدية والمؤدية إلى سلام عادل ودائم.

وفي الختام، يرحب وفد بلدي بدعوة رئيس الجمعية العامة إلى عقد جلسة يوم الخميس من هذا الأسبوع استثنافاً للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية بشأن هذا الموضوع المهم. ونأمل أن تسفر عن نتيجة إيجابية. وأخيراً، أود أن أحيي تقاني وتضحيات موظفي الأمم المتحدة وهم يعملون على تقديم الإغاثة والمساعدة للمحتاجين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد مساري (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أشكر السيد فييرا على ترؤسه هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضاً أن أعرب له عن عميق تقدير وزير خارجية إيطاليا أنطونيو تاياني، بعد اتصالاتهما المباشرة، لقيادة البرازيل الحكيمة للمجلس وللجهود المستمرة لتهدئة هذه الأزمة.

نؤيد البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي ونود أن نضيف بعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

نجتمع اليوم في منعطف مأساوي لم يسبق له مثيل، بعد 20 يوماً تقريباً من الهجمات الإرهابية الشنيعة التي شنتها حماس، والتي تركت العالم في حالة صدمة إزاء القتل الوحشي للأبرياء، وإفناء أسر بأكملها، وإبادة أحلام جيل شاب كان يرقص في مهرجان موسيقي. وفي أعقاب ذلك الهياج العبيثي، أود أن أذكر أنفسنا جميعاً بأن الإرهاب